


KÖPRÜLÜ KÜT.
572
M. Asım By.





بسم الله الرحمن الرحيم وبه

يا من هو باب سالكي مسالك محامده وباسمه مفتاح مسائل حامديه
اهدنا الصراط المستقيم بهداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين
انعمت عليهم بتبديل حالاتنا بصلاتنا وصل على افضلهم صلوات وافية
بشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المتفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة
ليحصل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا تفصيل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء
في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن
محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشمس للنجوم درر الزبرجد
ما فيه للفوائد الضيائية واش لا يوجد عما مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه ذام
او واش لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يؤده شاع جاحد
بالاطلاع على خوافيه الا مجانس الاختراع من لم يعار عادة التقليد فليتبعه بما
فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظره التسديد فليتنزه عنه خلا من يريد
منه الانواع انتفع بها اهل السعادة بالانتفاع واودع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع
انت حسبنا في الشروع الى ايفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره ويرد في على الغير الاختياري اما لاستقلال
الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة بل استعمال
الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا او المحمود عليه حقيقة
هو امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه
وكلا المعنيين هنا محتمل لكن على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد هو الله تعالى لانه
محب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد محبته واما على الثاني فالمعنى
ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق الاستعداد والحمد وهباه
فالحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامد متعلق بذاته
بولايته وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى او من الافاضل من جانب

اللفظ

اللفظ برعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه
بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي
الحمد لله تعالى دون غيره فيفيد انه خاص به تعالى دون غيره ويريد بالحمد بقرينة المقام
حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له
تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى
ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة
المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث
اشير به اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله
والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول
اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد
فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ
فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه
صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة
الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه التزم اهل السنة
ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك
حديثا وفي الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآل ايضا اتباعه وهذا لو حمل على الثاني يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه
وفي الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون بآداب
نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو
من قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل المستحضرة المعاني التي سيذكرها في
كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في
الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد

من نكتة ههنا ايما الاشارة الى اتقان هذه المعاني حتى صارت بكمال علمه بها كانها مبصرة
عنده وتقدر على الاشارة اليها الحال فالمبالغة الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارت المعاني
معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار اليها اى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك
مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت
من علم او مال او جاه فاد اى المال يفيد اى ثبت له امال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت
يعنى هذه امور ثابتة لا يعتريها شئ من البطلان قوله وافية اى كثيرة تامة يقال وفى الشئ
وفيا على فعول اى كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق و
ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يغدره فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول
ابلغ واتم معنى والفوائد اسم الكتاب من المعاني والوافية اسم للمتوسط والمثا رق
اسم كتاب فى الحديث وفى ذكر اسماء الكتب بلا اشارة تكلف من نوع تحسين الكلام
البليغ قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب ههنا
ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة
صفة للكافية وتستدعى بحسب اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها
والاكثر ما يذهب اليه المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان رعيت ههنا
جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه
للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه
انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والا
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم
حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية
الثاني الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب
تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر وفى ذلك الاختيار فى رعاية
التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا او المعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان فى
وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا الا ان هذه اللفظة انما يناسب جماعة من العلما

كمن

ممن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب
الا فى العلوم النقلية وقد خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى
بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ما من علم الا هو فيه اوحد
وما من مقصد الا هو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل
تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة الخامس انه جمع المشرق
والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يلزم تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل
اراد البلاد المشرقية والمغربية فيصح جمعهما بلا مرية قوله الشيخ ابن الحاجب
فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او هو من اربعين او من خمسين
او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من يبلغ
هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخنا الرجل على ما فى الصحاح اى وصفتم
بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قبل
قوله تغمده الله بغفرانه فى الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها فهذا او الكلمة ماخوذة
من غمدت السيف جعلته فى غلافه والغمد غلاف السيف ففى الكلمة استعارة
بتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه
بحبوحة جنانه اى وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة
ذات الشجر والنخل قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك والسلك
الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره اى الحمل على الاقرار والحمل على الشئ ابلغ
فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم
وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريرها لا ينافى الفوائد التى كاللآلى
قوله للمولد العزيز العزة عند اهل المعرفة الزكاء والفضل [redacted] فوصفه بالعزة
فى قوة وصفه بالزكاء والفضل قوله النحرير هو كالحاذق وجمع
الالفاظ المترادفة فى الخطب مستفيض لوجه او عند البلغاء قوله وسميتها بالفوائد

الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف
جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي
الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة
الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود
في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود
اظهار الكمال في العبودية فخص من بين العباد المضاف اليه بلسم العبد كانه العبد
فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان
المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة
غائية للتاليف ولان في نسبته الى الضياء تجنيس اصل المعنى فيشعر بانه ينفي الظلام
ويزيل عنها ظلمة الريوب قوله لانه لطف الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه
لا فائدة فيه الا اخراج الفقير عن المساواة قوله كالعلة الغائية مما تقدم في
التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكنه لم يتأخر في
الوجود والعلة الغائية تعلمه بهذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح
واتضح وكفى في النسبة قوله وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي
في الكشاف ان الفرق هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع
فحق القول بانه من غلط العامة فان ذكرها بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء
في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع قوله وما
توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا يلزم تقييد
التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جعل اسباب الشر
ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل
الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضرب بزيد الضارب فزيد انما يقال
ضرب من زيد فالعربية وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته

والغائية في العلم

غير ثابت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع

في جميع

وتوفيقه

وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث نحرره في حواشي المطول قوله
يتخيل ان كتابه يقع بتخيل نقصان كتابه بهذا الترك والتخيل ما يفعل في النفس
قبضا او بسطا ويبنى الشعر عليه ولهذا اشتهر الاقيسة المركبة من القضايا
المخيلة بشعرية والتخيل مما يكون مقبولا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة
يكون مقبولا بان تنفعل النفس منه متأثرة بما يبدله بابتذار القول مما نحن فيه وتنقبض
النفس مما ابى [illegible] بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب ليتصف مثل هذا الكتاب من
اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء به مطلقا العلماء اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحقق المدقق الفاضل
الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه
ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظهر به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي
لم يبدا بالحمد هضما للنفس بتخيل ان كتابه بهذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف حتى يكون على سننهم ولا اذا بالحري ان يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه
انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة
وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخيل انه ليس من
عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة
الحمد وجعله جزءا من الكتاب وتمام يكفي لترك العمل بالسنة وجه لم يتقيد به واعرض
عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية اظهار صفات الكمال التي
هو الحمد حقيقة لتروم الاقتصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبداءة
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان من دأب المصنفين
ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم و
تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يتوقف عليه من مسائل الغير فيطلبه وما يتوقف عليه ما ليس من مسائله فيتعرض عنه
ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض في تحصيل النحو ليزداد رغبة

ليزداد رغبة

الطالب في تحصيله ولا تنفر عنه بما يعرض له من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام
لانه لا بد منهما ليتمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون همه
تحصيله الا قشر فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره
ان يفسر المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والموضوع
منه فمن لم يعرفهما هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى
ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فانما يتم
والا فلا قوله وقدم الكلمة لكونها افرادا ما هذه وجوه اربعة للتقديم تتوقف تحقق
على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق
الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله فعيل
والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام
انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا تحقيقه
في شرح الرسالة العضدية قوله من الكلم وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما
الجرح بالضم فهو اسم الجرح قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح اما التاثير المطلق
في النفس بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله
وقد عبر الجرح ليدل على انه اراد التاثير باحداث الالم وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى
ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع
والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الكافروني قائله امير المؤمنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر
عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة
وهذه العبارة تحتملهما قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلم لا للفظ الكلم باو في مناسبته
لهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق
[redacted] بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله

جنس

جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر
شائع الاستعمال حيث عرفه المتكلم بهذا التخصيص والتمر باق على وضعه والكلم الطيب
باول ببعض الكلم الطيب بهذا التاويل بعيد من شأن الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة
ان يقال في مقام يراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيعتبد البعض الطيب
ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه كهذا ارجح لفعل الاول وتحكي
ردتشاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان
لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمع لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يتم جماعة من الكلم قوله
واللام فيه للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها
الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه
كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما
فهي لام الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار جميع افراده فهي لام الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان
يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك لسبق فهمه اليه عند سماع
اللفظ فهي لام العهد الخارجي كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي
للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام وبين التاء او بين الجنس
والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق الفطن وان وقع
ذلك الى الان يحكم تفسير دون الفطن لان المنافات بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه
بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس
والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس للوحدة جنس
اشار اليه اللام بل تجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فكونها افرادا للجنس لا
يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس

قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار
بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج
عن جادة التعريف واما ثانيا فلانه لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها
والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة
بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف
تأمل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها اخاج يقول
اي امرتها دفعة لانه يتوهم ان المقصود من مثال الفم فلا شاهد على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت
من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا النواة لا من الفم بل اخرجت
من التمرة قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبة
ما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء
قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ
بدون الصلة صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي بهذا وبعد فيه نظر لانه يكفي
للتنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان قريبا لانه صفة اللفظ
لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان
او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى
العرفي واللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما ارباب الاصطلاح النقل من المعنى
الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي
قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل
نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل
ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى
ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان
الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعول مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام
مفعول ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينفتح هناك وجه اخر وهو انا نجعل اللفظ من

رمی

رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم جعل لما يتلفظ به فيكون
نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام
النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا
المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره
اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ
لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب
فالمتلفظ به حقيقة قوله ولم يوضع له لفظ فلبس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون
فاعل ملفوظ واكتفي بعقله من غير لفظ اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام
الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى
الصوت فقول ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي
على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فلينت قوله بلغه قوله والدوال
الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدال على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي
ما وضع لمعرفة الطريق قوله لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح
قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة الواحدة
بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند النحو ما وضع لمعنى مفرد ومناط الوحدة
عند الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ ترتيب حروفه
الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتبا باعتبار المعنى الاضافي قوله والمطابقة
غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التأنيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة
صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة
اكتفاء بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة
تدبر وليكون المفرد محتملا للاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله
الوضع تخصيص شيء بشيء الاول بعينه شيء الشيء ليظهر تعلق لمعنى بقول وضع وثلا

ینجه

انه ان اريد بتخصيص لشيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع
اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله
بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس
ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم اجسنتها ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى سمع ليحسن مقابلته مع احتماد السماع كما لا احاسيس فعل
المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه
العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى
متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا وكذا لم يكتف
باحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الى اخره ويمكن ان يقال لم
يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا اذا يدل التنقح بالتبادر من الاطلاق كما اشعرت به
ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه
ارباب اللسان في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان اشتمام ... الا
لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو
المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى
مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند
اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم
معناه اجمالا والدلالة على معنى بنفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع
اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل اخر نحققه ان اوتيت الى شرح
الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه يتوقف في تنقيحه الا
... وعليه التكلان وعنه يسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد لغة ونبه على انه [redacted] مكان احدث بينهما مفعول فليس ما
يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين

المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه
للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى
المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر
المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل
المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء
من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا بد عنه واليه
... قوله او مخفف معنى اسم المفعول خففت بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة
بالفتحة التي هي اخف وقلبت الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها
لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول
فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه
لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه
كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع
الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا كما بينا الواقع والتجريد عن
الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله
في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار
قلت دفع ... الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا يتعين كون المعنى قيدا
للمعنى قوله مخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة
لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه
دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية
لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فانه
نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية
لاحداث ... اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على

كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت ثم لم يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضاً قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا للمهملات والدوال بالطبع والدوال
بالوضع والثانية لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع
لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لانها مزيد التباس
بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات الكلمة بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء
لان حروف الهجاء ايضاً مهملات والهجاء تقطيع اللفظ نحو وفي حروف الهجاء حروف
اللفظ باي حروف ركبت منها اللفظ يعني انه اذا الوضع عن المعنى لا تخرج به [illegible]
مثل جسق ديز لانه عين للتلفظ به قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا
بازاء المعنى فيه نظر لان كثيراً من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الابتداء وهمزة
القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع
حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى
بعض حروف الهجاء لا نقول حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء ثم وضع لمعنى
فينبغي ان تخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا تخرج الموضوع لمعنى منها
بقول المعنى كما لا تخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل
بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر الاول قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر فيتضح
فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال
المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة يستعرفها
فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يتجه هذا السؤال قلت لما تقرر
عند السائل مقدمة وهي ان المعنى لا يكون لفظاً لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى خص كلية ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة
مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم

ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما
يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على الاعم على الاخص لا يلزم من كونه
اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا
يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول
واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء ثم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح
واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظاً او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية
والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل
الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند المنطقيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام
يتيقن كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات
المفردة ولا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعاً لمفرد وقد قيل لمعنى مفرد
لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى
ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم
يتجه قوله فلان هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل
انها معان مفردة والالفاظ مركبة فمقصوده ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه
ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرداً وان كان لفظ من حيث انه معنى مركباً فاحفظ
الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ
المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى على الذكي
ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نسلم وجود
مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
الدعوى مبالغة في ورودها مقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما
اثبات المقدمة الممنوعة بامثال النقض الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم
الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع
ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعاً

الكلي صح

لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم على الاحتمال لم يتوجه [redacted] النقض قلت
ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال مجرى على الظاهر وأورد النقض عليه
فلو صرف عن الظاهر بتغيير ما ذكره للنقض منبئا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام
عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينبغي معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم
الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيها اذا قلت زيدا او زيد
قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار اليه
لفظا مفردا او مركبا من هذا القبيل لان وضع الاشارة للمبصرات فيما استعماله المجازي
او مركب لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال وان كما ما عاما
اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور
والكتب قوله عليها انها مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضماير وقيل في مقام
ع رجع الضمير الى اللفظ [redacted] المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو كلمة
ع له في الحقيقة فيه الموضوع له يقول في الحقيقة لانه ههنا مفهوم كلي يجعلونه الموضوع
له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم
ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى لانتقال الاولى في الاقتصار على مفرد تمامه قوله ومعناه ما
ل لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالذات
الا ربع والظاهر انه [redacted] كذلك اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف المدلول الا ربع ولا
معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة
اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني
على الاهمال ومبني على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع
على جزئه قوله وعندي انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على
انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان
وضع ما يتعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل [redacted] تعلق هذا التعلق
ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما

الصفة

الافادة صح

الصفة المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاد بالمعنى الثاني جاء بالمعنى
الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم في تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان
يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الا
ستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما
ليتاتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما
اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة
اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في
ذلك الغرض قوله كما يرتكب في منع مثل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم من
قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين اسمية
فعلية لان المتكلم به بليغ لا ينطق بما يخلو اختياره بهذه الخصوصية من نكتة
قوله والآخر مفردا لا يخفى عليك لطف هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد
بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال
ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة
الفعل والاصل في الصفة الافراد فلما اختار فيها لا معمول متعدد الافراد وانما قدم
الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه
جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة
للفظ ليذهب نفس السامع الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان
مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع فيعتبر عكس ومن قال بتقديم الوضع ابتناء
للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الشرح بما لا يقنع به الا عديم القدر قوله ومن المعنى
ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور قوله وهذا
القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يستفاد ...

فيكون من قبيله

كما انهم قولوا وبهذا القدر يكاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل وكذا رجل
لان التنوين كما اللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه
قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة
واحدة قوله واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لا اعراب
لا صفة وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب
مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة
ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك
اذ تاء التانيث مبنى الاصل واجاب بان المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة
مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما بكيفيتين بكيفيتين قبل انما ذكره انما يظهر في قائمة و
بصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في
الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخير الجزء الاول فان علامة التثنية و
الجمع فيهما اعرابا بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعم من ان يجعل الحرف الاخير
لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل فان
صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك
شدة الامتزاج فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج وتبيين هذا اول كسر وقع
في الزجاج حتى يكون [illegible] الساقط في الاجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في الفن
عرفه عليه وعرف بذنبه اقربه قوله مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وجه ذلك بان اللفظ لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار جاه ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين
باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الشيخ المحقق التفتازاني في شرح الشرح
لمختصر الاصول للمص ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نقول
ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد
تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم
قال ومن اصناف الاسم العلم وهو علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم

الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة
اسما جعل اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان
يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال اجزاء
الكلمة مطلقا بل على وجه تميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
باعتبار الاصل وعلى وجه تميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان العراب
فيه ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بحثها خارجا عنه ليتبين ان اعرابه
ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب لك ان تقول
المراد بالمفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان
كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان
كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبيعية والا فعقلية
قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه لا يجعل
الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان
ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف مغنيا لمجرد قوله
وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع
من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك انه تولد العقلي
فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح الوضع
للفظ فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال ظهوره ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى
للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا بد اه فيه نظر لانه يجوز
ان يذكر الدلالة بما يستلزم الوضع لكن الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قوله

واحد
اي ما اعرب
اعرابا
من جملة الاعراب

اعرابا

ح

خلو جملة

هو سى

ثم

ح

ف

حاصله
وهي تعيين شيء لشيء

ع

من الالفاظ

فيستغنى به عن ذكر الوضع
كما في تعريف المفصل فان
تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع ح

بالنسبة الى عدم الفائدة
كما يدل
ح

اي منقسمة اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل تعريف
الكلمة بتصويرها بانها بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما تحقق ان لا حكم في التقسيم
وانه من تتمة التعريف وتصوير لكن بضم القيود وملاحظة تحصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه
ليحصل بعد التقييد مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما وتسمى
هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما وتسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في
التقسيم قصد حصر المقسم في ما ذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال فيها والحكم
المقصود انه حكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه
فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه
مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستفاد عنه بتنبيه او برهان
فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قبيل عقلي
ونحو على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية وفي هذا المقام من قول المص لانها
متعلق على الظهر من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف وعند بعض النحاة من غير
حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدر
عامل الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اي الكلمة لما كانت تحت ظرف يقتضي اذ ويلزم بعدها
لا فاض لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال
الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا وهذا الكلام الشرح فقوله فهي اما جملة اسمية مع الفاء جواب لما
بلا اشكال انه لا يدخل الفاء على ما هو جواب لما فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب
محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما من جهتها
عدل عما التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل
حذف وتقدير احسن لانه يحوج الى حرف قول الشارح الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر
الى الذهن

لكن

منحصرة

حصل له اولى لما كان

فلا يتوجه ما قيل

لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفة لها على
ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة
في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وقد يقال انه حصر بعض الصفة
ايضا فهي باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على
ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له
امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس
ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه لا يكون له غيرهما كالطول وان له صفات لا تحصى وهناك توجيه
آخر اخفى اي ذات ان تدل من تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدال ثم تركها لكونها
مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكر التنبيه على قصور بيان غيره
وهناك تحقيق ذكره السيد المحقق وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى
بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان فان الاول راجع الى المعنى وفرق
ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء
منهما قوله حيث يقع عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما
في الفهم عن تاج التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا قوله الماضي والحال والا
ستقبال الحال ما انت فيه من زمان التكلم بالدال على الزمان الماضي ما تقدم عليه و
الاستقبال ما تأخر عنه قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والا
خذ من الوسم سمة الكوفيين وتشنيع اهل كلام الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى
ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو والوسم ولكن
انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على
الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفي القاموس الاسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه
مثلثة علامة وفي اللغة الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف
في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا قوله لتسمية الفعل وذلك ان تقول لما بينه
الفعل في ان له مصدرا كما المحقق قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاول
لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى

مطلق الماضي والحال والاستقبال

الفعل اصطلاحا

تترك لكنه قوله فالكلمة مشترك لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحد حد يعني
المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يكتفي بمجرد التمييز
الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع
المانع يعني عند الادباء يعني الحد ذكره كما صرح في مختصر الاصول فلا يرد منع ما علم تحديد بجواز (ان ماصدق)
ان يكون المشترك والمميز خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج الى التدقيق بان حقيقة
الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبر المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل
في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله در المص حيث ادرج
بالمفرد الخبر وحقيقته شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا
المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الى اه قوله الكلام في اللغة ما
يتكلم به قليلا او كثيرا لا يخفى داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى
اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير (انسب م)
دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصصناه
اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بين الكلم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء
المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل
عنه اليه قوله والمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله بلفظ اسم فاعل فهذا مشترك الاول (والمتضمن ه)
فينبغي ان يقرأ ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل عنه في نظائره وعدم هداية ما واجهه مع غاية
قوله فلا يلزم اتحادهما اي المتضمن في تضمن كل ما كل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما
في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كما تضمن الكلام
لكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح
كون الهيئة التي ثبت بلفظا جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء
اراد بالاسناد النسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد تكلف لان شيئا منهما
ليس جزء الكلام بل مدلول او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد
سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو
قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الصرفة لكنه

بني زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو
وان ابيت فاجعل كلمة باعتبار كونه لفظا موضوعا بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة
قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الى الاول نسبة تفيد الخ قوله جل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم او قائم ابوه ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيها
مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم والفاعل خارج
عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في التعريف مع قطع النظر عن جعل
الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب
الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله لا ينافي ذلك الا في اسميين الخ فان المراد بالاسم اعم
من الاسم الحقيقي والحكمي ويمنع كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي (بجملة)
ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لجعل
قولنا لا لانشاء على ما حمل عليه حتى لو كان المعنى ما يتضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين (مع الاسناد م)
هو مقلوب زيد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق قوله اعلم ان كلام المص ظ
في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام الا في قال ظ جواز ان يراد به ما يتضمن كلمتين فقط قبل (قائله عبد الغفور)
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد
ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مراد ظ جملة عند صاحب المفصل
يجب ان يكون المجموع ما جعل خبرا او ههنا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول
المص عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجمل
الواقعة اخبارا ام غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة
خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد تسليمه ان مادة افتراق الجملة من الكلام
لا تقتصر على الجملة الخبرية كما هو وجه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان
خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا يراد عليه او نحو الاحوال قسمية او شرطا
اقو

فان الحكم في اجزاء عند المص والالم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون
تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظ العبارة جدا
لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتماله يلغيه من كلام المص ما دل على ان المذهب عنده
هذا او لعل نقل مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكون في حاشية الحواشي انه قال المص في
بحث حرف الاستفهام ان لها صدر الكلام لانه هو يقتضي كونها قام ابوه في زيد قام ابوه
كلاما عنده والا لا يصح قوله ولها صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا
التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد يتقيد على المرام قوله الا في اسمين
اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن الخاص بهذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف
والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يحصل في ضمن من لكن ينبغي ان يعلم انه
لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمي الفعل ولا فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى
من فعل واسم فعل نعم يتاتى من فعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء
الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله
لان التركيب الثنائي العقلي فيه اي حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا
الاثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في الاثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى
ان يعتمد بعد على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون المسند
والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ولهو باز لو تعذر
ادعوا زيدا علم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح
المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى
اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه حصل في نفسه
صفة المعنى او متعلق بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا
في حد ذاته لئلا يحصل بين معنى وصفته اجنبي غير معتبر بما ليس صفته لانه وان جاز
لكن كون الفاصل صفة اعذب ولم الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا
لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ

الموصول لا يخفى ان ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة
ليس لاجل انه كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث رعاية للفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لدواعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل
الحرف اي لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار موضوعها لا بمعنى افادة الدال اياها كما هو الشايع
في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره فلا نتيجة ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى يكون المعنى في الشيء
الا كونه مدلولا له ولا نتيجة ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب
العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا او لا يقال الدار في غيرها كذا
الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم
فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف به قوله ومحصول ما ذكر بعض المحققين يعني
السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف
قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس بحافظته لان الناظر في كلام الا
يضاح يعرف ان المص يعبر عن التحقيق وان كان عبارة المحل المنقول يوقعت انفا
بحيث يجمد التعصب بهذا التحقيق كشفا وقد ذكر في الايضاح ان الفرق بين الاسماء اللازمة
الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحروف على معناها ذكر المتعلق ولم يشترط
ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وان التزم الاضافة لغرض اخر غير كون دلالتها
مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى
يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه
مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق بعض
الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقترب من التحقيق مع اخرى
تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان الخارج موجود اما بذاته و
موجود اما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا اما بذاته هو موجود في
ذاته وموجودا اما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف

ومايقابله وتنويرانا ما للاستعمال في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس
كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار
المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا ستضح ان قولنا
السواد في زيد وقولنا الدار لاح تنفرد من واد واحد فمن قال ينظم من هذا التشبيه وجه
آخر للاستعمال بلفظة في وهو انه لما كان المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح
ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما كان
الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك في الذهني معقول الاولى معلوم ولا
يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره
والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما قصد الى
المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح
لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه
كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة الناقصة
بل لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة
لحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا خ
او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او ملحقا به بما سوى الحرف ثم تعدد وينفتح كلام
اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به
بكون معناه غير متعقل الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء
منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته وجعله آلة لملاحظته لابد ان يذكر ويضم معه
حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مثلا هو ملحوظ ابدا تبعا
لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعريفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم
ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح
ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه فهو وسيلة الى احضاره

واما



واما ستوفى فيه من لفظ على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا
كان كل موضوع لمعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة نفسه
هو ملحوظ بالذات يصلح النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم
المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما
سبق ان الملحوظ تبعا لا يصح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا لنسبة
مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون
مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم
في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا
الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء وبين مفهوم من الا ملاحظة الاول قصدا والثاني
تبعا كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة آه فجعل الضمير راجعا
الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من
مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس
له افراد حقيقية قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار يكون مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا
الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كما في قولك ابتدا
وقوله لاحاجة يعني لاحاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم
احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله في ذكر ما يدل عليه كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق فيما آه اشارة الى ان الظاهر من نقل العبارة
المعنى الاخير ولا يتبادر الى المعنى الاول الا الداعي وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير
قال ابن مالك في التسهيل اذا ... بين الاقرب قوله ولما كان النقل والاعلام معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له تضمن وعلى لازم ما
ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له ففي حمل المعنى في التعريف على ما يعم
من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض

لهم

وصح بيانه

والابعد فهو للاقرب ه

[illegible]

المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف كما ان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة
وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان تمام معنى الفعل اذ لا يوصف
الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم
من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مفتقر لخروج الفعل بقيد الدلالة على
معنى في نفسه لانه لا يدل على المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل للحدث والزمان و
ونسبة الحدث الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة
فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل
بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على
ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة
التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول المراد بالدلالة
التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على التضمنية لان معنى الدلالة
بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الجملة
بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي [illegible] لا شك في انه يفهم
عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن
لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء فترنا بعد فترة وقد بذلنا فيه جهدنا بلطف
من الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التحقيق لان
الامور مرهونة باوقاتها وعاطشين ينبوع المياه الصافية في هذا المقام [illegible] فانه يشفي الاكباد
العطشى وان كنا نرى طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب لم نخش منه وبالله
التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بعد تذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ دلالته عليه مبنيا
على تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر عنده في ضمن
تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ
في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة

لكن اللفظ



من امر آخر يتسبب من اللفظ والتفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه
الى التلفظ به فمن قال لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه فتذكر وضعه بهذا الوجه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع
له بالخصوصية التفتت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فهمنا هذه الحدث والزمان في ضمن
هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم
معناه المطابقي ومن هذا ينبغي سر ما اشتهر من بين العقلاء الشيخ ابي علي ابن سينا
ان الارادة من شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب منه [illegible]
[illegible] كل من بالغ الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد
فلولا الارادة للمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة على المراد
ولا على الجزء منه ولا لازمه ومن هنا ينبغي ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما
يسمى تحقيق من الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقيا بان يمدح باول [illegible] فكر [illegible]
مجاز ان يشترك على القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج
الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزءا للفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله
في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي والسلك جزء افاضة بدر التحقيق لسلكك بما عودت نفسك بقبوله من غير تعسف وتعصب
الى [illegible] ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث و
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاء لم يتضح لهم
ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا [illegible] شرح
الله صدرنا ورزقه نورا فيقول لك مما الهمني ان الفعل موضوع لحدث مقيد بزمان ونسبة
الى جارات من النسبة التركيبية كما في الجملة الاسمية لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث
والنسبة تفصيلا واتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الحملية

من سفره دبي وامّا التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يوذن بمعنى الحدث على وجه
يكون مستقلاً الا ان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا
الوجه لغواً قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف
بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال وبغير الزمان في الافعال
عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارات الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة وتجاردها
صرح بتعريف المحققين بهما بالوضع واما تنفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل
يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات على معتبر بحسب الوضع الاول وهو الوضع
الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الاخر الفعلي واسماء الافعال دال على معنى
مستقل هو الحدث غير معتبر في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث
فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير معتبر والافعال المنسلخة دال على معنى
مستقل مقترن في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه
الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق
ان يكون مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغواً ومعتبر الاعتبار في اسماء الا
فعال مثل دونك وضعه الاول فهو الوضع الطرفي لغوي في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة
ومعتبر فيها الا عدم الاقتران اي يتحقق به وضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة
ويقولانه باعتباره يكون غير معتبر على وزن فوقانه كتب في الحاشية الدجاجة تقول
اي تبيع فوقانا وفيقانا على وزن فعلل فعللة وفعلالا قوله او على المصادر التي بمعنى او
عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا او المصادر التي هذه الا
سماء منقول عن معانيها اي نفس هذه الاسماء لان اللفظ عن بعض معانيه الى معنى اخر
لا عن معنى لفظ آخر فلكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء
اصواتا تامل قوله او عن الظرف يعني او على معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه



على تقدير الاشتراك اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا في الاستقبال
وثالثها كونها مجازا في الحال قوله فانه لا يدل على زمان اي معين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين ابتداء في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا
يدل الا على زمان واحد قوله ومما فرع على بيان حد الاسم اراد انه يذكر بعض خواصه
لتعبيد زيادة معرفة به او لتعبيد معرفة الاسم في الجملة واختبار عن اخوية بمن لا يبرح
منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على استقلال المعنى مع انه كاد لا
لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين لهذا الكتاب وكذا ان تقول هذا بيان احكام مشتركة
بين قسمي الاسم فقدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص
قوله فمنه دخول اللام ... من خواصه مبتدا اي مبتدا اول الامر ولذا قدمه على المبتدا او لتبيين التقديم
للتهم والالتفات ومما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من
ما ذكر ثم لا يلزم ذكر من ليصح ان يط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز
ولعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف
والا لم يغن كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه
المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة كل واحد من الخمسة
بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى على العاقل بحمل العبارة
على ما تعبد العبارة لا يرضى قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب
والعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون معناه انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره حتى قال قوله
لا يوجد في غيره تفسير لمعنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة
هنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء او جب في كلام
المص تكلفات لا تخفى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف
شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف
وجعل اللام جنسا عوضا عن المضاف اليه بخروجه علاوة على قرينها ولتوهم تاء عوض او دفع
تكلف لا اولته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص

بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل والمفعول كما ستعرفه في بحث الاسم الموصول
والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر
من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في مثل قوله عم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حيث قال امن
امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة
بالتعرض الاشهرية بل نقول لو قال حرف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام فيكون تطويلا
بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحروف النداء كلها
او بعضها فتامل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر
الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي الاقسام قوله
وفي اختيار اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختيار ه على حرف التعريف
ايضا وانما لم يكن نسوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف
درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان الخليل اعلى
كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب
الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلق احد مثله من بعد الابتداء بالساكن
فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل
في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام
ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فينا سب ان يكون
دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به
دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى ان ال كهل وكان همزتها في الاصل للقطع حذف
للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها حذفوا مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه تعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تتبع في ذكره الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه

بمنزلة عند الاسد الذي لانه تعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والتحقيق
انه لا يمكن منصوص ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا نسبة للصفة و
المعتبرة في مفهوم الغلام تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتقابلان على
فكذلك على امثالها فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات فقد
حققنا في موضعه الذي هو الاصل الذي يدخل عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر والجر
كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الان فيهما الحركة والنون
الساكنة منهما السبق فيما اختاره شارح اللب قوله وفي المجرور تقدير الاولى او تقديرا
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية
لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما
لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كونه الشيء
مسندا اليه وانما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره
كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما
لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم
قوله اختصاص لوازمها التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف
في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا
خفاء لانه بحذف التنوين ونون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيفه
الحسن الوجه فانه كان يمكن في الفعل لكنه لم يتحقق باعتبار طرد الباب وذلك ان تقول الكلام
في الاضافة بتقدير حرف الجر وذلك نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل
والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية
فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة
يدعو الى التفسير على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر
قوله لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل
او الجملة مع الاتفاق على ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله
وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة قبل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا

لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم وللتعريف المص للمضاف اليه فيما بعده قلت كما ان
الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه
الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا
ولا ضرورة تدعو اليه فانه ثم يلزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا وقد يقال
بقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظ لانه يكفي في ترجيح ما
اختاره في تغيير عبارته قوله في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة — ضافة
ههنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها — جا
بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب
بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان
الاعراب متحقق فيه لان العنكبس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب
العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب بلا ما هو مذهبه وهو ما به — الحركة او الحرف
اختلف اخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء ولهذا اظهر ان من قال فيه
انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاخذ صيغة حتى يكون العنكبس ما ذكره — عبد الغفور
لم يات بما عنه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفا — عل
مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله والمعرب الذي هو قسم من الاسم
يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم
والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الا — عراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل
المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص
تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي ثم تدفع بهذا الاعتبار ورود
مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا
لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بعد

بتقييد

بتقييد هذا التركيب بقول تركيبا يتحقق معه عامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان
لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير
يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر انه
ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب
فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم او تفارق المشابهة
في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ
قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني
الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الغير كما في المبهمات ووقوعه موقعه كما في اسماء
الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما
اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تعين
بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا
قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه
من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة
الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة
البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو
الاصل لكن في الاعراب فيكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء
والمتوجه لكلام الشارح مجال المجاز في فهم المعاني استقلالا قوله وهو الماضي
قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي قسما رابعا
وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا
بل مضارعا والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله ما عند العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب الخ فلم يتعلق عند العلامة بمجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل
به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلا — حيته

الاستغراق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة
البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب
لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان
ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه
على الثاني لا يتفرع الشارح فيما هو بصدد الاول تدقيق فلا يناسب النحاة
قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان
الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى وله
ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف بالاحكام المذكورة مستغن
عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب اختلاف الآخر
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون
معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة
المعرب ولو توقف المعرب به يلزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا اخص
من مطالب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص به انه عدل عن المشهور لاجله الا ان
الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور وقيل او ان
والتوجيه ثم قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف
شيء فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية يحصل كبرى لصغرى سهلة
الحصول لانتاج نتيجة فح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل
معرب مما يختلف آخره ينتج انه هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين
هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح

والانتظام

والانتظام فاستشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل
واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل
لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وجهه سيد ولد آدم
مقبوض نعمة انبيائه على العرب والعجم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها
فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افاد في استاذي ومن هو حقيق انه جدير واعتماد
حسام الملة والدين داود الخوافي استاد ائمة زمانه بالبيان الصحيح افاض الله عليه سجال
شآبيب غفرانه الوافر انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع العارف لانه يجوز
ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم غير ان يكون مميزا بين مرفوعها
ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه ولا يعرف في النحو هذا الحكم بل
يعرف فيه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة
للمعربات في التراكيب اسأل الله يوم الحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم
من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه وافاده اشار الى ان المراد
بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق
فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج من الحكم المذكور حكم المعرب اكب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام
مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ماخذه في اغاني الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه
ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا
انه ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت العامل لا يجمع على فواعل
الا شاذا قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما
في عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل
بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل وقتا ما ولا يختلف آخره
به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج

بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم
عنه نحو منُو ومنًا ومنِي اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد
العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما للتقدم بالآخر
او الاولية ذا لا يتصور في الامور المعنوية كما تر قوله وانما خصصنا اختلافه بكونه
في العمل لئلا ينتقض الى آخره وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو
قوله او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا واياك ان تفرق بين هذا التوجيه
والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف العوامل لانه متعلق باختلاف العوامل
يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيأتيان قوله فانا
اصله فننا فقلبا ويغني التحاكر العامل لئلا يستوى المقدر بينه وبين فنى لاتحادهما
خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشار
اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض فان لا يحتمل العوامل اعم فانا نقول المراد ما
باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر في الآخر فقولنا
رأيت والباء كتابا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان متفقان في المنصرف
قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا ما هو الغير
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل الا بهذا الحلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقتضي منه
العجب ما قيل المراد مدلولهما اي الصورتين فاذا ما ظهر شمول المثنى والمجموع فخذ
ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب
ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا
مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب
اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب

مع العا



مع العامل ابتداء فيتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق
الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين
وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا
وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح
قول الشارح ليس فيه اختلاف العوامل الآخر ولا اختلاف العوامل ليتحقق اختلاف الآخر
والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي لسبق معنى
الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول
معه فصلناها في الفريدة وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله
ابتداء حتى يتجه عليه شيء لانا نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود ولكن لا
ابتداء بل ثانيا ومع ذلك ان تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق
عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم
يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب
لم ينتفع المبتدي المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري
فيه هذا الحكم او لا وقيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا
الحكم كلي لا ينبغي ان ينكر وبانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما
لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الاولية وقيل المراد استعداد الاختلاف
ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير
تقييد وقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الطبيعة الحكم الكلي ينتفع به المتعلم قوله
وحينئذ يراد بما الموصلة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما
بحرف او حركة فلم جعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان نقول وحينئذ يراد بما الموصوفة
حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقعت هكذا تحتمل الامرين فنبه على الامر الاول

مطلب الاعراب ما اختلف

اولا على الامر الثاني ثانيا حيث قال وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحاق
فعقد الحركة والحرف على ما يقتضى بالموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة
لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى
السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى
ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلي
والذي تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب
على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول
ايضا لانه مما لا يحوج بتخصيص كلمة ما الى خروج بارادة السببية القريبة من الباء الجارة
لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الا بقاء
فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا
على التحقق فتامل ويمكن ان يقال يمكن ان يراد بكلمة ما حرفا او حركة فلا يرد
او رد من امثال الباء الجارة ولو اريد به في العامل حرف للمباني فهو المتبادر حينئذ
مقارنة بالحركة ثم يتجه عامل على حرف واحد كما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى
لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما
يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع
بتقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يتوسط بينه وبين الاختلاف
تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضى او المجموع ومن قال السبب للمجموع سببية الا سببية
اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلية واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بما يتنزل
اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي للاختلاف
الاخر فيترجح بل يتعين هذا الاعتبار فلا تغتر وايا ولي الابصار قوله فخرج حينئذ نحو غلامي
اذا انجر غلامي حالتي وتظاهر ما هو من قال اراد به جر الجوار في قوله يوم فامسحوا

بر دسكم

بر دسكم وارجلكم فلم يتجه تدقيق النظر الا الى خلاف ما اجمعوا عليه من كون جر الجوار
والجار الزائد من الاعراب فلذا لو قال الشارح حينئذ خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح من نحو
لشموله بناء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في حالة الرفع في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب
على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في
تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتوجه
عليه شيء فتامل قوله ان يبنيه على فائدة في وضع الاعراب وبترجيح الاسماء على تركه او
اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحرف قوله ليدل على المعاني
جمع معنى وهو ما يقصد بشيء ومحله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يعود
اليه فائدة وكذا ما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب
والاوجه ان المص ومن قال هي علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه
باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف
الاخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على ما يستفاد والا فالموضوع
للمعاني عند المص ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق
واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
هذا فنقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل
في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون
المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فمعناه على ان
كل معرب ياخذ تلك المعاني وكل منهما يدل على تبادل المعاني في المعرب وعدم استقرارها
فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا للمعاني اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي
انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة
بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان

ان اعتبار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه
المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة
الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد آخر
حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يتظهر
باشباعها قوله لا يعني الاسم يدل على المعنى والاعراب على صفة فعلى هذا الفاعلية
ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظ
في قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول والاوجه تأخر الدال على الصفة
لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب
في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا
يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا
قيل تقلم على صيغة الامر على هيئته ماضيه قوله اي انواع الاعراب الاسم ثلثة ثمة
على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على انواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله
ولا يستطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الآخر قوله فانها يستعمل في
الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما في كونه عمدة تام من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او
مشبها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه
وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء
مضافا اليه بالاضافة مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ومن ثم قيل كون الشيء مضافا اليه
حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا حكما ليدخل
لا انما ذكره في ادخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم
المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد
من تعميم النسبة بحيث تشمل حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه على
باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج الى البناء المصدرية الا انه لم يصرح بالمعد ربه

قول

قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفا
قليل وهي وجه الاختصاص فهي بهواصيل في الاعراب لكونه معمولا لما هو الاصل في
العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا بادخول لام التقوية
في المعمول المتأخر من الفاعل الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين الجعل
فصار حاصل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حاصل الجعل مع الاعطاء لغوفا
تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا فالمآل فاعطي عارضا للقليل
ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي الثقيل ما اعطي من المر
فوعات لاجل هذا القليل فانه المقتضي عليه للتكثير فتأمل قوله وكما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة في اليه لانا
المضاف اليه ايضا كثير الاسرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرته
دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله والعامل
احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر
ولذكره في حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة
المعنى المقتضي للاعراب ومن قال اخرجه عن الاعراب لكونه سببا بعيدا
بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المنتفي
من النبع العميق قوله ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره فتنبه على ان نسبة المتقوم
ليس كنسبة الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا
تقول يتقوم بالاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمركب منهما والعا
لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا
مجاورة النار الماء تأمل قوله المعنى المقتضي اي معنى الخبر بان اللام للعهد الذهني
في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلهذا قيل المراد عامل الاسم ونعوم
بالباء في بحسب زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بالجر في
الفلتة قوله في مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل عند بعض الحرف المقدر
وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعا

والمعنى المقتضي اداه تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات
الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة واخرى تارة يقتضي الحروف الثلث
وتارة ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه ستة اقسام **قوله**
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين آخرين بين
كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع
لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنصرف اسم
من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف و
المعرب بالحركات فقط عن التنوين ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة فه
او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالي به ايضا
لانه يعلم بيانه على طريقة الاستثناء واكتفى بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف
خروج عن قاعدة غير المنصرف
او لمراد خلافه قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت
عن ما هو الاصل فيها لداع **قوله** اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقص بسببي و
ونظائرها لكن لا يلزم من دخولها في المكسر نقض ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن
القاعدة بالمنصرف **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة
الشيء كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا امر ادعى من قال لانها ابعاض الحروف
فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا
في الاعراب ليس بشيء **قوله** والفتحة نصبا كتبت في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المحقق هذا كلامه **قوله**
والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في النطق واطال مع الفعل
المستنبط من النطق المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا
القياس نصبا وجرا هذا كلامه **قوله** مثل جاءني رجل الاحسن الا السلطان تا تعتبر
بجاءت طلبة والطلبة المطلوبة **قوله** جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفته غير
المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه

اعرابه

اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولكفرتنا مكلمات اخر تركناها لانه وينبغي
ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظها كما ضم اولوا الى جمع المذكر السالم كتب في
الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة للمؤنث نث
كما يتبادر من كون السلامة حقيقة للمفرد يعني ان الاصطلاح جرى على انه وصف الجمع بالسلامة صيغة
وان كانت السلامة حال مفرده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء يدخل فيه سجلات
مع ان مفرده مذكر وخرج عنه شتون مع ان مفرده مؤنث **قوله** واحترز به عن المكسر
فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم والتقابل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم و
سيعلم بل لانه لا اشتراك في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف **قوله** فاعراب
هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل مطلقا بالتلفظ
الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغوا عليها الحكم بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة
لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ
~~التلفظ علم لنفسه مجردا بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة~~
عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه
ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء
الستة لانه من قبيل التزيين كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة
لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثال وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه
خلاف استعمال عند العرب وثالثها هداية المتعلم للاعراب فتم بالواو والياء لانه لا يهتدي لنفسه
لوجهه **قوله** لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة فما كان اشارته الى تنكير تجريد هذه الاسماء
في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة او يوهم انها جردت عن خصوصية التنكير والافراد
ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم
**قوله** مضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب
لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخته كانت في نظره هكذا والثاني غاية البعد كانت
ومن قال نبه على ان عبارة المتن محتملة على التقديم والتأخير لان حالا عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم
على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب وتغيير المحشي ان تغيير عبارته الى

شارح

الى ما هو انسب فتدبّر فانه يدلك على انه يبلغ بدقة النظر الى ما لا يحلو على غالب البشر قوله
وانما اختار واو الاسماء الستة لان اعراب اخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعيف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في النوع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان
والجمع واولوا والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختار واختاره
الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة عن
تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هو اتم ذلك فيما سوى
الفم والهني ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين
بعد ما يتم به الاسم لان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام
قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حتى الاعراب دون تغير حالي الاعراب فتأمل
الاعراب في الطرفان والتغيير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين
عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الا
عرابها يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر
انه جعل كلام الاشيا على التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء
الستة دون غيره بالحروف ولا ينتقض لان الابن والوالد والام والقريب الى غير ذلك مبنية
على التعدد في الاولى ووجود بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل على الالف
علامة التأنيث لانكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميرا (لا للتأنيث ح) (اي عن الف كلا ... الالف علامة التأنيث)
ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا
الى المؤنث افصح من تجريده عنه واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثر على الاول
قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذه المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كونه اعرابا
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناه معنى التثنية لانه
تكرار الواحد مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما
او صفة او غيرهما قيد به لان المص ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم يعقل
يشعر بان التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر لفظا عمل في التعبير او
للمتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مراد فيها لم يجعل الاصطلاح اعم
مفهوم

من مفهوم المذكر ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يحكم انه خال في اخوات عشرين
بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت
المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر القرآن العظيم حيث فسر كلما
دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة
للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرون على ثلاثين وعلى كل ما زاد عليه بعشرة او عشرين
او واحد اخواتها او المائة وتثنيتها وجمعها او الالف او تثنيته او جمعه الى غير ذلك وهو ما
قطعا ولم يسمع على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشتر
ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين مما فوقها في البيت جموعا في الاصل غلبت
على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو انا يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد (لا للاحاد ولا من تكرار مراتب ... مجتمعة)
حاصلة من تكرار الاحاد لان تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاد في ان لا واحد لها
من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه
الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل
المثنى مع ملحقاته الخ الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان
في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهم فرع للواحدة بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة
التثنية والجمع فتأمل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت العلامة
ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغيير العلامة
بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما
الالف واما الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله
وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة و
الشروط الثلثة ان كان اسما واكثرها ان كان صفة قوله وحمل النصب على الجر لانه السنة (اي عادة)
في الحمل قوله اشير الى تقسيم الاعراب كما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
وتعداد ادرج في هذا البيان فوائد الاول ان قول التقدير بيانا لاقسام التقسيم السابق
لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكرها بعض الشارحين وكانه بنى ذكرا لبعض ما ذكر
على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العامل لا الاختلاف الاخر والثاني ان قوله

التقدير وعدمه معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال
قوله وبما كان التقديري اخفى اشار وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم
ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه احرى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري اي تقدير
الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم
المعرب الذي يتعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما هو موصولة بترجيح الشاذ وذلك
ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اقوى
من حذف العمدة ولان المتفاهم يتبادر اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح والطال
ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الفريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف آخر اي في حرف آخر
تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحذف المقدر قوله في آخره الاولى آخره قوله كعصا
نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستثقل ايضا فان قلت
الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كما في عصا
فلم فرق بينهما قلت موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال ادى
الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب وذلك ان
تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليتبصر قوله المعنى
وكذا في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماي ومساجد
وعبادي قبل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل
الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف
بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه
نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يغير قاض بمسلمي المضاف الى
ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة
الكسرة التي اقتضاها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديره للاستثقال وذلك ان تجعل قوله
مطلقا باعتبار كونه قيدا لغلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا
او صحيحا امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل الالف في
التثنية اعرابا لانه مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل و





الى اصل نحو

والا لزم ان يكون العامل لتحصيل هو واما علامة التثنية فاحد الامرين ومع التثنية بتحصيل
احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين مبنيا على فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله البعض
مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي
بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل
يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه
ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان
ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فتقبل يا وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه ما استثقل
اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب فاحفظ والوافي انه ما استثقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما
ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها
بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فيه
مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك فيه
او الاضمار ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال وقد يكون
في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا لاستيفاء الاقسام
للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكرها وغفل عنه ومن افاضل زماننا
الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام
المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير
المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح في مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما
على لغة من يجوز فيقول في جواب هل عندك تمرتان وعلي من عمريان فالقسم الاول ايضا
يكون بالحركة والحرف وكما نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون
في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث وما كان تمييز المستثقل عن المتعذر
باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان النوعين

ثم يذكر مثالاً مما يكون الاعراب المستقل تقديراً في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم و
رايت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي
القوم واما جاءني مسلمي القوم في الرفع فعطاء في حكم مسلمي وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديرا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة وولاها ساكن نحو
والمقيمي الصلاة فانه الصلاة ونصبها نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فانه
اعرابه لا يكون مدة اصلاً قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني
ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر او المستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد
الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي كما اورده بعض افاضل تلامذة
الشيخ الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا
يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محال مما يتعجب
منه العجب ولا يجمع عنه رعاية الادب بهذا وقول ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما
عداه مع رجوعه الى المتعدد والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شائع
في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر
بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع له لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع
قوله لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف بتعين تعريف غير المنصرف لاحتياج
تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت والاحتياج احكام بعضها يذكر بعد الى معرفة
ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا المكسور في تفصيل المعرب فالاهتمام
بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه
التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان
يذكر المصنف متصلاً بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات وجه الفصل الكثير بينهما
وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما
يحتاج الى معرفتها المحلية غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت
ففي تأخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة
بالتعداد يحتاج بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة فاشتمل عليه

مطلب ضمير الرجوع المتعدد

ثم

بيان الاقل

ثم تعليل بمؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يغلب
اكتفى بتعريف ما هو الاقل الان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على
الاكثر او شرع البيان بالتعريف ايضا اثر بالبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف
بالمقايسة على الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما
عداه كما قال في الاعراب اللفظي لا شعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه فلا
عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف
عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين
على ما بيّنه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة ح
لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما
المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمين للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف
المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا
المعرب بقسمين تعريف فيهما لكان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف
والمنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حال الاصلي بالتركيب الكلم فانه غير
المنصرف ح كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه يتمتع بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقد
قيل جاء الصرف بمعنى الزيادة ومنه المنصرف فانه يشتمل على الزيادة في الكسر او التنوين
او زيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتمالية لانه اقرب
بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله
غير مرة وان لم يتنبه اليه بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام والطف
لا يتنبهوا الا بتنبيه فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون
التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف وفيما
جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم استقل ببيان النكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما
لا يعنيه قوله العلل التسع مجموع ما هو في البيتين الا وجه لنا في هذا التفصيل في
شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام

مطلب غير المنصرف

اوزن موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا
وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب التنزول وكم بذكر الابيات
كلها يستغني عما التعريب لاشتمال بيانها غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول منها.
الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين
والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف
هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف
للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف **قوله** وذلك المجموع عدل الخ يلغ تنكير الا
سباب في هذين البيتين غاية الحسن اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون
علة للبناء وكذا السبب علمية ووصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا ان كان المناسب
تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فالاحسن ما قال بعض الشارحين ان الالف
واللام فيه زائدة **قوله** فالعدول في عطف هذا بثم التعليل ثم للتراخي في الزمان وقد يستعاد
للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة
مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في التعليل لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا
بقوله زائدة ان هذا بما لا يقصد به الزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا
يقصد به الا التقديم في الذكر فتفهيم في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول تقريب ما ثبت في
كلامهم الوجوه الثلث المذكورة وثانيا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم
في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ
لا لتحقيق القواعد اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما
ذكر بعضها ابهام العلل كما يبين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح
ومما لم يذكر لكن ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف وثانيها وجه خامس ذكرناه
في شرح الغرة **قوله** او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تفريغ
قبل الاول مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتا
يتفرد بعلل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى بمعرفة القولين
الاخرين فلهذا لم نبينهما ونحن اقتصرنا على اثره **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما

قيد

قيد بذلك لان غير المنصرف لان لهذه الحيثية احكاما اخر من حيث انه معرب حكمه ما مر
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه
دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الا
ظهر الاحضر انا نقول حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية
ما يكاد يسلك من القائل به الحيثية **قوله** لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا
اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخل الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان
يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر
على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين
او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم
ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثير و
ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل مشابهة الاسم
الفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام
تفصيله **قوله** لانك تقول قائم ثم فائدة المعروض للبناء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء و
المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالمعتبر في الفا
والتعريف وجهية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوجهية والحقيقة **قوله** اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالطه ما ياخذ وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق
الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل يتبع لتحقق الاصل حتى لو لم يكن الاصل لم يلتفت
الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل النوع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح
على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل
المرجوحية **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما
ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر **قوله**
اي لا يمتنع الجواز حتى يعم السلب الوجوب والامتناع ويعم سلب الوجوب ويعني سلب الامتناع
والحرف وقد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن فلهذا اقترح
بقوله الى الامتنع **قوله** ويجوز حال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيما ان غير المنصرف

صح
ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة
الى صرف الصرف عن ظاهره قوله هو قبيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الظاهر
الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر هو ضم صرفه وجوعه الى غير المنصرف لجلكم قوله وحله
والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة فان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف ما
لم ينصرف المنصرف عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة
لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف
العلم للضرورة قوله فلكقوله حيث ضبط في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي
الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واي ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
وفي حاشية الغوالي جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف من مرثاه ستاتيني كوه ما
البرنة حالكه المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان هو امتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لا يقع عليه شيء لانه استغنى
بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد الا يشم مدى الدهر الاستفهام
للتعجب عظم الموجب وهو كمال الاستغناء بشم الغوالي قوله اي ذكرها بالفتح والكسر للتعليل
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع احسن محسنات
الكلام واشتهر هذا في الشيء وراي مع ان اللغة امر أي وسمه في التنزيل بسبب الخلق
ثم يعيده من اللغة اشهر [illegible] ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب [illegible] يا حارج
فان الركب قد جاروا اي ظلم البعاء يا جار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء
فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة
اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي تجيء
بناء وزنا منصرفا فيقال وزن ضارب فاعل وزن مضاربة مفاعلة فاعل بفاعل مفاعلة منصرف
مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وصيغ من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه
يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف للعلمية وسبب آخر فينوب
قول المحشي فيما بعد واما فرازنه فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا له

ويعبرونه

ويعبرونه عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرفا
الذي يليه وهو وقوارير التناسب في فواصل الآي فقوله يليه لم يقصد تمام التعليل قوله
سلاسلا واغلالا الاشتمال المجموع اي اراد ان ذكر اغلالا ليس ثانيا لان المقصود تمثيل المجموع والا
فلم ان التقدير كما صرف سلاسلا هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا من تمام بيان
التعريف فينبغي ان يقوم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهو
جملة معترضة والاشارة في وقوعها اي تماما وقعت ولشدة الاهتمام بيانها اي لا اصطلح للتعريف
فقدمت الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعية مقام سببين لهذا التكرير عند المص
وكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واغتنام الاخير
لحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فكالب جمع كلب وهي جمع كلب
واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق
الناء باساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما يراد به الكثرة او النوع المختلفة
على ما في الصحاح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان
العدل اخراج الاسم لا الخروج خلافا للشارح الحاجب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا
للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا
والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يجوز
معنى مصدري حاصل بالحاق الباء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا
والمعنى المعروف المصدري الحاصل بالحاق تلك الباء في غاية السعة بحيث مالا يسع في الفاظ
المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنى ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا يكاد
يتم دليل بل يكاد يرده ما ذكر المحشي في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به
عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع
الشيء على زيد لا على قيام الشيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني
للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون
خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل
على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وغيره معنى الفعل المجهول انما هو جزء من معنى

[illegible]

الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف
واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة المجهول اذا عهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى
الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل من اللغة جاء بمعنى الميل
يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الحمار
الفحل نجاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل حتى يتضح ح
المعدول وتسميته الاسم المعدول معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان
العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى
الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى
هيئته ولله در نظر ابن الحاجب ... فلا نجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله خروج الاسم
اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته واستعمال الصورة ههنا في
المعنى من باب عموم المجاز فتفسير الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها
من كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة
الصورة للكلمة وكذا الالف واللام والاضافة لافعل التفضيل من جملة الالف احد الامور الثلاثة
اللازمة واللام من المعرف الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ﴿ذ خبير النعرف ح﴾
فلا حاجة لادخال آخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة
اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة من جمعت يوم الجمعة
فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي ح بخلاف تعريف المحشي فانه لا مدخل له في الصورة
حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالظرف الزائد بخلاف اللام
ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديره ايضا ما هو حقه قوله
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية
بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر عليها اعني على
صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول احكم بانه سمي بعمر
الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة اخرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي

علم



عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات الخ فيه ان صيغة
الاسم انما كانت صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما
بعض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلاثة ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان ما وضع له ثلاثة ثلاثة ﴿ثلاثة﴾
نفس العدد وما وضع له ثلاث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية ﴿عقبه﴾
بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل
وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية قوله
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الا ﴿وابل﴾
مثل عدة والمحذوفة الاوسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج بكل ما غير ابدال
حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايل فان المادة ليست باقية فيه بعينها فلم يبق
من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير فلذا ينبغي
ان ينتفع بهذا المقام فما قيل جوابا قوله مخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد
عن المقام قوله المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل فلا يتبغي هذا الجواب وهو
ليس بمرتضى اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف
عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله واعلم انا نعلم
قطعا الخ فدل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم
القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف اضطرارا اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل
له واما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون
اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي
القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا
امر لا يحكم به الا اضطرارا ويمكن ان يقال ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج المحقق الخ
الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج
عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكر
انه يختص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف في العدل الا
بما نعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك كلام

في العدل التقديري لا محالة في مطلق العدل وبدفع الفساد به قليل يمكن تعداد
لمتعلم النحو قوله لانهم يتنبهوا للعدل كما عدا عمر نسبوا الامثلة فجعله غير منصرف
للعدل التشبيه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف
على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما
يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف
واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس يمكن ان يعرف بدون معرفة
منع الصرف كما هو في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف
الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين
جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم بعلمية العدل للضرورة بالعدل مراد الفرق
بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر
قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا صفة لخروج مقدر لكان متعلقة يعني تحقيقا
وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة لا سيما في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف
لكان المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج لكان نعته بعيدة عن الفهم جدا
جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ماول بلفظ واحد اي مفصل بهذا التفصيل فلما
كان العبارة عن الحال الا اللفظي اجرى اعرابه عليها قوله وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان
يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب مجيئها اي الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الحجة
الاخرى قال الشيخ الرضي رحمة الله عليه يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بياء
النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف الخ قصد بهذا الكلام دفع اشكال
عرض في اعتبار الوصفية حيث جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية
واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها للتكرار العدل
حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار ~~الى الصفة~~ الى الاسمية وهو ليس بوجه فان اعتبار والى الوصفية
العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية الخ
كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم استعمل

مجازا



مجازا في مال الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع
التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا
قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فلما قلت ما يهتدي اليه ليس الا ان اصله اشد
تاخرا او افعل تاخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد واخر اي حمار اخر بل رجل اخر قلت دليلهم على ما قالوا اجري الاستعمال في اشد تاخرا
يقال في جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعات هم اشد تاخرا على انه صيغة التفضيل
موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان وافعل تاخرا ليس فيه تفضيل
في التاخر بل فيه تنقيص قوله علم انه معدول من احدهما وهذا يكفي في ثبوت العدل و
التجاوز في فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذ
الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو
ذهبوا اليه لاحتاجوا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة
رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في
فرد من الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل والرجل الاخر
وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن التفضيل عليه الا ما ذكر اولا التصور
التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احد صورتي فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما
اتيناك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا يلزم تو
المضاف فيها تبعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله
بها ذراعي وجبهة الاسد انما لم يتعرض الشارح لبيانه ولا بيان ما بين في
اخويه لان الكل منها محال ولا يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها اما
جمع او جمل او جمعاوات لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات
فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل في شيء من
المغيرات القياسية وانما خص ذكرها لانها اوردت على العدل فطلب بيان الفرق بينها
وبين المعدولات حيث حكم في احدهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم

سابقاً أنه لا يرد بالمجموع الشاذ فما تذكرها ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو
اعتبر لم فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى الاعادة ثم ذكر انه لا
يرد المجموع الشاذ توطئة لذكرها وافهم ما يرد ما ذكره ولم يجعله انه لولا ما
ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضاً معدولين مع انه انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل
قوله ولا قاعدة في الاسم المخرج يلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذ اقوس
لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور
الشذوذ في المعدول قوله كعمر فُعَل اسم جنس كصُرَد وغُرَف لا عدل فيه الا جمع واتباعه واخر
وما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة
فاسقة واما فعل علماً فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا
عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم
جنس بل لم يوجد الا علماً ففيه العدل كقثم فانه جمع قاثم وجح لم يوجد قثم الا علماً الا
اذا فانه اجتمع مع اجتماع الشرطين فيه ليس بمعدول بهذا المختص ذكر الشيخ الرضي [illegible]
ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر معدول ابن عباس ابو عبد الله [illegible] المطلب صحابي
والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير والعيال كالقثم والمجموع للشر [illegible] اسم
للضبعان فلا ينافي بينهما تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت
اصل في هذه الالقاب بمانعيهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدعا بثبوت الاصالة ولا دليل
على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلاثة ثلاثة بالنسبة الى ثلاث قوله فانهم اعتبروا العدل
بظاهره الخمسة لمنع تميم وتكرار البناء فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في
قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر الطارئ والآية يوجب البناء [illegible] المعتبر
اصالة قوله نحو حضار في الطرف السهوبة اسم كوكب وفي القاموس جبل بني اليمامة
والبحرة واليمامة او الحمرة من الابل وخطار الكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس
ارض بين اليمن قوله فانه مبنية وليس فيها الاسباب فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء
الاسباب فهو خلاف المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الاسباب ففيه ان فيها ما
موجبي بناء وهو وزن فعال وهو موجب البناء في الصواب وليس فيها الا الوزن والوزن

لا يستقل

لانه يوجد فيها الوزن

لا يستقل في ايجاب البناء قوله مما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن
لا المجموع قوله فانهم حملوه [illegible] ذكر باب قطام ههنا ليس في محله بهذا فسر اسعد التقدير
علمه انه لغدر [illegible] منع الصرف تحقيقا ان لو كان تغيره به جاريا على ما هو الغالب وهو الانسب
لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصراً فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على
ما في الصحاح قوله والوصف لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره اما
معروف في هذا الكتاب في محله ولما مستغنى عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اما عرف
العدل المعدول فيه من تعريف السلوك بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح
فسر الاسباب الباقية ما لم يغيره المص في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعتن بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه
في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار بعض معنى لو لم يقيد الابهام لم
يخرج اسم الزمان والمكان والالة من التعريف بخلاف تعريفه فانما يخرج بقوله وبعض صفاتها
فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات
لكن لو قيده به لكان موضحا كقوله اسود للحية بغير صفة حالا لا استعلام بتقييد الابهام لعدم
اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له
الصغر والغياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الغيض الذي اخذ منه معناه كثرة
الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير او رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض
صفاتها وان دلت على ذات معينة ايضا ومعنى الغياض شيء ما له كثرة الماء لان معنى
المشتق شيء ما له المبدا واما استبعاد من قال كون معنى الغياض شيء ما له كثرة الماء
بعيد فليس منه لانه لو كان المأخوذ في معنى الغياض الماء لكان المعنى ماء له الغيض فيكون
المعنى ماء له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان المعنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة
علم موصوف فلم يخرج لحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع
صرف طليحة للعلمية وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا
على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والمذكورة
ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة قوله شرط [illegible]

الخ ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه والذي لا يكون زايدا بالعلمية
عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمة الله في الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتنوع الدلالات المعتبرة عليه هذا ان يتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بفي لتنزيل
اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا في
الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل
والثابت بحسب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرد لا
لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكان انه لا يفتقر النقل من الوصفية
الى الاسمية بالغلبة لا يفتقر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح
في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المص في التفريع ايضا لانه
اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل
ليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص
بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كان اسود الخ
**قوله** فلذلك الفاء لتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع معنى
اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب التعلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغني احدهما عن
الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتيب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتيب
العلم واللام ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتيب التصرف **قوله** المذكورة
اشتراط اصالة الوصفية وعدم معتبرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان
افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله الشارح الى المتعدد لانه اراد رد ضعف ربع
الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المعتبرة ورد ضعف افعى الى الاصالة
فجعل مجموع الامور الثلثة معللة لمجموع الاربع واحال التردد على فطانة المخاطب وتعويل جزمه
دقيق هذا التحقيق ثم قال نسب التصرف الى الكل لانه صفة لجزئيه وعلى هذا جعل المنسوب
الى الكل الكل لا الكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تؤثر
الغلبة لتقرير اشتراطه الاصالة بعد توضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة

الى

الى اشتراط الاصالة ولهذا اكتفى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة **قوله**
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء
الفن ونحوهم الى الان حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء
بما لا طائل تحته فاعرض الشارح عن الاطالة الى السطور وقلنا لا حاجة الى عدم اعتبار الوصف
العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره والاحاديث قطعهم بعدم اعتباره
في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤيده تقديم الظرف على عامله
ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم
للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي
**قوله** وامتنع من الصرف لعدم معتبرة الغلبة اسود وارقم من محشي قال قوله وامتنع اسود
اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف ولم يظهر لي ان الشارح افاد الثاني **قوله** الاول
للحية السوداء هو الحية العظيمة السوداء على ما في الصحاح **قوله** وضعف منع افعى
للحية فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب
تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه
منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر **قوله** لاشتقاقه من الحل
لتخييل مصدر اليه **قوله** ذي خيلا جمع خال وهو المعروف **قوله** التانيث اللفظي الحاصر
بالتاء فيدة باللفظي ليقابل المعنوي الا الحقيقي ولا يقابل بالتاء لاشتراكهما فيهما
وان الظاهر مراد المص التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل
بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاقتناء حقيق فالمراد
تاء تنقلب هاء وقفا اخت ليست للتانيث ولو سمي بها مذكر لا ينصرف ولو سمي بها مؤنث فحاله
كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات منصرف ولذا لم يدخل عليه الكسرة والتنوين لانه
التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء
التانيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين

بعد الفعل نه
بخطه ح
و التصراح بيان
فيه حكم فلم يحكم بالضعف فيه فلكن تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف صح صح
و بالاقتناء ح

المقابلة قوله ليصير التأنيث لازما فيما كان التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة
كجارية اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على وتيرتها قوله
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان استنادا الى التصرف فيها في الترخيم قوله
لكان زايه بقوله والشرط تحتم تأثيرها اي اشار الى ما ذكره من الامرين وهو ان العلمية
في المعنوي شرط الجواز واحد الامور شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تأثيرها
اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المتن قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي
وحده فيه شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط وتحقق الاوسط عبارة عن اوسط
الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في
الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه
والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة مثلا ثلاثيا او رباعيا
فاذا سمي بابرهيم من لغات ابراهيم مؤنثا تجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله
بتخرج العلمية بتعقل احد الامور الثلثة الخ لا ينظر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا
يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولان العدل ايضا هو منشأ الخفة كما مر امثلته
وثم اعترض على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وايضا لم
يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل
منها شرط في التأنيث يجعل الشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى
العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط التأثير
التأنيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعل شرطا للعلمية في غيرها وقد يقال
العلمية بسبب قوي لا تحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا
تجتمع عليكم ان الاوجه ما قدمنا ما لك قوله وسقر علم للطبقة من طبقات النار وفي القاموس
سقر معرفة اسم جهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث
العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان
وقد يجيز فيها اعتبار ان سماعا من المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا من كلام العرب
جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي

ان يجوز

لم يعرف لاعتبر لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما
قال في قول المصنف امتنع السوداي عن الصرف كشفا لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة
بينه وبين قوله فيما بعد يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه لا يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات
الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهوره او لا هو انه نوع معاملة مع اللفظ او الاسم
قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سبب منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه يشترط ثلثة
ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان
لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه استويا
الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب منع الصرف
قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرائط
الاخر وثانيا على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل
بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل منقول عن مذكر او العرب
يسمى بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن
حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ
بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه
التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمصنف لم يتعرض
بيان ما اشترطه قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف بالجملة الحرف
الاخير في الزائد على الثلثة يسد مسد التاء لان موضع التاء في جميع كلامهم فوق الثلثة
قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير المعترض
فلان بيانهم مبني على حرف في مبنيها التصغير فلما ما هو بمنزلة الطرف الاصلي في منزل
التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان
في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما لمؤنث وان كان التانيث الحاء وهو حرف خامس الا
انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف المبنيين ان تصغيرها على فعيليل

مصبيبح فالباء ان عبنزلة الزائد لانها للبناء مقابلة الفاء والعين واللام
علم بعينه وابهما وجعلوا احاد مصبيح حرفا زايدا قوله المعرفة اي الشخص فان كان
المعرفة في باب العدل اسما للشخص كما هو الظاهر وكان منتشرا بين الموصوف
والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لمجرد
الشخص بالتسامح الاجمالي التفصيلي قوله ان تكون علمية لم يقل بشرط العلمية
لانه صار هو التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا
اشتراط كون التعريف علميا او علمية فانهم جعلوا معنى المنسوبة الى العلم ترجمه
موافقته لما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة في عجمته الاولى فيه قوله كما جعل البعض
اي جار الله ويستغني عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر الخ او يكون على
وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما لا يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثر
لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب معنى قال حري فيه على اصطلاح
البعض او على النحو لم بانت بنى بعتديه قوله كون اللفظ تمام وضعه غير العرب لا
غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة مما نقل عن صاحب القواعد قوله كما ما
في العوالم جنس بمعنى الطيب قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة بحكم العجمة مثل تصرفها
في كلامهم فيمتنع عن الاضافة واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخل الخفيفة فان لا
يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب ودخل بعض الحروف وحذفه تخفيفا كجوهر جار
في كسر كان كان وجبريل وجبرائيل وجبريل وجبرئيل قوله لان امر معنوي الغير للعجمة و
تذكر امر معنوي وتحمه لاعتبار بالعجمة ايضا في ما قلت فلا اعتبرت العجمة ههنا
وان لم يندفع بما ذكر لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة من الصرف في ماء وجود العجمة بشرط
التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على ~~التانيث~~ على العجمة قوله
قلنا اعتبار ما فيما سبق انما هو لتقديره تسبيح اي لتقوية احد السببين وهو التانيث
او العلمية يستغنية عن التقوية وبدا على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر
دون ان يجعل التقوية سببين قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا
ابراهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله ولنه وهو اسم حصن

بدبار

بدبار يكسر في القاموس فلعله بان ابيهما بردعة وكنية ابيهما وابانا كان فليس اعتبار العجمة
فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط
ولم يبروا ابدا من الزيادة على الثلاثة لان ابانوح منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط
ايضا استندا الا ان بمجرح لمك ولشتر لاحتمال منع الصرف بالتانيث قوله وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده فيه ان منع الصرف نحو شتر ايضا خطا
ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح
بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ايضا ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه
ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه
على ما اجمع عليه النحاة وتحرى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية
وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على انه الحق عند جميع النحاة وهذا
تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء
الانبياء عليهم الصلوة ممتنعة عن الصرف الا ستة فلما يخرج عن هذه القاعدة كتاب يعتديه حجة
كان ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه مشاهد اصدق مثبت وعزير فلا عجب ان يقتضي فيه
العجب قوله وقيل ان هودا كنوح اخبر نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون
هودا اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط
فخرج هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله وسيبويه يجعل
ان يكون من تتمة ما قبل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا
وجمعا والاول والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل
والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصيغة
شرطا اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم
قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالتمثيل مع انه الاخصر
لان التمثيل على وزن مفاعيل ومفاعل فيخرج منه بظاهره جعافر وجواهر ما هو
ما هو المراد بالتمثيل لكن يرد عليه صحاري لا يكاد ات ايضا علي وهم لظهور المراد
من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يعكس الحرفان بان يكون اولهما مكسورا والثاني

شارح

او تقديرا وكأنه لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التنوين لانه لا يلزم من دخول الا منع
صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث **قوله** ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر كما يامنى الادلى
كما جمع فافهم **قوله** بغير هاء غيرها بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان
لا يكون صيغة منتهى مع غير الهاء وهو خبر آخر لشرطه لا صفة لصيغة لانه متعلق بالتكرر
وتقدير المعرفة لا يروج عند الناقدين الا لفرودة **قوله** والمراد بها فيه لطافة على
لطافة الوجه هي والمراد السلب المطلق اي لا يكون معه تاء او هاء اصلا لان المراد ان لا يكون
معه هاء حال الوقف ولا ان لا يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو يقيد لا يعم القيد
السلبي ويكون قاصرا وقدمنه على ما على عبارتي تاء التأنيث وهي الهاء والتاء بقوله التأنيث
بالتاء وقوله بغير هاء **قوله** فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل لان فاعل صفة
لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فارة بين الفروهة
ويقال لفرس جواد بين الجلاده والانسب ان يجعل جمع فارهة على ما في القاموس انها الفا
الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل **قوله** وانما اشترط كونها بغير هاء وههنا نكتة
جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص ههنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا
بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء يعمله وجوارب في جمع جورب
بمعنى اللفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة **قوله** ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض
بمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني ثم اجاب بان المراد
بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رمي ورم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة
الى انه لا شبهة بشيء ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب **قوله** فرازنة وحوائني
بجمعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود ما اشترطه اخراج
فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت بما دخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث صار حكمهما
على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا وحلايق
جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء
النسبة اعراب مدائني **قوله** واما فرازنة اتي بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان مساجد



قوله بجمع ح

تكلف ح

رمكة

فاعل بنت،



ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا لما
الشمل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستئناف ويكفي لكونه استئنافا
عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق الكلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح
ونبه بقوله واما لم على وجه تذكير منصرفا وتوقال واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضحا
ولعل تذكيره لوجه آخر من بحث التأنيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء
على ان كل لفظ اريد نفسه فهو علم له هو علم وتنوينها لمشاكلة مسماها ونبه بذلك على
قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لا في المقصود
احضارها فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في اختلال ومنهم من غفل وقال الكرمان
لا تنوين في فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولم يكن القائل عبد الغفور لكان امرا مشكلا
نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين **قوله** لوجود خصائص علما حال من المبتداء خرج
بجوازه ابن مالك والاغبار عليه لسقطا ومنع وفي عبارة الشرح اشعار به واما منصوبة لتقدير
اعني فيحذف مع الاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بين عنها وجعله حالا
من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير التغير وجعله بمعنى لا لانه معمول المضاف فلا يتقدم
على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا باس بالتقييد لتنزيله منزلة
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **قوله** هذا جواب سؤال مقدر شاع هذا البيان
في الشروح حتى انه صار جمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس
كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع موقفه
لا ينصرف فانه للواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف
الا للجمعية وتلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتأنيث والعلمية **وقوله** يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاق على الكثير
والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد
على سبيل البدل ويوهم ان المنافي لجمعيته اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الا
طلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير **قوله** لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا يكون منقولا

احضاره ح المعقد

بوى ساده

عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل للمحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية
للجمعية كما تنافيات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارهما في حال العلمية لا لمنع اعتبار المتنافيين وهي
في حكم واحد لاعتبار ضدين مع وجود ضده قوله لان الضبع انثى الضبعان في الحاشية الضبع
هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله فلنا علمية
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا وهو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان من
ارتكب مؤنة رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير
لسبب اخر ولا اعتبار لان كلام السيبي مستمد والجمعية والتانيث غير مستمدين
وغير المستمدين وان قل يغلب المستمد وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان
الضبع يشمل المذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصهما
بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت مجعل جر
مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان
الغرض من منع التانيث تحقق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر
بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لا علما لجنس الضبع
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
قد عرفت الاستغناء عنه كونه اقوى لانه غير منصرف لا محالة ودفعه اوضح لانه جمع في
الاصل من غير تكلف قوله لئلا يتوهم ان مراده لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب سؤال مقدر
تقديره انه يقال قد تعقبت في الاشكال من القاموس فصح تخلصه خيرا او شرا كيف نقض هذا
كلامه وقوله ان بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر لان وجه
اخراج ان ها انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الجمهور بعدم الحرف اي علامة حرفه تقرير السؤال
الاكثر بعيد جدا ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقديره وهو منه
الاكثر بعيد جدا لا بعضهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر
مفقتة قوله حمل على موازنه لانه الاصل والوصل الى التحصيل قوله فبناء هذا الجواب على
تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه من انه يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكو

سراويل — الى الجنس — منها

شرح

منها الحمل على الموازن وطي نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية
او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو
الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيرها ولا يخفى بعده واما ان يكون على وزن الذي هو جمع
الجمع على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست
الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة
منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة ويجعل منع
صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائم مقام السببين قوله فكانه
سمى كل قطعة من السراويل سروالة ودل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال ل
وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم
يجئ فعويل بغير ها في كلامهم هذا وقال الشارح عليه من اللبوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل بل
جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يكن
في كلامهم الا في الاشخاص كما ابى برد في حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ بمعنى
الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى
القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا برد لانه لا يتوقف نقل سراويل
الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكانت وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه
لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما يوجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروال الا انه
لما قدر جمعيته قدر بمفرد ومفرد صحيح مناسب لاختصاصه بالازار وان لم يمكن تقدير كونه جمعا
للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه غير جمع مبنيا على موازنه قلت لان
العرب لا يقبل المتابعة للعرب سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي
هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى ان يؤويه ويجعله من تابعه قوله واذا صرفه
قال وان صرفه لكان تركيبه من قبيل واذا جائتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة وا فعاً
على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى
قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه في
انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا

فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانع الصرف لما انه لا يقع منع قراءته لكونه على وزن كراهية
وطواعية لوات الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال
وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن
مفرد عربي او جمع سؤال بتقدير اعول قوله ونحو جوار اي جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير
منصرف منقوص لشمل قاض اسم امرأة او أُعَيل تصغير أعلى لكان اعم فائدة قوله
اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يفد المثنية
بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اطلقه الشارح بتاويل قوله كقاض بان
المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده به مراد المصنف مثله
بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل
بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم
على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان
ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وقوله فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جوار
بالضم والتنوين لو قال اصل جوار جواري بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما
بعد وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت قوله وفي لغة لبعض العرب وهي لغة قبيحة
وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل ان يختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة
القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه
مزيد هجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة وكذا ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم
كما في يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر وتابط شرا ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج
غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثال واجيب بان المراد بتركيب في الاسم وذلك لا يتحقق
الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة القوية التي تسمى باسم

الصيرورة في الفعل

الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بان يجعل علما او اسم جنس ونقول
التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئيه لم يكن
لا يمتنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي مصري وبصري فنقول جاءني
مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم
وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي
فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى ما
في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية
فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء
عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري ولا اضاربه فانه مركب من الضارب
والنا قوله شرطه العلمية لياتي من الزوال ومن قال لو لم يتحقق السبب الا من منع بعده
عن الفهم يرد عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الكلم
في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي
بعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه
يصح ان يكون التانيث قوله لان الكلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قبيل الاعند
جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جماعة وقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان
لم يظهر اثر منع الصرف فيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم
الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقله الرضي عن المص في بحث المركبات ان الاسنادي ليس
بمعرب ولا مبني قوله كخمسة عشر علما فلا احتمال ان مذهب منع صرف خمسة عشر علما
كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات من المركب الذي
تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما ذلك الكلام فيما بعد في المركب مطلقا
سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه تركب في الاصل
مع انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر هو المركب الذي لم
يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا
ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت

اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف
جزء بحسب المآل فتأمل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل
بخلاف عبد الله علماً فانه قصد نسبة بين جزئيه في الاصل قوله الالف والنون المعدود
من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب
فلم ما اختصه بالوصف بينهما قلت الشرط للالف والنون الخاص للمطلقين بخلاف
نظيريها فاحتاج الشارح هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر
المواضع او تقول ان الذكر هنا مخالف لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر ففي هذا
الوصف ليعلم ان المعدود سابقاً هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان
في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب قوله سببا
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف
الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط
انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه يتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة
اذ لو دخل التاء لكانتا اصليتين للتاء الزائد عليها لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه
لضعف الفرعية بزيادة تاء التانيث قوله يعني بها ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل
والحرف وان كان قال ولا الاسم المقابل للكنية واللقب والمقابل للمهمل والمقابل للظرف
اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب الشارح في هذا المقام الى غير المقابل للفعل و
حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد
عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما
كائنان هذا من فوائد شيخي هو استاذي وجدي وبه طلع آثار جدي وظهر ازهار جدي مولانا
حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الواقع قوله
او بشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف بعيد من الفهم لانه صار في المعنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية
قوله او كان في صيغة لم تقبل او ان كان في صفة ليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني
عما حذف فان مجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان

بعد ان

بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد بحرف عطف واحد والكلام في جوازه ولم يجعله
من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط واما العطف بكلمة او فان
في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين الشرطيتين او على
التنافي بين الشرطين فتأمل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة
يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم انصراف عريانه فيفسره بامتناع
دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد
انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس الكلمة التي فيها الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان
الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء الا ويكون الاسم فعلا
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى
يكون فعلانة يعني قطعاً لا نظراً الى الاستعمال ولا نظراً الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمان
فانه نظراً الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى اصل الوضع
فحاله مبهم بانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود فيه راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في زعمهم انه منصرف او غير منصرف الاولى
في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل من انه اشتغال
انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو
والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن
المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او
مضافا او منادى قوله ودون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس
للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران
للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان
ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعتد
من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى التخصيص ببيان الشرط بلا

بلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو
لم يصرف عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم
لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى هو
كون الاسم على وزن ثبت للفعل مع تغيير وزن الفعل بكون المنتقل الاسم على وزن
الخ نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة والاولى
الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان ما شرط
تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره مع انه
لا نظر للفرعية الا فيما له زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل
منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الا
صل فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب حذر التمييز المعاني غاية تمييز
واما جعل فيشترط بمعنى شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهمه بعض فيما يجيء يسمع الفعل ط
بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في
الاسم والاستعارة في الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار [illegible] ان يجعل كثيرا قيد
الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمر وهو
بمعنى المرود جادا او تحققا والتقليص على ما في القاموس والمناسب لعلم الفرس ان
يكون علما منقولا من معنى المرود جادا والفرس فرس الحجاج وكانه لم يعتبر التجانس
عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والاقرب يحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا
او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب
مبني على فرض العلمية وبشمر تحقق الاسمية فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك بذر علما
في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه انتشر او فرق قوله وعثر موضع
في القاموس حي ماء سدكة وحمل معناه الفعلي [illegible] قوله وخضم لرجل في القاموس
الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء

وخضم

وخضم كسقم الجمع الكثير من الناس والبلد وماء ورجل واسم لعنبر ابي عمرو بن تميم وقد
غلب على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وشلم علما لموضع بالشام في القاموس كبقم
وكتف وجبل اسم لبيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم قوله فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المفعول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة
بالعلم وهو الدئل لغة في الوعل قوله وسم جنس الابيت ودئل علما للقبيلة مع انها من دال
الشيء بمعنى مشى مشيا مخصوصا نقل التنكير للدالة على العلمية كما قيل في شمس علم بالضم
ودئل اسم دويبة وقيل منقولا من دال بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى الجنس
قليلا كما قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة بهذه لا يعلم وجه التقييد
بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذكر البعض يونس
فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن
المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم
بغير المختص مع انه يصح ان يكون اوصافه الخلو لان المختص مما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج
الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اي اول وزن الفعل
فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل لرعاية لفظ التمييز او اقول لكان يجعل حقيقة النسبة
محفوظة وصرف التمييز عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حروف اكثر رعاية
لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل كما في هريق امر
مغير اراق ولو تحرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون
وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف و
المضاف اليه مقامه فانه يصح اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من　فانه
قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف الخ قيل اراد
عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول
بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس وهو نادر وانما القياس
الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وعير واتان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول

بقولنا فيما ليس انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة
الوصف **قوله** ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت
وجود الشرط المخصوص يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم
ومما يقتضي منه العجب انه قيل جعل مناط الحكم بامتناع احمر لا امتناعه ولا يخفى ان
الاشتراك سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم
**قوله** بانه يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد
انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين الاثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى
هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى فلا حاجة الى تأويله
بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الناظرين وقوله فانه اريد به المسمى اي بهذا
المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد
ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ
بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير
معين مجازا **قوله** او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه لو اريد به وصف
غير مشتهر بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر للاكتفاء بالمشتهر من التأويل
**قوله** لما تبين اي ظهر حتى يأتي يعني ظهر من غير بيانه بل وضح ببيان اسباب منع الصرف
وشرائطها ولذا اختار تبين على يأتي ولا يخفى عليك ان الكلام المعلق ولو قال وكل ما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الخ
لكان اوضح **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول
قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل
ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة
غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي
شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه
بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالنظر في من جنس واحد فانه تقييد بالمتباين
بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الا

على



على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان
يكون في معنى كل ما تجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل **قوله** فان العلمية
تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية
كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للموصوف وقد زال بالعلمية و
ذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف
اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية
مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف **قوله** اي لا يوجد شيء من الامرين الذي
مجموع مبني التثنية وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما ولا يخفى سماجة هذا التوجيه
ومع ذلك يجمع الامرين قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه
شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء الشيء من
نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما
المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا تكون العلمية المؤثرة
شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكل منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام
وكل واحد سبب ناقص **قوله** فاذا نكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء
بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فلتكن العلمية الخ
اي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان تزال العلمية تماما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي
الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت
ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه
يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية من اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا تبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب
فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه
وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهر انه بقي بلا سبب في نحو ما احد سببيه العدل
ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح
**قوله** ولم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة

بلفظ

قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله اذا ضحت بكسر نبي مقطع الهمزة ووصلها نائع
الفاموسى قوله بجواز ورود اضحت بكسر تابي مبناء على جواز ورود بنحت بالكسر ونحو نقول
اضحت علكم للمغارة سبب بغلط اضحت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فبها يحب بأ
كل صاحبه بالتحمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلطة غاية الاضطراب فاضحت غلط
لا معدول ولا دافع للنقض بآخر فانه معدول كآخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره
بفعل وايضا فقد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب هو التفاح
هو فارسى ومنه سيبويه اى رائحة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى قوله
جعله اصلا هذا مبنى على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل
المقدم فاعلا وقبل ظهور كونه اعتبارا مفعولا لا يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير
مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير مستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب
الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة
عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة
وكون الراجح عنده قول الاخفش في الوضوح في درجة لا تعرضه شبهة قوله في انصراف
احمر علما حال فالعامل هي المماثلة او المطابقة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه
كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لم يجمع في
الطالخلاف احمر قوله حتى صار افعل اسما اى سماه الاسم الخالى عن الوصفية قوله وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشار الى انه بعد تغيير نحو احمر علما فتريه يتنبه عليه دخول
افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يعتبر نحو احمر علما يكون الوصف ظاهرا
ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيل حتى لا يتجه عليه افعل من هذا
النقض الظاهر وقد سبق ما دل على كونه الظاهر ومن معجبات ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها
والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله
لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فالاولى ان يقول كانا مظنته ان يلزمه لئلا يكون هو
مقول فاجاب متنافرين تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولكن اخا بجعله من الالزام قوله

قوله

قوله فان العلم المخصوص اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح
في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير
اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام
مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان العلمية
والوصفية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا منع من
اعتبار المتضادتين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب ان جعل البعض
اظهار الله تبق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح
قوله وهو منع الصرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادتين
في منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكر
اعتبار المتضادتين مقابل حين اعتبار صفة لم يعتبر صفة آخر وجميع
الباب اى باب غير المنصرف لا باب فيه مؤنثه كما يتوهم كون الكلام
فيه قوله اى بصورة الكسر اى بما هو على صورته في اطلاق الكسرة مستعارة
للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هي حركة بنائية قوله وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته
كما في الحسن والافضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف
واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت
المص اليه فكلماته نعم الكلمات للمرجحات قوله المرفوعات انما جمع ولم
يات بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع
ليس الا واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة
على التعدد الا انها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة

مطلب المرفوعات

للكثرة وهنا في موضعها قوله لان موصوف الاسم الى دليل على النفي والاثبات
فيكون الموصوف الاسم لكونه مذكوراً ثم النفي وبعضهم لم ذكرت معا صح الاثبات
وقوله لان موصوف الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف
الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوف الكلمات لم يصح هو ما اشتمل
على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو
لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق
يتفرع منه ما يستفيد به اولو الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية
في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع
الذي هو الموقوف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية
في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولاً وصرح به ثانياً على ان المراد
بالفاعلية في تعيين الرفع ما اشتمل غيرها قوله كالقافنات للمذكور
من الخيل كتب رح في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم
واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم
كالكنف للعظيم الجد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات
او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال
الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع
على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع فيما وتقدير المبتدا قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الوجود والاشعار به في مقام التعريف
ولك ان تقول التثنية فيما بين الاباء تغير المفرد المذكر لا فرد له قوله ان
يكون موضوعاً فان الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول
فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موضوعاً بالرفع
مجازاً

وقيل

اي الجسد

وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى
الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محلها وتبعيتها
لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه
الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل
عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جائني هؤلاء مرفوعاً اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً هذا كلامه فلا يرد
بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا اشتمال له بل اراد ان تسمو
لهما ليس الا بضرب من المسامحة انتهى ولقد تعرض الشارح
بالفاضل بل شنع عليه تشنيعاً بليغاً بان دليله يثبت نقيض دعواه
لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع
محلاً كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظاً
ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف
بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه
ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود
الشارح رح ايضاً هو التنبيه على كون الاسم موصوفاً بالرفع المحلي وداخلاً
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض
بالفاضل فان قلت المعرب محلاً هل هو معرب بالحركة او بالحرف
او هو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف لكان بالحرف ولو فرض
المعرب بالحركة لكان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل
مثل الذي معربا بالحركة محلا مثل اللذان واللذين معربا بالحركة
محلا قوله وهو بحيث مثلا ليس لتخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث

مطلب الفاعل

من احوال الفاعل المبنى بشكل المشابه من الكتب لجواز ان يكون
البحث عنه تقريباً ومثله غير نادر فى كتب العلوم قوله اى من المرفوع
بترجيح دور التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق
الضمير بين البارزين المتناليين فى المرجع وان ياباه قوله ومنها المبتدا
والخبر او من الشمول بترجيح توافق الضمير بين المتناليين فى المرجع وكونه
اوفق بقوله ومنها المبتدا والخبر قوله لانه جزء الجملة الفعلية اى غالبا لئلا
ينتقض بزيد قائم ابوه قوله التى هى اصل الجمل لان التركيب فيها اشد
وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الجزء والآداة
وصفا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية
ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه
ولانه لم يلتفت اليه لانه منتقض بنحو ما ضرب والكرم الآن او قولهم
بذا لك اى رائى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ ولانه تركه لانه اورد
عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن
حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءنى من احد
قوله ولان عامله اقوى لانه لفظى كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى انه يغلب على عامل
المبتدا او ينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب
كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدا الذى
هو الاصل فى الحكم خبر المبتدا او المبتدا وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت الاصالة بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله فانه لا حكم عليه منها
الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء

لعدم



لعدم صدقه لا يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد
بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر فى قوة ان مع الفعل
فقد غفل عن الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما
هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم اى باق غالبا وهو ظاهر فان
قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى
ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند
واصالة المبتدا بالنسبة الى الاسمين ولا امر ان محقق ان ظاهر ان
فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى قوله اى الاسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
الخ فان قلت لم لم يحمل بعموم كلمة ما ليستغنى عن التعميم قلت لان
تخصيص كلمة ما فى التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة
فترى تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد اولا ان
ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به
ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء فيتضمن ما
قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط
الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا
او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة
لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد بالاصالة
فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويعمم
الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا
ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو

ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاجم
الاحدي الا المحق ولا تعجب اذ لا تجده الا المحق وقل لتنفكن اذا جادك
لحق ابتغي والتعصب والانانية دعي فان الملك لله يورثها من — والتعصب با
يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالا
صالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالا
صالة العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعية الاسناد اليه
والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل
العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع
بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا طائل بعدها في التعريف
مما لا يليق وما بعد ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو
المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الاجنبي بخلاف
النعت والتاكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه في العمل
لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث
لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور
قبل العمل لانهم يعملون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى
ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على
الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في تلك ولذا وجب
حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على المسند وجعله حالا بتقدير
قد خال عن الاشتقاق منه قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المص
ومن تجنبه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر

واما

واما احتجاج اهل هذه التكلف لحمل الاسناد على الاسناد بحسب دلالة
اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين
انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في
المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا
القيد واحتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب — سواء
اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح
لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل
زيد في زيد ضرب في ضرب زيد مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف
لا ضرورة في كريم من بكر مكث ثم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين — اي اسناد
واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات عديدة بعيدة
لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه انما
يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا
واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم الشتق منه رده
الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى
جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب
المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح للخلاف
ترجيحا بالغا حد الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل
ونقل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الحرف المتصل على
الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه وخالفهم
فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل

والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى
منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته يجب فعله فلذلك جاز
عنده اى للاتفاق الذى هو الاضمار قبل الذكر لان المرجع يكون
حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتأخر الآخر ضرورة
فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب
غلامه عمرا زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل
والمفعول به لتساويهما فيه لا امتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة
لانك قد عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله فلذلك
جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل
لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه
زيد قوله الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان
يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر
واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل ان الفعل الفاعل فيتوهم
ان الذى اى الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار
على ذكر الفعل على ان النسبة اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله
اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بالفعل بينه وبين ضعيف العمل قوله اى يكون
بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف
ايضا فى قوله وقدم عليه • فكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما
فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف
الاصل مانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل [illegible] عند العرب لشدة

احتياج



احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى على كونه كالجزء عند العرب لتلك اسكان
اللام فى ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثابتا كى نتوهم فقيل اى
يدل دلالة انى كما ان السابق دل دلالة لمى فان قلت اسكان اللام
لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا
لم يسكن فى ضرب زيد فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم
الرتبى هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه تنزل الثوب
من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى
لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير
الفاعل بل لم يخالفا فى عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وان اشتهر ذلك منهما بل اتفق فيه وخالفا فى لزومه فى المثال
المذكور كما اوضحناه لكن فى قوله خلافا للاخفش وابن جنى نظر
ذلك ان نقول الخلاف فى تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا فى قوله
وذلك غير جائز قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم البيت دعا عليه الادبة له
واخبار باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتلا هدرا لا ثأر له
فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوى يعنى
ليس له الا العواء فيقتل من غير حاجة مبالاة بقتله ولا اشد عند
العرب من القتل هدرا فان طلب الثأر عندهم مما لا بد منه وهذا معنى
بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب فى الحاشية عوى الكلب يعوى
عواء صاح انتهى قوله وبان لا نم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى
المصدر جعل الضمير الى العدى هو المعنى الجزئى الذى لا يكاد يتخطاه
البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل الشىء الى ربه ولان

الرب هو الملجأ للرجل فاذا التجأ المظلوم منه يكون اشد عليه **قوله** اى
الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون
اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق
القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له اصلا يلزمه هو لزوم ان لا يكون دلالة
القرينة دالة على الشئ بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان
فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما **قوله**
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة والدفع مما اورده الفاضل
السندى وتبعه الشارح ولعمرى ان هذا الشئ عجاب اذ ليس الشبهة شيئا
ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على معنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى
قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب اسقط ما هو وح لا وجه لتوهم
صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل
فى هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب
عيسى على ان يكون عيسى فاعلا له لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم
جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل السندى وبحكمه ان
يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل
هو عيسى **قوله** او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل فى
التلفظ اى اذا كان الفاعل كذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة فى قول الشارح بالفعل لايهام

وضع القرينة

اختصاص



اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه فى رويد زيدا مثلا
**قوله** اى يجب تقدم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور قيد
فى جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط
يغنى عن افادته فاعتباره فى المعنى مما لا ينبغى فكان الشارح لم يرد انه
معتبر فى نظم الكلام الملخص وان كان ظاهر عبارته مشعرا به بل اراد بذكره التنبيه
على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة **قوله** اما فى صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلان فات الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء من
الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر قال من امتاز فى زمانه بحيث الفضل من
اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز نحو ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا قلت
فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل لا يخفى
كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد
فى زيد والكون التظاهرة الكذب مما لا يبالى به فى تعليل الفوائد
الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخل تحت قصدهم
فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصوصة
التى تخصص مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا
للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغى
ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا فى مثل ما خلق الله
على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود

يجب تقديم الفاعل على المفعول

حصر فالغيبة تع في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد
فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة مسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع
السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا
لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال
المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول
مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة
فلا ينافي دعوى الجواز قوله وانما قلنا بشرط ان لا يتوسط الا يجب عند اكثر
النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يكون تقديم المفعول
مع الا ولا بدونها ويجوز تقديم المفعول مع الا عند السكاكي وجماعة
من النحويين فالظاهر في حمل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر
النحويين وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي
ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولكن ان تكلف
في التعليل فتقول المراد انه قد يلزم الانقلاب في بعض الصور
ويحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن
العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه
مع المانع عن العدول قوله ضمير متصل بالفعل يعني فيه نحو زيد
ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل
فاخرجه بقوله وهو ضمير متصل قوله وانما قدر الفعل دون الجملة دفع
لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدا او لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والا لقيل

تقديم

وهي مثالا ما خلق الله



تقديم المفعول المسؤول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف
الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك
قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
خبرا للمبتدا قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث
وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف
الفعل تقليل للحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح
عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف
في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل ليبك
يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن
العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان المضارع
والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب
ان يبكي عليك وذلك لانك في رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع ملقحة الاظهر
جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره
في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا
هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف
وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تع ولو انهم
صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة
على ان الثبوت الذي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء
كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر

في لو انهم

مطلب وقد يحذف الفعل

الفعل لصار المفسر حشواً ثم **قوله** وقد يحذف فان قلت لا اختصاص لهذا
الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام كان اسميا او فعليا قصيرا
او طويلا مركبا من الفعل ومع الفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **قوله**
دون الفاعل وحده وان يوهمه نعم قام في جواب اقام زيد فان فيه
**قوله** بعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد
لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع قيام ما يؤدي مؤداه في
مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي
مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه **قوله** وانما قدر
الجملة الفعلية قلت لابد وان يقدر جملة اسمية لتناسب فيصلح جوابا
لانه وذلك لا يخفى **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل
الحذف كما لا يخفى **قوله** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا لكن ينبغي ان يختص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب
وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ لا
يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان
المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل **قوله** فقد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر
الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتدادا على ظهور الملابسة فيما
هو اقل **قوله** معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اى
يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل
الثاني لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه
الفعل الاول قبل وجوده فلا اعتبار ان استحقاق الاول قبل الثاني

لو منع



لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده
فطن ذكي **قوله** ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بجلسني وحسبتني الزيدان منطلق
او منطلقين بناء على تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن
وقوعه معمولا لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا على البدل لان افراده
وتثنيته ممكن لا يلزم انه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لا ينافيه
ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك
المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا
المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في تضييق التدقيق
مع ظهور سعة التحقيق **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو
ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان
قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع باضمار على مذهب
الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله
هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة
بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ وايضا
فليكن هذا على ذكر منك حتى يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله **قوله** لانه
حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي
ولعله لانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا في
هو المشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى **قوله** واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه الوجوب

بل يمكن قطعه

كذلك لمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما
يتحقق في كلام اسلوب الاضمار بحسب بادي الرأي وهو ممتنع كما عرفت
فان قلت هل يرجح غيرهما بيقاء التنازع بينهما قلت لا بل بقطع التنازع
بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن حفظه قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لان مذهبهم
عدم الاضمار قطع التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا ينبغي ان لا يجعل
مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول
لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه
عليه ان قطع التنازع فيهما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار
فنقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الفاء
جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء
قوله فان الجملة الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ
وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم
فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير او لارادة
الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله
في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول لفظا مشترك بين المفا
عيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله
بما يطلق عليه المفعولية وجعه فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ
المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من اسماء الستة الا ان
يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم الخمسة يشعر انه باشتراكه بينهما
فيكون مطلق اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا ثانيا من
قسمي
التنازع



من التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومتى لم ينتبه
لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في
التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا
يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس
تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين
بناء على حالتين مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل
المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه
لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى نفس المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل
فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته في البيان
اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال
المساواة قوله لقربه اي قربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض
بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي
ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدا به لانه المذهب المختار
الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكور المخصص
التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر
للفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار
قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم
يفرق الكسائي الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير قوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاضمار واراد بالذكر

مايقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولمزوم التكرار بالاظهار بل الاولى
ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف اى امتناع حذف
الفاعل من غير ما يسد مسده فى غير المصدر وينتقض بما اكرم الا انا واسمع
بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربى القوم فينبغى
ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا
فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو رجل جريح وقتيله هند فانه لا يضمر على
وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير قوله وجاز اعمال الفعل الثانى الخ
المص خلاف الفراء عن محله فصار بيانه مغلق وهو متعلق باختيار
اعمال الاول مطلق عند الكوفيين واختيار اعمال الثانى مطلق عند
البصريين فلو اتصل به لكان واضحا وبان يقول ويختار البصريون
اعمال الثانى والكوفيون اعمال الاول خلافا للفراء مع الفريقين
فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب
عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فلتغيير
فلتغيير بيان
عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور فى تغييرها فيتنزه عن مخالفة
المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثانى مع الاضمار فى الفعل الاول
والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى مع الاضمار فى الاول
بل اما ان يقول بتشريك الاول للثانى فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر
الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه
عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله
وحسن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت
قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة

نحو

نحو فقضاهن سبع سموات ثم الاولى ان يقول وحسن الاضمار قبل الذكر
من غير محض التفسير فى الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف مفعولى باب حسبت
اعترض عليه بانه واقع كما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا يبخلون بما
آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرا بالياء على صيغة الغيبة اى
بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو فى الآية من وضع الضمير المرفوع موضع
المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لابد ان يقول او
الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليؤخر
الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم فى التقدير
فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على
المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال
ولم يحذفه وان جاز لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف
لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلق
بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلق والحقيقة
مختارة مطلق دون المجاز فلابد لكونه مختارا مطلق من امر زائد على
الاصالة وهو هاهنا ما ذكره قوله وحسن ليكون الضمير راجعا الخ فيمكن
الاضمار فلا يحذف مع امكان الاضمار وكذا ذكر هذا الوجه فى الهندى
وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففيه
وان اراد انه لا يحسن فمسلم فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع مانع
اى اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله
الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه

لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التذكير او التأنيث لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في المنطلق حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلق مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله وبها استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الشعر الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يوجبه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد لاستفادته مع حذف المفعول من الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي للكل منهما اما منافاة الطلب بعدم السعي انتفاؤه مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ مني لادنى ما يشترى من المعيشة فيكفي لكفاني قليل من المال لان ادنى ما يشترى من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائجي قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمعاملة الكل معي حيث قنعت بادنى ما يعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف ينازعني فيه ويسبقني بالمعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى

فنظر واما منافاته لعدم الكفاية فلان جعل السعي

غيره



ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله اي لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتيهما في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد المؤثل ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اعرضنا عنه لا يرضى بسماعه اذنا كا قوله انما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه وقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما تركه فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فلو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع خلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه

حرجانه

مطلب
مفعول ما لم يسم فاعل

معقولية التربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه معقولية يوم الجمعة
قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما
يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص
في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه
مطلق بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام
المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل
الفاعل النحوي وقد عرفت ما به حينئذ قوله اي فعل اي الماضي المجهول
فهو تاويل لعلم الوزن بصيغة المشتهر بها ونظيره لكل فرعون موسى
اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة المشتهر بافعل هو
الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلق فالاولى ان المذكور
بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن
لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف
وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل صيغة المفعول
ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح
بيان المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين
هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك قوله لزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه الخ ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما
اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان
اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في هذا التركيب غير تام على انه
اذ جاز كون مفعول الاول لتبعه مقام الفاعل مسندا اليه

لم يجبر

لم يجي

باسناد

باسناد غير تام يقتضي فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح
لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا قوله والمفعول
له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر
بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق
ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل
على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما
يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس
قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد على المفرد واخارج هذا
الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه
وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاول
تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى
واحد بعيد قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية
عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل
المتعين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبيان هذه
القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من
الثاني تنافي اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا
بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اتى الله اليه شيئا قوله

لشدة شبهه بالفاعل التحقيقي ان يقال كما ان المفعول به قائم
مقام الفاعل كذلك خبر المفعول به قائم مقامه بالبناء والفعل
المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للاسناد الى المبني فاذا اسند
الى خبر المفعول او وقع الفعل عليه يقرب من التشبيه والتنزيل فمتى
وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب
والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر مشبها للمفعول
بواسطة تجعل مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر
على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على
مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار يقرب من التنزيل
قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في
التمثيل حيث قال يوم الجمعة لم يقل زمانا وفائدة المكان
المعين في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه
على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام
مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل
وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة
اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى
الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله
وفي بعض النسخ ومنه الاولى ان المراد ح ومن الفاعل هو
وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع
علم

وهو غير المفعول

مطلب المبتداء والخبر

علم الفاعلية قوله لتلازم الواقع بينهما وللاشتباك احوالهما حتى ان
بيان وجوب تقديم المبتدا يكفي بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس
بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين
تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت قوله على ما هو
الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا لان اطلاق القسم الثاني مما
اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء
وقال النحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر لم يوجد مبتداه وتكلفوا
في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع
المضمر فيه لو اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا
عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف
هربا عن جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الشارح المحقق التفتازاني
فاقتصر في نحوه في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر
على ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا معنى
ان التجريد تجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجود الاتيان بالتجريد
تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم
البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي
فكانه جرد الاسم عنه وثمة فائدة هذا التعبير ايضا ان التجريد
عن العامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي
لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا
والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق
على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه

ومن قال لم يحمل على ما قبل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه انه ان ارتكبه
الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى فلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا تقييد بعيد ليس له
في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان
لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التوزيع
قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسندا اليه من حيث انه
هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مسندا اليه بل مضاف اليه
حكما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتدا اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا
مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى
الثاني لكان اظهر وافيد لا يقال فليكن معنى المبتدا المفهوم المتردد
بينهما قلت هذا مما لم يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له
اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فتأمل قوله او منع الخلو لان المبتدا
لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما جامع
لم يكن المبتدا فمن قال امتناع الاجتماع بين ومن قال او منع الخلو
دون الجمع ايضا لم يات بشيء فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسند اليه
جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح
لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه بناها على انه يكون
له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز
عنه بقوله المجرد عن العامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف
النفي كما ولا والالف الاستفهام والاخفش اثبت من لهما وغيرهما

قوله بعد حرف النفي والاستفهام الاخفش لا يشترط ذلك

وكلمات



قوله بعد النفي والاستفهام

وكلمات الاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال خير ما سوف
على زمن قد مضى بالتهم والحزن قوله كمل وما ومن نحو من ضارب
زيد ونحو ما قائل زيد على ان يكون من وما مفعولين قوله وعند سيبويه
جوازه الابتداء بها من غير الاستفهام والنفي مع قبح والاخفش يرى
ذلك حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا اورد على من جعل اسماء
الافعال مبتداء انه بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء في الخبر
فانه قد يات كذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره قوله وعليه
قول الشاعر خير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله وفيه
نظر لا يخفى لكون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل
فتعين كون نحن مبتداء وكون منكم متعلقا بالمحذوف تقديره خير منكم
نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم والوجه ما ذكره الشارح اخيرا لكن
فينتقض قاعدة جواز الامرين بولانه من جواز الامرين وقد خرج
من القاعدة لان خيرا ليس مطابقا لمفرد فافهم وبعد يرد الانتقاض
القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا قوله رافعة لظاهر او ما
يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح
لان اطلاق اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة
لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي والحكمي
وبعد لم يتم التعريف لانه يخرج صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل
في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد
سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائما
خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون

خبره حاصل لان يكون مبتدا وهو مع بعده فيشكل باقايم زيد فان خبره
صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام
ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولك اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتدا
في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف
الاستفهام تنبيه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان
يجوز في الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان
كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله
تع اراغب انت عن الهتي فانه طابق للمفرد وتعين لكونه مبتدا والا
لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدا ويشكل باقايم رجل
فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يخصصه ويشكل القاعدة
ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا اذ لو
كان خبرا لوجب اطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد
مبتدا ينبغي ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه
كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل
على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدا كما فيلتبس المقصود التباسا
شديدا بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قايم مبتدا
على خلاف الاصل وكونه مبتدا ويشتمل على تقديم الخبر على خلاف
الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء
فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى
يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد يجب تقديم اقايم لتضمنه

الاستفهام

بحث جاز الامران

الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لا نقول فالضرورة قايمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز
زيد اقام بخلاف زيد اقايم فتامل قوله اي الاسم المجرد قيل
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل الماضي ضرب
وان اريد الاعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في
تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح الشارح بان تعريف
الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم
وعند محققي النحاة الجملة على طرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فيناد
كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة
الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا
يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيس الاول تقدير
المرفوع لانه ذكر اقام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب
لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاكثر
من الشراح ديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر واما
يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف
المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع الاسناد به
يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم
فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس
كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند
بسببه لان اللفظ سبب الاسناد والمعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف
الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ مسند او مسند اليه

كما سبق في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب ان يراد المسند
الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد
المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمفعول للعامل اللفظي
ابدا الا بالمجرد وكتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا تشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء وح يظهر لقوله به فائدة والا
لا حاجة اليه انتهى كلامه ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير ما مع
الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتداء فاعل المسند
وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك
قوله وعلى تقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه
يخرج الصفة التي هي خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى
المبتداء واجيب بانا لم نسند الى فاعلها لان الاسناد اى النسبة التامة
ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة
الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء
اعم من الاسناد اليه او الى ضميره لما او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل
في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر المجموع الصفة
ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو
الصفة قوله اى تجريد الاسم عن العامل اللفظية ليسند اليه شيء كما
في القسم الثاني من المبتداء او ليسند الى شيء كما في القسم الاول من المبتداء
وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر على السواء

كذا



كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد
الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء
صادق على عامل الخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن العامل اللفظية
قوله لان المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص
خبرا وجب ان يأول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري
وقيس هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل حقه تقديمه على الفعل لكن
الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم
وذكر الفاعل لداعي الفعل الفاعل والداعي متقدم على ما دعا اليه
جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه
الاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء في حكمه
وقد جاء في الكفاية درج الميت ومنعه آخرون قوله وقد يكون المبتداء
مطلب وقد يكون المبتداء
نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتداء التقديم
وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث
التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتداء وكون الخبر
جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف
المبتداء وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في
قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر
قد يكون جملة والتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة
بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به الامكان
الجمع بتأخير الاصل التقديم على الاصلين الاخرين قوله اذا تخصصت

بوجه ما يقال الاظهر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ وفيه نفعه
انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه **قوله** اذ بها
تخصيص يقل الاشتراك فيتعجب من المصنف انه ادعى منافية للشركة
غالبا فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوق في قلة الشركة
غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص
بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ **قوله** وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت
ما ذكره ستر تخوفي لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء
ولا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة ومما تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال
رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار
على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار **قوله** فكانه
قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض
عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب
وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم
له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين
في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه
لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل
في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما

تخصص

تخصص بهذه الصفة فجعل الخ الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما
لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره ولكن ان
تراع الظاهر وتريد بكونه مبتدأ او كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان
المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
حكما لانها وان لم يخص فيها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت
في حكم ما قل الاشتراك في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك او رفعه
التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل نكرة في
الاثبات نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها من احرم المقصود انه يتصدق
بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل
نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه
المبتدأ والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستعمل الخ ولانه كان
في الاصل فاعلا قدم **قوله** بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير
صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون خيرا قيل
لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهدأ اذا ارى الكلب
للشرط لانه يراه غير اجنبي وينباح اذا راى العدو لاضطرابه حيث
يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال انما يكون للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح
معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة

**قوله** وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص
المبتدا **قوله** علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار في الدار
ورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا التوجيه
لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر
الظرف **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة رما اشارة الى الحكم
بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدا فحينئذ يكون قوله وقال بعض
المحققين منهم ابو علي اه دليلا واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سام ظليم
والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل
الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كانت
لك المرام **قوله** وقال بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدى
لا يبلغ قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة
قلما يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة **قوله**
ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح
حصر المص الكلام فيما هو من الاسمين او فعل واسم **قوله** اراد الا ان يشير
الى ان خبر المبتدا قد تقع جملة خبر المبتدا في الجمل التي لها محل من الاعراب
وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء الشرط
جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من
الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة
وتسمى ابتدائية كما يسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة
والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم

فجملة



فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل
لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يغنيك الممارسة
تفصيلا مغنيا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد
الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان
تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة **قوله**
ولا بد في الجملة وكذا في المشتق وما اول به وقال الكسائي لا بد
في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا
حتى نحو لو معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر
كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان
فهو بمنزلة الفعل وقوله ولا بد من عائد الظاهر فيه ولا بد الا انه
شبه مضاف يتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه يحمل ببعض
اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية
المعنى **قوله** كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع
الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار
لام العهد فلا معنى لجعله قسما له **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر
اي اكثره جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر تغير المبتدا الاولى

لم تذكر نحو

بحث
وقد يحذف العائد

عين المبتدا ليس قولنا ان زيد قايم ومقول المرد وتاعد **قوله** وقد يحذف
العايد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف
ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا اللام العهد اذ مع
الحذف لا يتبادر الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام قرينة دل كلامه على
ان الحذف شايع لكل قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور
بمن اذا كان في جملة اسمية يكون خبر المبتدا منهما جزءا من مبتدائها واما
في غيرها فمع المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي **قوله** الكر كبر
في الحاشية الكر ذوا زوه ستة وادمنهب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله الكر
منه الجار والمجرور ههنا المحذوف حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على
العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جايز في حال الظرف
وقوله السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان
والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفايدة
فظرف الزمان لا يقع خبرا عن جثة لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة
بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجايب ما وقع لبعض في هذا المقام
حيث نقل الحكم مطلقا وعلل بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على
نفي بان قولنا الزمان لا يفيد لم لا يعرف ان الزمان يحدث في
الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض

على ما نقل



على ما نقل لا على ما قالوا فتأمل **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون
لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما
وقع ظرفا مقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة
لا يختص قوما منا بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح
كونه خبرا عن الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف **قوله** اي ماول بالجملة
دون التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والظرف على
الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع
انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا
فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار وما لا يبعد ان يقال ان التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة
ومجعول من جملتها ومما يلغ اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال
المفروض المقدرة في كتاب الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف
مبهم يعين بالجملة عند الاكثر وبالمفرد عند الاقل **قوله** بتقدير الفعل ذلك الفعل
العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر
فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال
الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تع فلما راه
مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام
**قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في
الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل
او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما
جملتان **قوله** ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك

واوجه المحذوف مضافا في المبتدا او حكم الاكثر ٤٥

مطلب الظرف المستقر

وفيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد
ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه
او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان **قوله** والاصل
في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط **قوله**
لما على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني
والترجي الى غير ذلك **قوله** وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب وغيره
لئلا ينتقض بتابع سيبويه ممن قال بمذهب سيبويه فتدبر **قوله** لكونه
معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتدا المتضمن بمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة
لانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك كما في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاه
في موضعه ومتى اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل
التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قوله** او كانا
مثله ويمكن لو اكتفى به من قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على
التساوي في مرتبة التعريف فالمراد هو التساوي في صحة الوقوع مبتدا **قوله**
او كان الخبر فعلا له اى صورة فيخرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة
وكذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة الى
اخراجه بقيده فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له مشتملا على فعل له **قوله** اى تقديم
المبتدا على الخبر في هذه الصورة ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصورة
والا لكل القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان
الجزاء جزاء الشرط متعددة **قوله** او ما يعدل من الفاعل اذا كان مثنى

او يجوز

او يجوز قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه يتضمن فلو حمل مذهب
الكتاب على عدم الوجوب لكان احسن **قوله** كالاستفهام ~~وفيه نظر لان من~~
~~ما قائم~~ قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان
كما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب
تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام
ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة كما عرفه **قوله**
لتصدره في الجملة وجملة ما يغيره **قوله** او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون
هو الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح
كونه مبتدا لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا **قوله** اى لمتعلق
الخبر التابع له لم يقل المص اى لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد
بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق
الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا في مثال على الله عبده متوكل
مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول
بالعامل ليشمل مثل قربه كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم **قوله** او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا
لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه
على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب من ان ولم يتعرض له
لا صلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام
المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي
خبر في التحقيق من معنى ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقق قيامك
والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما

ولم يقل الشارح التعلق بالجزء ليشمل مثل قربه كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول

نحو اما انك خارج فلا اتصفه قلت هذا اذا لم يكن انّ في ما يتعين موقع
للمبتدا نحو اما انك خارج لولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر
والتحقيق بما بعد اما من ضيق اللفظ قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع
هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في
الجزا قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزا من الشرط
وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به ليجيء التقليل بقد فان تعدد الخبر مع تعدد
المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون
المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه
تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق اراد اللفظ
بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة
خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم الخلو
مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب
هذان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل منهما ضمير المستحق المجموع كما اجرى
على كل اعراب المستحق المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا
انما يتم اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم او جاهل فانه ح العطف واجب
لانه يجمع المتعدد دولا في هذه الصورة بالعطف او لانه يجعل خبرا ويجب
ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق
من ضمير المبتدا او منهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل
~~قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية~~
~~المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق~~

خاليا

~~خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت~~
~~اعتبر في كل منهما ضمير المستحق المجموع كما اجرى على كل اعراب المستحق~~
المجموع قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله هو
سببية الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة
واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة
الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله
فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون
الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود
على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله تع ولو
قيل بتعليل افعاله تع بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط
فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة من سهولة حل العقال
على قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية
لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح جعله
مقصدا وحده لبقاء الفائدة بدون قصدها فلهذا اختير تجويز
الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومنهم من يتنبه لهذا قال ووجه عدم لزوم
الفاء هاهنا كون المبتدا ادخل في معنى الشرط غير ذريق قوله
(اي غير اصيل) (اي غير اصيل)
قوله وذلك الاسم الموصول بفعل ماضيا كان ماله باقيا على معناه
او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبل في المعنى الاول
هنا قليل والشرط لا يكون ظرف الفنا فيل لانه يتخصص هذا في ما
ذكره لان المبتدا او الذي دخل عليه اما والمبتدا او الذي يكون

احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه
العجب فانه مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط فى الفاء وليست مصححة
لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه
الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فا
لاخص به بافراد الضمير قوله تع ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
نوقش بان الفاء هنا زائدة اذ المبتدا المتضمن بمعنى الشرط يجب ان
يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب
فيه ويتجه ان معنى الشرط هنا متحققة اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى
الملاقات ودفع بانه سبب للحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتينى فله درهم
ايضا مثال للمضاف الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه
كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة
الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف
معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية
لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل
بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس
ويبعد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن
ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط فى الصدارة
وتدفع الحاجة بان يقال بل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لو كان كونهما
مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال
ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط
الذى

فالاولى ان يقال [illegible]

الذى تضمنه المبتدا او فضعف معنى الشرط لاشتغال لازمه الذى هو الصدارة
فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدا او لضعف مقتضيه وح كان القياس
عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره فى المعنى كالعدم
وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان
فى التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق فى ليت
ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة
واما المنع او الاختلاف فى غيرها فمن باب القياس فهذا فظهر وجه
كل تخصيص وقع من المص فى هذا المقام قوله ووجه ذلك التخفيف
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع
بالاتفاق منطفى لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه
الى بيان خبر الحروف المشبهة هنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدا
فلو لم يتبين حاله هنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم فى الغلط
قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام
ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص
خبر مبتدا محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا وما قبله خبره
قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام
غيره فى موضع فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص
احتمال كون المخصوص خبرا ينبغى من الاعتبار به بل العذر فى عدم
ذكرهما فى هذا المقام ان الاول فى كتبهم من مباحث بحث النعت
والثانى من مباحث بحث بيان افعال المدح والذم قوله اى
المبتدا او المحذوف جعله مثالا للمبتدا او المحذوف والظاهر جعله مثالا

لحذف المبتدا، وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدا قول المستهل
وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل فكانه لتقليل
الحذف بترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل بيان
للمعنى لا التقدير حتى يطلب وجه صحة قوله المبصر للهلال القمر اي ثلاث
ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر
والليلتين او الى ثلث او الى سبع وللليلتين من آخر الشهر ست وعشرين
وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وان شئت ان المراد بالمستهل قلنا لم نجد
في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته
حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل
متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته
وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانك كردن وكلاهما
مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح رح اشارة الى استعمال اللفظ
المشترك في معنييه **قوله** لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون
مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان لا يقال
ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا او
**قوله** جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله
غالبا لتعيين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر
لان اشتباه الرائي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من
مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجه ان الغالب
فيما في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف
**قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح وانما على بعض المذاهب الغير

الصحيحة



الى المبتدا اي رجعت فحذفت
خروج وجود السبع ح

الصحيحة فليس مما نحن فيه لان مبناها انما اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان
خروج السبع ومبنى انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف والمذهب
الصحيح ان التقدير فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف
والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا يصرح بالمحذوف
يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة
لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجات المقدر
والتقدير خرجت ففاجات وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل
ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما في الجزاء
والشرط محذوف **قوله** فيما التزم يقال التزمت الشيء فالتزمه
اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم الخ في تركيب يقال حلية الاظهر
في خبر لئلا تخلو الجملة عن العائد اي كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية
الخبر بحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضع
منه في التركيب من قبيل البر الكر بدرهم ويمكن ان تجعل ما مصدرية
والمصدر حينئذ ليكون المعنى وجوبا في وقت التزام خبره في موضعه
**قوله** وذلك في اربعة مواضع لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد
في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لا يساعده
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا **قوله** الاول المبتدا او
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا وخبر عام
ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختاره
تنبيها على تعيين الشق الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده
**قوله** اي لولا ان لا وجد زيد ونزيف بان حذف الفعل

لا يكون واجبا من خبر مقدر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجوابه
القسم الا نادرا **قوله** وقال الزجاج لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد
من القول بحذف مسند الكلام فح ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا
لعامل لفظي دون الخبر وينافيها كل مبتدا وكان مصدرا صورة الاولى كان
مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا **قوله**
حقيقة فانهم نسبوا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط **قوله**
الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تخضا ربنا قائمين **قوله** وبعده
حالا يجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية **قوله** واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في
هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان
اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت
فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان
ما ذكره من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما
افاده بتعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره
جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه
قائما فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم ان يكون المضاف اليه
بلا واسطة **قوله** ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره اذ كان ر — او بواسطة
ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه
كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصل لان ذا الحال هو غير المصدر
وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال
وصاحبه

وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز ولا يجوز الا اختلاف
له ان يخالف في تقديره اذ كان ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** تحذف متعلق
الظروف الاولى متعلقات الظرف **قوله** ثم حذف مع شرط العامل في الحال
اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا التكلف المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال
مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة
المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف اكثر من ان يحصى في
غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة وقد وجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا
من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو
فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف
غير حاصل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال
ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه لخالي عن التكلف ان الحذوف متفاوت
لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر
وان صدور الضرب ووقوعه لا يعبر التعبير عنهما بالملابسة **قوله** ثم تقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي الحال
مرة واحدة لما في ارشاد الهادي لكان اكثر استراحة من التكلف
**قوله** وتقييد المبتدا او المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجه
ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه
وفي الشرح جميع بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يعرف **قوله** اي ضربي زيدا حاصل به

فاني ولا اجيبه الا انهم لا يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه لا يحذف
ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه
قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال
وجه الاستفادة الحصر مما فيه تقديم الخبر غير ظاهر قوله وثانيها كل مبتدا الخ
اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا لما جعل الكوفيون
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله
وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الاشنية الضيعة في اللغة العقار
التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى
ولانهم يشبهوا الصنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى وفي مثل هذا التركيب
سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه
وانه حتى ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة وضميره نائب عن ضمائر كثيرة
يعود بكل اعتبار الى رجل مما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وهكذا قوله
اي كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون
محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم العطف في
موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه واشكل عليه اذا قال هو معطوف
على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا او عطف عليه بالواو و
بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقيسا به يعني متعينا كذلك مشتهرا فيه بحث تتبادر من سماعه
انه ذكره للاقسام بان يكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسيمه

والعمر

وعمرو وضيعته

مطلب العمر

والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القسم قاموس العمر بالضم
والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها نبه على ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه
من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدا محذوف حذف خبره وقوله
هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات
بمعنى الاشباه وليس هذا وصفا نحويا بل هو استعمال لغوي قال
الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها واما قال المص خبر ان ولم
يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب
الكوفي وهكذا في باقي الاقسام الا هذه الحروف فاذا لفظ الاحد
لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف
في المحدود اي خبر واحد من ان واخواتها والا وضح الاخصر الانفع ان
يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخولها قوله عليهن اي
على المسند وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول
هذه الحروف على المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان هو صحيحا
في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بعد دخول هذه الحروف كأنه معنى عرفي للدخول والمتبادر
في الفعل الدخول لايراث اثر لفظي لان نظر الفعل فيه فالتعميم خلاف
الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه
ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند اليه لايراث
اثر معنوي هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا
لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يتناول تقديرا ومحلا

مطلب خبر ان واخواتها

ويقول معنى ما يشملها **قوله** فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان هذا المبنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية **قوله** فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بمعنى ان الجواب السابق يغني عنه هذا الجواب الذي يحتاج فيه
الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه
الحروف وهذا يتم اذا كان ما يحمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا
بين القوم كما اشرنا اليه **قوله** ولا يلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى
ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في تحجنه فالاليق ان يقول على انه
يلزم فلك انه يلزم الاسناد الى يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه
فان الخبر قايم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف موقفه خبر ان
على اسم المنتظر انتظارا طويلا ويمكن دفع الاسناد الى بان يجعل المراد
بالمسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها فحينئذ يحتاج الى تاويل الجملة
بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال
لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة منتهى بقوله وامره كامر خبر المبتداء
كما ان الخبر الجملة للمبتداء ينتهى بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد **قوله**
مثل قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها
خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف
**قوله** والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح
خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح
تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتداء بان امره كامره
في اقسامه ومن اقسام الخبر المتضمن لصدر الكلام يلزم ان يكون خبر
ان ايضا كذلك والكف وانما طرد من فوت بعض الاستثناءات

جاء ؟ وينبغي



وينبغي ان يقول الا في تضمنه الاستفهام او في وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا
اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول
الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره رر
وقوله ان من اباك ابرا وعلى مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك
وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه الا في تقديمه خبر ان
فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز والوجوب
وبهذا يتبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر
مشترك لانه استثناء من وجوه التشبيه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا
**قوله** الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتداء في التقديم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا ان تضمن ما له صدر
الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر
الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان **قوله** وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصحح وقوع النكرة مبتداء صرح به
الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول
المص الا اذا كان ظرفا قاصر **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس قيد الموقوف
باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي رر
والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع
بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا الكائنة لنفي
الجنس على جعل الكائنة حالا من كلمة لا بتاويلها بالمقول بمعنى الفعل
المشتق ومن اضافة الخبر الى ما اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب
المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة يا اولي الالباب **قوله**

الطريق الواسع

اى لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفة والوجود
وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة
الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود
فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس
على معنى لنفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على
نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال
بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله
والمراد به هو لا ما عرفت في خبر ان من الدخول لا يراث اثره لفظا او معنى
نفي قوله فما يرد نظر كما عرفت له لظهور ايراث اثر معنوي في يجزيه قوله
ورجل في الدار صفة قال المص المثال للمص ما يكون واحتمل غير محتمل
لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار
يحتمل ان يكون صفة لرجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن
جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص واعترض
عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني
ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام
رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه
قوله لا بتقييد بالظرف يعني في خبر مسامحة ويريد بنحو الحال وفيه نظر
لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى ان
لا يبنى وزن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا
يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين بانتفى
الصفتين

الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن
الغلام الموصوف بالظرافة ولا يكون مثالا للنوعي خبرها ولا يكون
مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر
لكان احسن ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اقدر موصوف
كثير مصدر الفعل والمشهور في مثله تقدير الزمان وهو الملائم
لقوله ونحو تميم لا يثبتونه اصلا لدلالة النفي عليه يقال لان
النفي يقتضي منفيا وهم لما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام
وقيل لان النفي يقتضي رفع الموجود ورد بان النفي رفع الموجود
الشامل للموجود في نفسه والموجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه
وهو ليس بشيء لان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف
عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه اى لا اله موجود الا الله
جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر
وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل
لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو لا اله وهذا مما يحير
في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضح لك
بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله
لكان كلاما تاما في تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان
قول النحاة بالتقدير له اى لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج
اليه المعنى ونفي الا هو والحال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه
الله المصنف رحمه الله بان لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل
لا يكون على هذه الصفة ورد ايضا بان اسم الفعل الذى

بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح اليه لانه
يجوز ان يكون نائبه لا ينفع كنايته بامثاب الحد وغوه ويكون فاعل
الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها على تقدير بل يكون
ما تري خبرا في لا رجل قائم على الصفة اذ اثبت في لغة بني تميم لا غلام
رجل قائم برفع قائم فلا يكون لا نكار التي تم اثبات الخبر في كلامهم
معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا الان هذا البحث ليس وظيفة
النحو والانكار انما يتاتي لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم
نصب قائم ولهذا قال الاثر لستي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته رتنفي اذا لم يصح نظم قرينة واما اذا
قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فتقوك معنى
معنى كلام المص ويحذف كثيرا انه يحذف كثير القيام قرينة الا انه
لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى لا تخذف بدون
القرينة وكثيرا ما لا يصرح لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء
وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف ان مع معنى الفعل
والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتداء رعاية مطابقة
لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وقع معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه
انهم لا يثبتون عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بني تميم لكان
اخصر وبما عرفت من الدخول قد عرفت ما يتعلق على القبول
اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الي ما ولا تقول
المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليس فكيف الحكم بالشذوذ
على عملها لا على عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل آخر وانما قال

الشارح

الشارح مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد ذكر التجويزه رجوع الضمير
الى التشبيه ثم واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه نالان التشبيه صح

لا يخفى ما في هذا المقام من الخبط حتى لا يتحصل معنى معقول وكانه تصرف فيه بعض النساخ وغيره بالحذف
والزيادة والتبديل وصوابه وليس هذا مفهوما من اضافة الاسم الى ما ولا المستفاد من الاضافة عملها الا على
عمل ليس على ان الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى يوهم كثرة عمل آخر وحاصله ان عمل ليس
لا يصلح مرجعا للضمير لعدم سبقه ولو معنى وان سلم فلا يهامه خلاف الواقع وكثرة عمل آخر
فورود انه فلم فسره وشابه فاجاب بقوله وانما قال اكثر اي عمل ليس لتعيننا لما هو الواقع
اي لا بيانا لمرجع الضمير
عالم محمد

قوله نقول اه حاصل هذا الاعتراض ان اللائق ارجاع الضمير الى عملها لا عمل ليس لان المفهوم المتبادر
من الاضافة عملها لا على عمل ليس وحاصل الجواب انا لا نم ان المفهوم المتبادر من الاضافة عملها فقط
بل عملها عمل ليس بحكم التصفح اشار اليه بقوله لا على عملها عمل ليس لكنه لم يلتفت الى هذا المتبادر
ولم يجعل مرجع الضمير لانه يوهم كثرة عمل آخر الذي ليس كعمل اشار اليه ايضا بقوله حتى يتوهم اه
بل التفت الى المفهوم التصفحي وهو عمل لا فقط فجعل مرجع الضمير وعمل لا في الحقيقة عمل ليس اشار اليه
ايضا بقوله واما قال اي عمل ليس اه فعمل ليس مفهوم من الاضافة على طريق التصفحي ايضا فصح ارجاع
الضمير اليه فظهر من هذا ان المراد من المفهوم في قوله هذا مفهوم من اضافة الاسم اه هو التصفحي هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المعلم فانه وجد فيه نقيض اسم كان علما فارتفع عمير فصار جاهلا
عبد الجليل افندي طول الله عمره

اي سعيد ...
المعمول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من
لغة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل

بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح اليه لانه
يجوز ان يكون نائبة لا ينفع كنايته باجتناب الحذف ويكون فاعل

[illegible]
المستفاد من الاضافة عليهما لا على لبس قلت للحكم بالشذوذ
على عليهما لا على على لبس حتى يثبت كثرة على الخ وانما قال
الشارح



الشارح مستفاد من التثنية بلبس فقد بعد ذكر الجواز رجوع الضمير
الى التثنية واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التثنية
لانه لا شذ في تقدم دخوله على المبتدا والخبر ... قليل
حمله على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس
احتمال فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو
الشعر فبيانه محل ... في صدد كتب في الطارة الصدور الاواض
عن مران لوب فلا زوال لي عنها ... ولا يجوز ان يكون فعل
الجنس رد على الشيخ ابن الحنفي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب
التكرار المدفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع لا ان الفصل
بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لا براح من قبيل رر
اللاتني الجعل الشاذ ونفى عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين
العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون
متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم
ان المراد بالمسند هذا التعريف مبنى على الغفلة عما ذكره في تعريف
الفاعل قوله علامة كون الكلم مفعولا اى من حيث انه علامة كون الكلم
معفولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف
المنصوبات بمررت بملك ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد
وقوله وهى اى علامة كون الكلم مفعولا مع قيد الحيثية فلا حاجة
الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله ليصح اطلاق صيغة رر
المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على الكل من
لفظه وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل

نال ان التثنية صح

مطلب
المنصوبات

ونعلق به تعلق مخصوصًا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه انه كان
في الاصل مفعولا لا اصطلاحًا بخلاف المفاعيل وفيه نظر لانتقاضه بقرينته حم
تاديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتاديب وكلت زيدا في ضربه
فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول ~~يصح اطلاق المفعول~~ على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض
افرادها وينقدح في هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه
فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق
الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو
مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل
عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل
الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فمدفوع واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة
اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد
في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يتقيد به الصفة رر
والمفعول به حال عنه متقيد بالاسناد اليه فقيد به مغيرها لمعنى المفعول
لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق في لوازم صحة هذا المقيد فلا
يرد عليه مثل مات موسى وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فكذا
بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي قام به معنى الفعل المذكور
فلا حاجة مع هذا التغيير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظنه البعض نحو انما زيد لفظا الكلام

بعض ما ذكره

ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه اما ثانيا فان تخصيص المفعول
المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل
ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان الثاني
ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب
الثاني ليس ما فعله الفاعل لان الاسم لا يجري ان صفات المعاني المطابقة ونا
بينهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالتوجه ان يقال
زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه او اسمًا عطف
على قوله مذكورًا اولًا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع وخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت
لم يخرج به ضرب شديد في قولك ضربي ضرب شديد وضربي انواع اهـ
او الف وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد وتحقيق
الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل مذكور بحسب التركيب مثلا ضربا
في ضربت ضربا ما يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل
فعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور وانما
هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قول بمعناه لا
لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقائل وضارب
وضارب شديد زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل
القائل بحسب دلالة التركيب لكنه ليس بمعناه فتأمل وهذا الدفع

على الالفاظ وانما يجري المعاني حم

اذ المراد زيد ضاربا فعل فاعل حم

عن التوبيخ ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا تدل بحسب التركيب
انه فعل فعل في حل صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلق مذكور بل
المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فقول الشارح في ذكر
ان الفعل اعم من الذي اسم الذي فيه معنى الفعل فانه ح قد يكون معنى الفعل
على معنى المفعول المطلق ولا تكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء واذا كان
مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت
انواعا فان ضرب يشتمل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت
انواعا فان ضرب يشتمل على ما قصدت عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب
المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا اي ثم لو كان التاديب
غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا تخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت
للتاكيد ان لم يكن في مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل اي التاكيد
العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره
نحو ضربت ضربا ونظيره ونحو واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل
ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلق للتاكيد والنوع
ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن
الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت
جميع انواع الضرب والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل
لا عدد نوعه ولهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للعدد الشخصي
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا اذا كان
في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل وقد يكون اي المفعول
المطلق

انواع الضرب ع

المطلق بغيره لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل
لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انما
هو بغيره لفظه قليلا او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اي الاول قد
يكون بغيره لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب الا يكون
بغيره لفظه ولا يبعد ان يقال اراد الشارح بانه ليس تابع سيبويه
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم
يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام
كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة
بحسب اللفظ ايضا سيبويه يقدر له عاملا اي فعلا من لفظه
انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا خبر مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم
تفضيل مخفف اخير ولا يعتبر في التثنية والجمع والتانيث والقاموس
يقال فلان خير الرجال وفلانة خيرة الناس والجدع قطع
الانف والاذن الخ وفي الرضي كلمة او بدل كلمة و وهو الموافق للغة
وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان ذا
القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب
استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه
لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة لمعرفتها
فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر
اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

اذ التاكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغيره لفظه ع

ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سماعا لكان هذه المصادر
او خبرها نحو فى عاملها قياسا اذ ليس بواجب ولا يذهب عليك ان
الاوفق لعبارة المص رحمه الله هو الجواب الاول        مثبتا اريد اثباته
لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته        بعد نفى داخل الظاهر
انه قدر لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة
لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وما ذكره
الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق
انه صفة لقوله نفى او معنى نفى بناء على انه واحد من نفى او معنى نفى
والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل على اسم
لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المقيد لكان
اوضح فافهم        داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم
طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد
بالدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا تسير سيرا
فان النفى وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه نفى السير عن
زيد كما فى زيد الا سيرا او خرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم
نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا عنه بلا تاويل
او مبالغة وفيه نظر لانه يقصد مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه
ليس بمحذوف الفعل        لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير
شديد ولو لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا
لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام
الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول العامل المعنوى

اولو
والمص رحمه الله عليه رحمة واسعة

والمفعول



والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك
الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان
تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف
على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم العطف على قوله خبرا قوله
اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوله خبرا عنه لا يخفى انه لا تغنى العبارة
بتقديره هذا وكانه جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق
وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر
الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا او معنا ما او مكررا بعد
مبتدا او لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضى ان يجمع بين قوله
ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة قوله
البريد موضوع ذنب بريده وهو اسم بمعنى الشتر بايم اذ خلا منه قطع الاذنب
ثم صار اسما بمعنى پيك قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر
اعم او على انه قد يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى
هذا الوجه لانه توهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير
عامله بعد الا كما فى المثال الاول اذ لا يصح اسناد السير المطلق
عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح
فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها
وقع تفصيلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة
فانه ينتقل منها الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى
اثاره منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الى دلالة عليه بل

بل التوبيخ في حذف عامل المفعول المطلق حينئذ لانه ينبغي ان يكون
بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اى
فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح تقول او المصدر
المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اعجب مع زيد
مسرورا اما ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة
زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظ فانه من المواهب
الانيقة الجليلة **قوله** وبانره غرضه وغرض الشيخ انواعها وح تقول
الظاهر ان تجعل مثل فشد الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له
بيان مفهومات القيود والعرض عن بيان احترازاته المبينة بغيره
لان ما قيل ان مضمون الجملة احتراز عن مضمون مؤكد نحو له سفر يصح
صحة او يغتنم اغتناما لان مضمون المؤكد لكلام لا محل محصل له لان
صحة السفر مضمون الجملة الاخر لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا
ما قيل ان متقدمة بيان للواقع لان تقديم التفصيل على الاجمال لم
وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له
فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض **قوله** وتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب
الحذف في مثل فشد الوثاق فاما منا بعد واما فداء او ففداء
او نحو فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله ومنها ما وقع للتشبيه
اى لان يشبه به امر دل عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل
صوت حمار فان المفعول المطلق هنا للتشبه بشيء لشيء لا المشبه بشيء

فالاولى

فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه شيء بشيء والمفعول المطلق الحقيقي
في مثله لا محالة مشبه او هنا بمعنى للتشبيه الذي المتكلم وصفه اى وقع
في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن
او اراد تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل
صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في
مثله ولا بد تصحيح النقل **قوله** لزيد صوت صوت حسن يرد عليه رد
واحد انه خارج في المفعول المطلق لا من القيود والاوجه ان
يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل
من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه
واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته
مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واختار الشيخ
الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا **قوله** فاذا له صوت صوت حمار
جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة
بتقدير مثل او تاويل بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف
فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف
بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور
لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وجعله بهذا التاويل وانما لم يجز
لان مع الفعل مرجوح وهو في هذا المقام مقطوع به فقدم **قوله**
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احترز
عما مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر

لا يحتمل لها غيره الا وضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابلته
ما وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه
خبر الا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي
لا محتمل ثابت لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل
مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة اي اعترفت اعترافي
ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الثاني جاريا فيه وفي ما بعده
وسمي هذا النوع من المفعول المطلق اي التسمية من متأخري النحاة
في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون تسمي على صيغة المتكلم مع الغير
ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين ما وقع مضمون جملة
لا يحتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره بقوله
راجع للمنفي او لم يكن نحو ضربت ضربا لانه من حيث هو منصوص
اي يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل للجملة فقد جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر
بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد
لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه
ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه وجهه
انه يؤكد جملة فانها حينئذ لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة
عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي
غيره وليس فيها ما تنزل به منزلة نفسه لانه لم يشاركه في التعين للدلالة
على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره هذا اختاره الشيخ المصنف رحمه الله واورد عليه فوات حسن

التشابه

التشابه بل فات رأسا ودفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس ههنا
حسن التشابه بل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لينكر ويتقرر
ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون من حيث لو سمي
القسم الاول تاكيدا لنفسه لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى
للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم من ان يكون للتكثير او لغيره
**قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضرب حزي
الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا ان يقال بل مضافا الى فاعل
الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان
يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي **قوله**
وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة المثال اذ الشائع تمام التعريف
بدون المثال حمل على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون
المثنى للتكثير للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز
ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف
الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ
على ما اكثر استعماله لا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك
اي انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي واتجا
هي لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه
محبتي لك من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي
لك من قولهم حسب لباب خالص **قوله** في حذف الفعل ليفرغ الى طلب
عن استماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم بسرعة

مطلب
المفعول به

فيتوقف على سماع المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فانهم لا يخفى
ان النكتة فى حذف الفعل نكتة فى رد الالباب اى اللب ايضا وعلى
هذا القياس سعديك اى اسعادا بعد اسعاد ولا يكون غيره محذوف الزوائد فانه
لم يجئ ثلاثى السعد بمعناه المفعول به قال المص رحمه الله انما سمى به
لانه اوقع الفعل به او تعلق به بمعنى الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل
او للصلة فيتعلق بما تضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده زاد
عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكره
اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم
او تفاديا عن اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به
فى قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف
اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تفننا فيه فى تعريف المفعول
المطلق على ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما هو المجاز
المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقى لا يقال قد يكون
المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام
او الشرط لانا نقول المتضمن للاستفهام طارية والدلالة اصلية ولم يعتد به
دلالة على معنى غير مستقل وقد صرح به ولو سلم فقد سلك فى التعريف
جادة التغليب والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون يعنى ان ارباب اللغة يقولون كلمة بتجه ذهبت كلمة بزيد فانه
يقال الذهاب وقع على زيد ولا فرق المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت
زيدا نحو وقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق
بلا واسطة حرف الجر لتغير المعنى وبعد التغير تعلق بنفس
الفعل
وبهذا

وبهذا ينبغى ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون زيد فى مررت
بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر فى المعنى فمعنى
ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه
لم يتعلق بهما بل فى التمييز تعلق بما يبنى به وفى المستثنى او التمييز
لم يكف على غير فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثانى
والثالث حتى اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يجب انه اشكل
على بعض عمرو فى اشترك زيد وعمرو فيحتاج الى تقييد التعلق بتعلق
غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات ما
يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع فى الانتقاض
بضربت زيدا وعمروا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل
بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا منه فتأمل والمفعول
المطلق بما بينهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه
لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب
او الضربة والمراد بفعل الفاعل الخبر اسناده الاولى ان
يقال فعل المسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم
يسند فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به
زيد ودخل درهما فى اعطى زيد درهما واخراج زيد انما يتم
لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الراجح الاليق باعتبار
ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بانه المفعول به
وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية
مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى

نفس منع عدم كون مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال
الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع
لما مجية وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل ح
قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو
الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول
كالفعل قوله يجوز حذفه في حيزان وكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة والخفيفة
الثقيلة لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقديم الدال
على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للا
اهتمام قوله اي تريد مكة اي اتريد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس فائدة
للحصر للجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت ما فائدة ذكره
قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا ينقلب بشئ لكن يتجه ان المذكور
خمسة خامسها المندوب على طريقة المص فرعاية مذهب يقتضي ان يجعل
الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب في الحاشية قدس
سره نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الكلام الكلبة ونحو ... زيد الفاسق الخبيثة
ونحو مررت بزيد المسكين قوله امراءا ونفسه معناه اترك على الاغراء
من المراة وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني
للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترض به
الزمخشري واما ما قال العلامة الشيخ المحقق التفتازاني ان التمثيل به
لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه اخر فلم يصح منه لانه بهذا
الاعتبار لا يعد من الحذف الجايز واجبا قوله سماعا في السباد والا فانا

في الحاشية

في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه
او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار كان التعريف بحقيقته
لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولانه ادعى لا يطلب منه الاقبال
بالوجه متى كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى
من تعريفه مستبعدا جدا حرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة
الى جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي
ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لان تعبير الاقبال بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال وهذا نداء تبع ...
لتنزيله عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل
من امر نزل باعتباره وبعد اعتبار التنزيل وبيانه على علم اخر
يقال في القول بتنزيله منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى
ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على
لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع فلا معنى
لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد
من النداء بل هو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للا
جابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه ادبي ح
تحكم يمكن دفعه بان المندوب ... شائع كثير الدوران على السنتهم
فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل
الوقوع قوله بان يكون انه الطلب لفظيا الطلب اللفظي يتوقف
على لفظية الته والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالا
حتمال الثالث ساقط من هذه الاحتمال فتامل قوله او المنادى

اعم من الاقبال ...

وجعل الاقبال بالوجه والقلب ...

او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا وحذفه يجيء دفعها
بان النائب بخلاف المنوب اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما ورد
والقرينة ههنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص
هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق ولا المفعول به
والمبتدا والخبر الى غير ذلك **قوله** فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وا من
حروف النداء **قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان
المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه
فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا معنى لجعله عاملا
لما زاد سيبويه لا ينكر مخالفة بينهما **قوله** فعلى هذين المذهبين لا يكون
في هذا الباب التقدير الا في التفهيم **قوله** فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران هذا انما يتجه على قول من قال المنادى محذوف
واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف
فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا **قوله** وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا تقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره وانما يقوم مقامه في العمل
فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة **قوله** وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه
المتكلم ونقض بان اف بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم
الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه
فيه ما فيه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم

الكلام

---

الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد تعوض
للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وبهذا لا يتم ما لم ينتف
عارض بها بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى
وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف
لا تفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة ههنا لطلب
اقبال زيد لمن يخبرنها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا
يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى
اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لان ظاهر الحال في المسائل الجواز
فاعلم فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي **قوله** لتعلقها
اي لتعلقه بحل معناها لا لتعلقه الثلثة لشذوذ المجموع بالنصب اذ اقسام
المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح ثم قال اقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة فيرد ان اقسام
غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض باللام
الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة
ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على
طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه
ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما اقل منه
والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم

متن
ويبنى على ما يرفع به

لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف
الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث
لانفصال بينهما للبناء او التغير عن حاله هذا اذا صح قوله بما يرفع به
المنادى في غير صورة النداء اذ اما قبل البناء فيكون الاسناد بما يرفع الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه
بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكن
ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
قوله او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما سبقه
فانه في قوة الى الفعل مسندا الى ضمير المنادى وكانه قيل يبنى على ما به
الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع النون ولكنه لهذا اختار البعض ارجاع
الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف والمفرد في هذا الباب
بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته لشبه المضاف فدال على الارادة
مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله وقيل يقصد المفرد اليه بارادة
لا المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا انضباط له والا يرجع الى
محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب المنادى
دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليما لا يعجل كما يحكم
على المتتبع لاستمرار الفتح والا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة
او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى
فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده
من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك

بل المعنى

بل المعنى انه من تمامه في اعتبار اسم اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي اما
الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف
والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس
نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة
واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه
لا بد وان يجعل من تمام الموصوف لامتناع وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف
المنفي لا من تمام الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بهذا عرفت ان شبه بالجملة
المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع
المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاول ان
فقط قوله لوقوعه مع موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية فتوهم المبني مناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة بواسطة
او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء حوض الحاجة للمنادى في التخاطب
الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التي طلب كالضمير الذي طلب فبنى
لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر
فقدانه طردا للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل احترز به لئلا
يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة
لم يقع موقع الكاف الخطاب قوله يا زيدان اه اشتهر في ما بينهم ان
العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف لخصص بما
سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله
اي بلام شدة في وقت الاستغاثة بمعنى الاضافة لادنى ملابسة

وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص
قلت بل هي لام التعليل اي اخشى لنفعك ولاجلك وفي يا لله اخشى لمقتضى ذاتك
ولكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة
الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجيب اي عن الاعتراض
فيما قيل او بان قول مثل يا لعبد الله من تتمة القاعدة مبني على الغفلة
قوله كان المهدد اسم فاعل مستغيث بالمهدد وفيه انه يأبى عن هذا
التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشيء بحضره فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد لتغيير حاله وتركه ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد
ويخلصه من اثم القتل والضرب او يستغيث به بان ينجي نفسه عن القتل
بتغيير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيث في التعجب
المفرط الذي فوق طاقته فيتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله
لا انتفاء ما يقتضي فتحها فتحها لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع
كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه ح ظاهر كلام المص رح ان الجملة حالية
فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام لا يقال
لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يكفي غير الفتح مع اللام ايضا
لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز
انقلابها يا وللاكتفاء اللام لخفضه قوله فبني اثره يعني ان فيه
بحث فانه لا ينافي بنيها في باب الابتداء لان جر غير المنصرف بالفتحة الا
ان يعتبر اطراد البناء ولكن ان نقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح
بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواهما

فيه



فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم يا يوم لا ينفع
مال ولا بنون الا ويا مثل ما ينقضي ويا خير ما يفترى مما هو مبني
على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما
وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك
بين كل منادى ولا يختص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى على
ما كان عليه النصب ما سواهما وبهذا عرفت انه فائدة قوله ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على
هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث
المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من الطرائق النحوية فانه
لا معتمد بحمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب توصيف طالعا ولا يكون
هناك شبه مضاف وذكر من لا مثال له في حله ما شاء قوله ويا حسنا
وجهه طريقا في الحاشية انما قيده بقوله طريقا ليكون نعتا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به يقال معين يقال يا حسن
وجه الطريق هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين
مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل
قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة في ذات عرق طويلة
فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع مع تحكل
وجه الغير التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع
صورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد
التابع هنا بما يخرج به ليس ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح

بحث وتوابع المنادى

فلم تتبع كلامه اولى يتبع **قوله** المبني على ما يرفع به فيقبل هو المتبادر
من لفظ المبني هنا لانه قبل فيه ويبنى دون غيره **قوله** لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على الاطلاق فان تابع عبد الله وغيره
وغيره فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما تابعه
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتي حكمه
لم يرد حكم وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على
محله **قوله** لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني
يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا واما فائدة
التقييد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في
العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه
**قوله** ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة الى ادراجه
الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة اللفظية
**قوله** وما لم يجر الحكم الآتي الخ فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة
سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان
بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته في التفصيل ليعرف
التوابع اجمالا ونبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي
في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي
كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الخ الظاهر ان
يقال عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة

خلافية

خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المحشي رحمه الله
المص ذكر **قوله** ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والاقوى منه انه
لم يفصل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما
حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي
يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة **قوله** والصفة فيه رد على
الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر
واول نصب العاقل ورفعه في يا زيد العاقل بانه على الاختصاص لضعف
الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان
يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى
المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص
رحمه الله والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح **قوله** ترفع
على لفظه هذا من خواص التحولات العامل في التابع هو العامل في
المتبوع والتابع باعرابه سابقة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل
تفصيله فتركناه بما هو اهله وقول الظاهر او المقدر فيه ان لا يشمل
كل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل رفع ومحل
نصب **قوله** واقتصر على مثالها اولا لانه اول ما يمكن ان يستعمل
فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه
يثبت فيه اشرف النداء او مع منافاته له **قوله** وهو الشاذ سيبويه
وهو الذي قال لا اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يلحق
مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلم كتابا سيبويه

مبني عنه ع

للمرد

بمثل ع

صاحبه

قوله بالاضافة اللفظية لانه المعطوف الى الخ فيه انه لو ابيت المضاف او شبه المضاف وحرف النداء كان منصوبا فينبغي ان لا يجتاز في حالة الرفع
صح

قوله ان كان كالحسن يبنى على قوله والا يعنى ليس بعلم كذا حقق الشيخ
الرضى مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح رح
وكان المص تارك القول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام علم الجنس
في اسم الجنس فلا يبنى الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام
عنه وحمل اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام
عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح
كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام وتركه
فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف
باللام قصد بلام التعريف ودخل لانه جزء العلم وذلك في علم هو اسم
جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص وسمى والغلبة
على غالبا وتلك العلمية اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمى به لانه
وحابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنسي كالثريا ان الكوكب
او تصوره وعدم ثبوته كالالهة فانه يتصور له معنى جنسي هو المرتبع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى
العلمي كالمشتري قوله والمضاف عطف على المفردة وتنصب على بدو
عطف الامرين على معمول عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا
والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اى حكم كل واحد منهما والضمير راجع
الى البدل والمعطوف بما بقى من التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقى حكمه
حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف بابن فان قلت
هذا من مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التابع قلت من مسائل
التابع باعتبار ان التابع المضاف يوجب اختيار بناء المنادى على الفتح

قوله

قوله المبنى على جواز ضمه لانه لم يعرف في البناء الا البناء على الضم والفتح
وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح مع جواز الجر في يا لزيد بين مغيث قوله
مجرد عن التنوين او ملحق بالالف مع التخيير او لا يجوز الفتح في يا هذا بنت
عمرو قوله بلا فصل والسلعة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
ما هو الاكثر قوله اى اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام
منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكان انه لا يصح ان يكون
المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقييده بالارادة
لا يسمن ولا يغنى من جوع ولا يذهب عليك ان الحصار هذا من مباحث
التوابع لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبنى ملتزم الرفع فلا يتجه
ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يبنى الكلام على سبيل
التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الخ لجواز ان يقال
يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك
ومن فتنة فطنة ان الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيد يمكن
ان يقال يا زيد ان يحذف اللام لان النداء يغنى عن جبر نقصان تعريف
العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اوجب به عنه في ان اللام فيه لجبر
النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر
نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم هو
ذو اللام ولهذا احتج الى الشناء بالله من هذه القاعدة وفي السؤال
ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في
يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان
المعهود ان لقيل يا ايها الزيدان فاحفظ فان مراتب الكلام

هنا بلغت اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام **قوله** يا ايها الرجل بتو
سط اي الموصوفة المحذوفة بل اضيف اليه بتوسط حرف التنبيه بل
عند غير الاخفش يتقدم اي اي يا اي هو الرجل فحذف صدر الصلة لان المنادى
طالب التخفيف والاول هو الراجح وان كانت الموصولة اكثر لئلا يكون
هذا اي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم
والصعق ولان جعل الموقوف باللام وصف اقرب بافادة كونه مقصودا
بالنداء ومن رجح قول الاخفش بتعدد الموصوفة التي على هذه الوجوه
المكشوفة مع ها التنبيه اشترك بحرف النداء في التنبيه **قوله** يا هذا
الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والتوق يعني ربما
وهذا ان اي لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل بالامرين
فلذا قدم ايا **قوله** والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة
لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع **قوله** ولهذا
لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم الذي
جعل وسيلة الى نداء الموقوف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم
المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان
اذا قصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب
تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد تابع المعرب قد يتبع محله
لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين
في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد لا المعرب مطلقا وتابع المعرب الواحد تابع
لفظا والمراد بالمعرب الواحد ما يكون الا اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بعيد من التكلف يتعلق لا يلتفت اليه

الا من

الا من لا يبتني شيء على التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة
منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا
للمنادى حقيقة **قوله** وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة
احكام للفظ الله في باب النداء وقطع همزته واختصاص التعويض ايها
وايتها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاول
وان كان الشد تناسبا بالمقام لمن حيث الفظ الذي لا يليق بالكرام
ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول
يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه
حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو
مختص بالدعاء **قوله** بانه الشد تشذوذا الظاهر الشد وكانهم توسلوا
في التفصيل بصيغة الشد ولم يبنوا من الشذوذ رفعا لجعل الشذوذ
بمنزلة العيب **قوله** وتيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه
لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي
الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين
هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي انه ان التاكيد اللفظي
في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف
تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين في الثاني بلا تنوين وان
لم يخف وذلك مذهب سيبويه الذي ذهب الاستاذ وهو الخليل وهو
تابع له فيه **قوله** والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المص
اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر **قوله**
لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شيء في حاجة مستغني

عن

مطلب يا الله خاصة

عن الاب وقال الازهرى انه تشتم بالشتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفى القاموس
لا اب لك ولا ابا لك كل ذلك دعاء فى المعنى لا محالة وفى اللفظ خبر **قوله**
فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر **قوله** احترز عن نحو ررر
يا فتاى ويا قاضى وانا يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى ان لا يجوز فيه اسقاط
الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة
فى صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما يحكمها واما اذا
كان اكتفاء بالشدة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى رب احكم
بضم الباء فينبغى ان يجوز يا فتى اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب
انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذلك القلب بالالف
وقوله المغيرة بالحذف او القلب يخفيه عبارة الرضى حيث قال بعد الشدة
على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا
وقد جاء شاذ فى خبر يا بنى فانه اكثر فيه الفتح لثقل الياء ويثنى **قوله** ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء
متعلق بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين
يفيد العبارة وجوب الهاء فى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما
الوقف على غلامى بسكون الياء فبالسكون لا غير ويجوز بحذف الياء
واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامى بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء او بالهاء وقفا
فيكون فى حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب
لئلا يشكل بيا غلاماه **قوله** وقالوا يا غلامى ويا امى على الوجوه ررر

الاربعة

لا اب لكم

مطلب المنادى المضاف الى ياء المتكلم

اسكان الياء

الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه
الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخفش الاوضح ان يقال يا ابت ويا امت
خاصة بالعطف على يا غلامى فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز
يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال التاء بالياء هذه الابدال وانما يدخل
على المتروك فلو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق
الى الاوهام **قوله** وقد جاء الضم ايضا وفى لغة الضم جاء الهاء على ما فى
القاموس وطولت التاء لانها غير هى متحققة للتانيث لكونها بدلا
عن الياء كما فى بنت لكن توقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف
بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلى **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء
الياء ولا يناسب الكسر الواو وعليها بل ينافيها وانما ناسب الكسر قبلها فالوجه
ان يقال لما ابدل بالياء التاء فى فتحت كسائر تاءات التانيث
فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذى هو مقتضى الياء وحفظ بعد حذفها
للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى خبر بعد ان حذف المثنى لما جرى
فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى
يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اى كائنة مع الالف وقيل عطف على
محذوف اى بلا الف والتفضيل للمتقدم **قوله** فانهم يقولون يا بنت ام
لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف ررر
لافادت العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص
بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم او الاخفش قالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل يا بنت يا غلامى فتى **قوله** مثل يا غلامى فقالوا الخ بالهاء وقفا **قوله**

وقالوا

متحققة نخ

مطلب الترخيم المنادى

الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية
صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل
المنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعه في سعة
الكلام بحسب مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق
الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة **قوله** اي لضرورة
شعرية فظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورده
ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد
شرط نصب المفعول له على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل
في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ويمكن ان يجعل اللام في عبارة الشارح
للوقت اي جايز وقت ضرورة ويمكن ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم
اي الترخيم في غير المنادى واقع للاضطرار الى وقوعه **قوله** اي المجرد التخفيف
وسمي حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس
وما في هذا المقام من كتب النحو الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت
القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل
صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل
حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وفيه الترخيم حذف
بعد التركيب ولا حذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى جلي الشارح لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى
ثم استثنى اي يجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف
في اوله الى مطلق الترخيم ومن لم ينتبه لذلك قال ولكن ان لا يجعل
الضمير الى قوله وترخيم المنادى **قوله** امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة

العدمية

رابع خ

العدمية رابعة فاثبته وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا
في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف
لا لالحاق يا ضباعه بالهاء الا في مقام الف الاطلاق فانك تقول فيه
يا ضباعا فتحة بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق **قوله** (اي الف القافية) لانه ليس اخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص
وهو لا يستفيد بدون زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف
الجزء الاخير **قوله** ولزيادته على الثلث لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا
او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي
في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة
في حكم الثابت **قوله** واما اسمي ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على
المرخم منه توقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف
الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا **قوله**
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم آه او نقول لما فرغ من بيان شرائط
مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من
بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادتان قيل لا بد ان يكونا
لمعنى فيخرج نحو عصبصب **قوله** في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان
كانا لمعنيين نحو مسلمات ومسلمان علميين وهاتان الزيادتان زيادتا
التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق ونحو عمران هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادتي اخر مسلمات للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن
دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة في كثير

مبحث في بيان اقسامه

صغار الغنم على ما كتب في الحاشية    اي فيحذف حرف واحد قدر المضارع
مع فتح آخره انه لو اعتبر حكاية الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الا الماضي بغير قد والا
نسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقض بما بتاء
بنا ضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد
ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة
ومفردة حكما    وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو
في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ليس كذلك نحو يد ودم وشتى
من اللغة عدة اسم ازال فيه الترخيم موجب حذف حرف اللين نحو اعلون
ومصطفون فيقال في الترخيم يا اعلى ويا مصطفى فهو المحذوف لارتفاع
التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل مدة قبله نحو اسحار
بفتح الهمزة وكسرها النبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر عند غيره
دفعا لالتقاء الساكنين واسم آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو راد
فانه يرد حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو محمد
فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته    فيقال الفاد
فاء النحيق ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة    ويا كروان في
الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر
يقال له الحبارى وانثى الشقو طاقو بندكر انروني كرادين جماعة كروان
بالكسر ايضا جاء الجمع على غير القياس    كما دل في ولولا ان المنادى في
حكم المعرب لعروض بنائه فالحق بما يعل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم
هو مع انه مبني    وقد استعملوا الا وجه لا يراد المندوب في الثناء فبابه

لفظ هو

من الصحيح بدون التاء قوله واحترز به عن ثمانية ومرجانة ونحوه فانه يرد به على وجه
حذفهما معا قوله او كان في آخره حرف صحيح الحلق لتبادره الى الذهن فاعتباره
اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء للاخراج نحو سعلاة والسعلاة
والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولكن ان تريد
بالآخر آخره الحقيقي وتاء التانيث في آخره حكما وهي كلمة اخرى حقيقة قوله
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يغتفر ما في حكم الحرف الصحيح
مما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح
اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به نحو دلو وظبي فانه ليس الواو
والياء فيهما حرفي مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عما نحو جيل
وسنور فانهما لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها او المراد بهو مدة مطلق والف مختار لم يكن مدة في اصله
وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ بهذا القيد ولكن ان تأخذه
فيهما وتجعل شبون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو شبون جمع
ثبة واياك ان تجعل بنون جمع ابن مثله لانه لم يستعمل الا كمحمود وفي
الترخيم وانما لم يحذف من بنون الثريا وثنان لانهما جمع بناء الواحد فكانه
ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل محمود بهذا الكلام فينبغي ان تقيد القاعدة    فعلى هذا خ
بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي كان الاخيران في كلا القسمين لانه قد
في الجزاء والتقييد بالشرط لانه لغو فتغييره ليس كما ينبغي ولو قال المص
فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال
لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين
في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبنت من البول والتعقد والنفقة

صغار

المنادى والفصل بينهما مباحثة فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته
قوله لكونها اشهر صيغها ولذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لا انصراف
المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه
على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او
وعدما فالمراد من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوده فالحمل
على ما ذكره بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص واويلاه وامصيبتاه
وياحسرتاه كناية عن الميت لانه كناية هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله
واختص المندوب بوا احترازا به عن ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يقتضي
معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص
لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال
السوى دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل
على المقصور ليس صلة الاختصاص والسوى دخوله على المقصور عليه قوله
لبسه انه لا يقع نكرة فليس ورود هذا بحثا قويا على تاويل قوله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف
في حكم المستثنى من قوله وحكمه الا انه قوله وجاز لك زيادة الالف فيه
رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه
لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالتنبيه اشعار
بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان
حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه
ولما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة
غير الالف متفرع عليه وهو الاصح والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف

والمص يقول واضرب الرجليه

زيادة الالف

بعد



بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو ولا انه معدول اليه وحرر
كالفاء للتفصيل
كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه قوله واغلامكيه نبه بهذا المثال
على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز خطاب
الاثنين في كلام واحد من غير تثنية وجمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا
داخلا اي اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الوهم
والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح
واغلامكي قوله لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او
باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي
دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة
والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله ويحذف النوع
ومن غرائب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل يحذف الراس قوله
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقييد اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره
وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لانه اذا
لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم
فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فظاهر ان هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف
عليه قوله سواء كان مع بواحد من حرف النداء او كلفظة الله فانه لا يحذف
هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيانا لما لا يجوز حذف
حرف النداء او فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد
من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلق كما في ساير الاعلام

فالوجه ان يقال قوله فيما سبق دعالوا يا الله خاصة من جملة معاينه انه لا يقال
بحذف حرف النداء او فلم يصح الا بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله
يوسف اعرض والاصح انه اعجمي وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه
غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب
مجهولا قوله وربما الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام والموصوف
فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان اي لفظا قوله في انه امرأة امرؤ
القيس فلما الحجت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل
مثل يشتد العموم قوله في انه تخص صار مثلا للمحض على تخليص النفس من
الورطة الشديدة قوله واطرق كرا الاطراق چشم در پيش افكندن وسر فرو
كردن قوله حتى يصار بان يلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه قوله فان ان ح ناصبة وان لا يجيء المفعول لا يتعدد ون قبله حال
ولا زائدة او بدل من الى لكم او متعلق بمتعدد او بنزع ينعدد بر لام التعليل
قوله اي مفعول احصر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما احصر
على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة
عموم مفهومه بحقيقة الحال قد علم ما هو المراد في هذا المقام ودفع التعريف للكل ثم
ولذا جعل جنس التعريف الكل لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه
اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تقرر دايما المقام
وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم
يختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاحكام في بحث
المفعول فيه قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونه
صفة لمحذوف هو العلامة ونظيره الحقيقة قوله متوخر احترازا عما يلي الاول

في محذوف الصفة

احتراز

مطلب اظهار على شريطة التفسير

احترازا عن صورة التفسير لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد واتبعه فيه نظر لان
العبث انما يلزم في زيدا اضربته وزيدا مررت به واما في زيدا اضربت غلامه فلو
قيل اهنت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلابد
في الزام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب مقدم قوله اي اضمر عامله
بناء فذر للكلية على متعلق ما هو كلية بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار
او مفعول له ولك ان تحمل على جميع مع ظرف لغو له قوله مشتغل صفة لاحد
امرين المفهوم من كلية او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة
المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه
متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض وقيع جعل الاشتغال
بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلقه ضميره بان يكون مضافا
اليه لمفعول المتعلق او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا او غلامه او مفعولا
لصفة مفعوله او الصلة نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه
او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فليقس قوله اي بما يناسبه
بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا في جمله وفيه بحث
لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا في المركب وهو موكد لكنه قوله كما هو الظاهر
المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في الكلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية
قوله وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه
انه خرج بجميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل
شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع من العمل الا ان يقال لا مانع من
العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع
عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب لا يخفى انه خرج بكانه

حاصل اقسام المشتغل باعتبار الفصل بينها بالاجنبي وعدمه بينها او وجه

بقوله لكل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصب النصب بالمفعولية
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولكن ان نقول لكل اسم اعم من المفعول والتعريف
لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد اكنت اباه فلا مانع لتقييد
قوله لنصب لاخراج قوله والاحسن في ترتيبها في وجه اعتبر المحشي بمقتضى سوق
كلامه خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بالجنس منها وبالفعل المس
ايضه وجها حسنا الاول عدم الفصل بين الافعال الموصوفة بالفعل المجهول
الذي حبست عليه والثاني تقديم المسقط بنفسه ثم المسقط بمرادفه ثم المسقط
باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اخرف فيه تامل قوله بنصب زيد جعل
ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله في ضربت
ه ذلك ولكن ان يجعل ضمير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال
وفيه ودلس قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله
ان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته احذف ضربت الاول لوجود مفسره وفيه ان الاصل
فيه ضربت زيدا واما حذف ضربت ذكر المفسر اتفاقا اذ لا احتياج الى المفسر مع
الذكر ولهذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواضع
يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه
في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومظنته
لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير
فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الشارح بالباب اشد لان جعل
ما هو ابعد من الباب مقدما اهم وقيل لانه راجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء
يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخبر و
لا يستغني بذكره كونه مبتدا والثاني مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا

وجها حسنا ع

مظنته ع
ده ط
ومنه ع

مبتدا

مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه
والشارح جعله كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل
قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لابد له من قيد اخر وهو للاسناد يعرف
الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح
قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح فتدبر قوله اي قرينة
ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود
لاما حصل منه الترجيح بالفعل في صورة التساوي الامرين ليس قرينة ترجح
خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح والقصد لو اريد عدم ما يرجح
النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة
الاقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى
اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان
المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا
لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن
وجود اقوى من قرينة يوجب اختيار الرفع في التركيب فافهم واما حمل
قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان
قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب
لا يجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة اه
متعلق بيختار لا بتغيير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف
الرفع كما توهم قوله بسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر
جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح ح بكون
زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من خلاف قرينة

بالفعل ح

والاصل في الخبر مفردا
لكن ح

قرينة

الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد
ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قوله** كما ان الاخفش الاوضح او عند وجود
اما مع غير الطلب واذا المفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب
ليس الا اما هذه واذا هذه **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المبتدا
من الخبر بخبر لهم خبر المبتدا او **قوله** فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو
لا يجوز اذ قيل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل
قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا قليل لا يكون الجملة الاسمية انشاء
**قوله** فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب
الاشتغال على شريطة التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما
نحو مررت برجل ضارب عمرو او هند اكرمتها فان اسم الفاعل شبيه
بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد
وعمرو بضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده من العوارض لاحقا بالاسماء
الحدوث لا الثبوت
يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا معطوفة والا
يلزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو بضربه استعمل في انشاء التحزن
والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول
نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار
اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار
انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء **قوله** ولا يقدر
معمولا لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده
نفي وجوب التقدير فلا يرد ان المراد من وجود الفرق بين لم ولما انه يجوز
حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محلها فلا يصح انه لا يقدر معمول لما

هذا

لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع
الامتناع لا الوجوب **قوله** وانما قال حرف الاستفهام لو قال و الاستفهام
عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه
فيما ذكره لا يظهر نكتة لادراج الحرف وانما يظهر نكتة لذكر بعد واختياره على
مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله
على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا ضربته صرح به الرضي **قوله** ويشمل مثل
هل زيد ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لا قتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلما يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة
ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام بالفصل بينه وبين
الفعل واما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد
قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو
زيدا هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار
حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف
وهو هل زيد ضربته
ربما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه نحو هل زيدا ضربته لا يجوز على
بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح
هل زيد ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم
بالاستقباح هل زيد ضربته وفيما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف
الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيد ضربته ضربته لوجوب دخول قد
على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اذا وجده في الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار
الرفع بعده لانه ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء

لحرف

ولا يرضى هو

ذكره وهما ء

خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي ما قبل الامر والنهي
قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض
الصلة وحذف المضاف مع بقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر
كلمة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى
الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن
المصدر كثير والى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم ان يختار النصب في اسم قبل
الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر بمعنى ان اضافة المواقع الى
الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار
النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند لبسه حال الرفع وانما قال عند
خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه
يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه فيه خروج عن تكلف قرينة ومن
قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف
فرفع اللبس مختار او لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد
فائدة تامة فيترجح كونه صفة ويرجى ان يكون قوله بقدر خبرا على كونه متعلق
بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه عليه انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون
الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان
خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان الموصوف نكرة ويكون للمفسر متعلق
يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة
وفيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء الذي خلقناه بقدر بتبديل
كل بلام الاستغراق فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم
ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله

ان

موضع ع

مطلب في مواضع وقوع الفعل

فيرد عليه انه ع

المتعلق ع

ان يكون فيه ضامنه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة
الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل
زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت
النفس الى اهانته اللازمة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق الخ بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود
ويتبادر معنى غير مقصود ولا حاجة في عليه نفي كون المقصود صنو الى الاستدلال
بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم
النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء
كان التقييد بالوصف معه صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون
النصب في الاية مختارا عند المعتزليين مع ان الفريقين يتفقان في ذلك
فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح كونه
مما يستوي فيه الامران لترجح الترفع بالاستغناء عن تقدير نحو عنده قلت
اذا كان المقصود اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الترفع
ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب
مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المعنى
واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب لم يعتد فيما هي ارباب العربية اعتبار
هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند
غير الخليل قوله لوجوب دخولهما على الفعل اما حروف التحضيض فبالاتفاق
وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب
بعده عند بعض الالوص والمص فانه اما هنا وفيما يختار النصب ررر
فاغتنم وما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب

اي كونه بالتشديد لا يكون الا عند غير الخليل وهو يقول الا بالتخفيف فافهم ع

ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة نحو اجلا ضربته فانه لا يجوز فيه
الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاولى في ذكره مفقود تحقيق
المقام ان الملابس ما يلابس الفعل في القصد ويكون مقصودا به فلو
قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم
كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به
هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير خلق الله زيدا الا ان حذف
الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول
عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال
ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب بزيد بان يكون
الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل
قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند
اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بزيد به ان
الذهاب به ان نصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبت
الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب
والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه تنبيه على انه لا يجب
اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال بهذا المثال
قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء ليتبادر من اطلاقه في
هذا المقام وقد قيده المص به لجهة وتوجيهه ان احتمال تقدير اذهب
زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الحمل
الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب
الرفع بالابتداء قوله وكذا ان مثل ازيد ذهب به قوله مما اه يريد المص

ان مرفوعا

ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لان
تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد
الى الاخبار وثبوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل
هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط
تغير المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق
عليه كلمة سائر الشراح حتى في هذا المقام وتبعهم الشارح ثم لو بنى كون
الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارته
على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله نحو كل شيء فعلوه في
الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب
لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي في صحائف
اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر بضمتين قوله لانهم لم
يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه
ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام
لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد
الكتابة اليهم لانهم السبب لكتابة الكرام ثم ان هنا ما يغني اخر عن حمل هذا
الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل معقول لهم
ولك ان تجعل قوله الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا
لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين
بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء اه دل على تجويز الفصل بين الصفة
والموصوف بخبر الموصوف قوله لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم
معقول ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا

لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لايق بخلاف
افادة المعنى السابق فلا نسلم لانه فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب
بل صحايفهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر ولا يترك قوله
والظاهر ان قوله تعالى اه يكون داخلا تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة
الى المبتدى الغير الموصوف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان
جعل الاثنان اخبارا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تكلفا في اخراج
الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله من جعلهم هو شيخ من
قوله الفاجبة اه تقدير لكن من جيد من الشعر والعبيد والتقدير كالمين
وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله بريد
بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج
فيه الفاء عن موقعها ومعرفة موقع الفاء ومقام اخراجها عنه مقام آخر
قوله والآية جملتان اه اشار الى ان قوله تعالى الزانية والزاني عطف على
كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في
الزبر ويحتمل الكلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا وخبره قوله الفاء
بمعنى الشرط والعايد توجيه الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر العايد فيه ارتكب
ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها
انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما
يتوهم ان زيد احترمه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر
احديهما مشروطا على حذف الفعل من الاخرى وتحقيق ان تريد ان الزانية
والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يحتاج من باب ان يكون من
الاضمار

الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير بهذا الظهر
واختيار النصب باطل بالاتفاق اه فيه ان قوله والا فالمختار النصب دليل
على اثبات احد الامرين السابقين وكما ان يجعله دليلا على دعوى ان الآية
ليست من هذا الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول
والا فيلزم ان يختار النصب فالاولى انه اشار المص الى جميع ما ذكر في
الآية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب
لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب
كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار
النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلاثة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلالتباس بالصفة
قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكره لفات وقت التحذير بسماع القسم الثاني
الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم الشق الآخر على المتكلم فيه يسرع السامع
لما اي الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر منه قوله اي اسم حل
فيه شبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المعنى م
من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله
او ذكر محذرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير
غنى عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت
وجاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعله تحذيرا مفعولا له
للتقدير لانه لا يستدعيه بل حصل التحذير بذكر ايضا لانا نقول بذكر
العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومتى لم
يتفطن الى هذه الدقيقة اطال اللسان السابقة فقال التحذير علته

يعني اطلاق المحل مع اللفظ باعتبار انه محل الاثر العامل م

قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب وانما قال هذا لان كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحا وجاء لا يحل اكله وقيل الارنب وقع اتفاقا لانه بغيره من الحيوانات كذلك م

والدواط

لتقدير اتق دون حذره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما التحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا ولطول الكلام به **قوله** اي مما بعد ذلك المعمول هذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل **قوله** فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا اتم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير ما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكر مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير **قوله** مثل اياك والاسد به بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضمير المخاطب وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لا تتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يتعدى الى المفعولين اه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا يدل عليه قيل فان جوز تقدير اتق بتضمين الفعل معنى التبعيد فقد حنف وما ل وتحقيق نحو اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاكد بنفسك وتغييره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد منه **قوله** وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى اه فيه ان الاتقاء من الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه بتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك من الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق

لكنه

ط لان الانسان يحذر نفسه وتشديد الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب م



لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم من نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي **قوله** فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون نفسك محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا او تحاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم وتبعض الناظرين في هذا المقام كلام يجب الاعراض عنه لانه هوش الاوهام وهو ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لايق بما اي الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر الذي يحذره بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى **قوله** وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف والمحذوف معا **قوله** اياك ان تحذف بتقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف اه وما ذكره من الجواب بقولنا قلنا لا ينفع لان السؤال ان قولنا لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التوضيح والبيان قوله شامل كاسماء الزمان والمكان والمراد بالزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظ **قوله** فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيه ما صوابه فيه **قوله** سواء ذكر او لا والمراد بالذكر المذكور في هذا البحث فلا تغفل **قوله**

بتقدير من حج

ط فانه لا يجوز في سعة الكلام وكما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف صح

مطلب المفعول فيه

الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا

مثل يوم الجمعة يوم طيب لانقول ما من يوم الجمعة الآن وفعل فيه طيب لانا نقول
الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه وان الكان للزمان
زمان ولكن ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلق في ضمنه
لان ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور
ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما
ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في
شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه
نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على
يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية لكان المعنى هو اسم ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم
الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانقول يستفاد من كلام
الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه اه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله
مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول
فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من
الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه
الشارح لانه متعلق بالحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه كذلك ولا يصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل
انه فعل فيه فعل فتأمل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية

لا يخفى

لانه متعلق بالحيثية والمعلل بها ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح صح

لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكورة فاحفظ وكان من المذكور افتاده
[redacted] المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يثبت بل نبه على امكان
الاختصار قوله مبهما كان او محدودا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له
حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
قوله وظروف المكان ان كان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله
بالمكان لانه جمع المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار
بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان
الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال
لما رجع الضمير الى المضاف الى المبتدأ بالاضافة كانه رجع الى المبتدأ
والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم
من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة
فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج
نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به
الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه لانه لا يقبل النصب
بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا
التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم
الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولكن
ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما تجعلهما بمنزلة المشبه
والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما
بتأويلها بالمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولكن

ولو تحمل صح

عن المتقدم صح

البيانية صح

ان تجعل الضمير الى عندولدي وتجعل لابهامهما بيان لوجه الشبه لا وجه لحمل اي
شبههما لاجل ابهامهما فلم يكن وجه لحمل مذكورا اصلا **قوله** وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عندولدي وشبههما ويحتمل الرجوع
اليهما والمبهم **قوله** ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك وكل
اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير ما اشتق منه
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد
عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرة الموازنة للابهام فانه اذا كثر
مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيبهم مبهما قوله ما بعد دخلت
وسكنت ونزلت **قوله** فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اتفاقا فهم
في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال
لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وحكي ان
استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه **قوله** فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه ما يقال بالمناسبة ذر اقدم ورفانه
**قوله** يصح الا ينسب الى مكان شامل له ولغيره فهذا لا يصح على كليته اذ يصح
ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع
اجزاء الدار او المحلة او البلد **قوله** وجعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الاهلية ودخلت
الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت **قوله**
لفعل المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله بل لا يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل

لاجله

مطلب المفعول له



لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه فانه قوله اعجبني التاديب الذي ضربت
لاجله **قوله** اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فيه ان تعريف
المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب
بالفعل دار ودار الفعل لينتصب لدار وفيه ايضا انه يرد عليه نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب الجميل لانه يصدق على التاديب انه ما فعل
لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب فافهم **قوله**
مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قيل التاديب
عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو
التادب وانما نصب لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا بالكاف صرح للتاديب مع
به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو الداعي الى
التاديب والضرب بسبب الاحداث ووسيلته **قوله** يخالف فلانا ظاهرا
للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا اذ الظاهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل بل
خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه **قوله** ورده قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدعي دخوله في
المفعول المطلق بصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه
ان المراد التركيب بهذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه
ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب
للتاديب مفعول مطلق وهذا لا ينتج بان قوله للتاديب مفعول له عنده
لا عند القوم فليس عند الزجاج رده الى المفعول المطلق **قوله** وخص
اللام بالذكر الغرض لوجه تخصيص اللام بها دون في المفعول فيه بني على
الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد **قوله**

احترازي عما اذا كان حينا ينبغي ان يقول احترازي اذا كان غير فعل لشمول
نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد فاعله وفاعل فاعله اشار الى ان المعلل لو كان
للكان اولى فانه الواضح الاظهر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز حذفها اذا اتحد
فاعله وفاعل علته وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من
زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور لان علة القعود
وهو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعتبر الجبن من
اوله الى آخره حينا واحدا الا ان حياة متعددة قوله ونحو شهدت الحرب
ابتغاء للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب
كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان (في الوجود ح)
يقال المراد بالمقارنة اعم من المقارنة في الوجود وفي الواقع او في قصد
الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة
في مقام الفاعل وخلوه من تكلف ضمير راجع الى المصدر واتيانه المصدر المؤكد
محل مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه
ثالث وهو انه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه الذي فعل كائن معه (تقديره ح)
ان مع الفعل فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل
قوله السير والنيروان كتب في حاشية السير لحمار الوحش والاهلي والنيروان
الوثوب قوله احترازا عن المذكور بعد خبره كالمثال والا يقتصر الاحتراز على نحو
ما ذكره بل احترازا عما اذا لم يذكر بعده شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بوجه ولولاه لقال المذكور لمصاحبته آه قوله متعلق بمذكور
فيه لطافة وهو لو قال بالمذكور لكان الظاهر فتدبر قوله او مفعول له كما في

(بتغلب الخاطر ح) (الخفا)

(وهو انه هل يجوز حذف الفاعل واقامة الظرف مقامه كما في المبتدأ منه)

(لا بمقدر)

وزيد

وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير لامتناع
كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا
مجرد تحكم وانما جر الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع
لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة
عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء
كان الفعل فيه لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه
المشبه بالفعل ومعنى ايضا لان ما يدل على الفعل فيه لفظي فلا وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ
كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما (عن ذكره ح)
تعرض له لان لبعض معنى الفعل احكاما سماعية وهو ما عدا اسماء الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى
قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور
في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة
الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب اللباب شارح اللب بان
استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس [illegible] ينبغي
لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط ونحن الاخفش لم يشترط
المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة
مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره
الشارح في هذا المقام غير عبارة اللباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان
خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان

(بحث المفعول معه)

ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها
فلا نسلم ان المقصود فيه الاشتراكة في مكان واحد لا زمان واحد كما هو المستفاد
من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور في تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان
واحد وتجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم الحفظ يعني لو لم تحفظ الناقة
واهملتها و[illegible] لم تحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها في مكان يعني
من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها **قوله** لو تركت الناقة على صيغة المجهول
ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه
**قوله** وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير بازكرده رضيع الصبي شير خوار
وكودك **قوله** واعلم ان جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد
القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول
الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة
**قوله** ولكنه اصلها واو العطف ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابن جني ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه **قوله** لفظا او اسم فعل فان اسم
الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في الحاجب مع انه يجوز
في المفعول معه الذي هو عامله وجهان **قوله** وجاز اي لم يجب حمل الجواز في
كل موضع على معنى يجب وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى
يدخل في التعريف كنت وزيدا والاظهر انه يدخل في التعريف ضربت زيدا
وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه ضربت زيدا وعمرا فخارج عن تعريف المفعول معه
تخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل
قوله فخارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله**

فالوجهان

فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لان العطف وعدمه صحيح بتجدد الشرط والجزاء **قوله**
تعين النصب ذهب بعض الناس الى ترجيح **قوله** تعين العطف عند بعض الناس ترجيح
العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه
بل من التوابع قلت هو مفعول لا مع اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع
زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة بعض المفعول به
سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز عطف
عمرو على الت ان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف
يترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما حكم
في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب
اي نصب الكلام في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع **قوله** الحال من حال
الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا **قوله** هيئة
الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة بالرؤية والشيء كذا في المغرب والمراد
هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود ويسمى الاولى حال محققة والثانية حال مقدرة
وايضا هي اعم من حال تنفك عن الفاعل او منتقلة مثلا جاء زيد قائما ابوه
لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تقتضي
بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من
ان للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى
دائمة ومنها ابوك ده كما يجي ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة
**قوله** اي من حيث هو فاعل او مفعول خرجت قيد الحيثية مفيد

مطلب الحال والمتعلقات

يدوم

لاخفاء

لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان
السمن لم يثبت لزيد من انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت
الذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما
تمييز فيكون المعنى ما يتبين صفة الفاعلية وهو ان يكون تعيين ما يتبين كون
الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل
او المفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به
قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا
واما اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلابد من التفريق فان لم يكن
قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد ذكر على سبيل اللف والنشر
المرتبة وقيل حقه هذا او قد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه
وتاخير حال الفاعل قوله او يبني على صيغة المضارع المجهول او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة
الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان الحال المبتدأ درس خبر حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول لدخول الحال في الاستثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا
عن المضاف اليه والحكم ان قرأة عبارة المتن على احد هذين الوجهين
ربما يصح اذ تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول المطلق ولا يقيد
بالمفعول به تحقيقا او ما ولا مثلا يجعل الوجه الحال في ضربت الضرب شديدا عن
الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظة حكاية على ما في شرح المص انه مثال للحال عن ما به الفاعل معنى
قوله فان مفعولية زيد اه الظاهر اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون

ذو الحال

ذي الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبط منه
ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعتبر الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق
الاشارة بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل بهوه شبيه اي
يشتمل على حروف الفعل المفيد لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه
ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر
معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط والاحل
لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل
سماعي وجعل حروف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو
ادعوا بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي
عند المص ومما سمع من النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في ان
المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل
لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة
لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة في الحس
التقابل بينه وبين باقي الصور قوله انا جعلت امرا حالا من كل امر
واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا
نقضا للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا
النكرة فيه مستغرقة فلا تنافي بل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع
بعد الا بل قبلها ومنهم من قال بعد الا الحال على سبيل التسامح ولا يخفى
ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يجعل والاظهر
انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني
رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه تبع الا احتمال وصفية لدى

مطلقا شرطها ان تكون نكرة

حالها

للحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار مثل الاستغراق نعم فيه مصحح آن
كما في بيترق لكل ام حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا على
وسيأتي قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع لان الا لجواز
وقوع الصفة بعد الا فقوله ضربة بلازب لان الصفة النحوية لا يكون بعد
الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا او الحال **قوله** وارسلها العراك
اوردها مثلا موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني من شاع في
المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه شعر شعر به اما لاشتهار
البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شايع في المحاورات
بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال
اوردها ابله العراك اي اوردها كلها جميعا والاصل معتركة فادخل ال
ولم تغير معنى المصدر بهذه الكلمة **قوله** ولم يذدها كتب في الحاشية الذود
المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف
والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل
نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص بمراد تمام نارسيدن
وسيراب ناشدن شتر **قوله** وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
والظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها للتفسير **قوله** ثم ترد مضاعفا مجهول
**قوله** من العطش الى الحوض كتب في الحاشية العطش فاحول الحوض والشرب
من مبارك الابل والمبرك المناخ بمعنى جاى شتر خوابانيدن **قوله**
ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد
يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة **قوله** فعلته

للتفسير خ

جهدك



جهدك كتب في الحاشية الجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم
المشقة وبضمها الطاقة **قوله** متأول اي كل واحد منها كما قيل قلت وكذا
ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام
من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا لكثرتهم وجه الارض
ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر
ومن غيرها نحو جاءني الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية
مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في الحجاز لوقوعها موقع النكرة
فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تميم معربات باعرابه
ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست
بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الكلم بل هي مأولة بالنكرة فيجعل
العراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة الكائنة للتطرق **قوله** احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة الاصح انها على قياس تقدير الخبر الظرف
بالجملة ويجوز تقدير الصفة معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح
على مذهب الاكثر ومن لم ينبه ذا د على كلام الشارح حيث قال لافعال
محذوفة او صفات فسوى بينهما **قوله** اي تعترك اشارة الى ان العراك
مصدر لم يستعمل فعله بل المستعمل المزيد فيه **قوله** فهذه الجمل الفعلية وقعت
حال الظاهر احوال **قوله** وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفي به لجريانه في الاحوال الموقوفة
كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها
اي صاحب الحال بمعنى المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
والضمير وكلاهما ظاهر ليس بظاهر الواو **قوله** ولم يكن الحال المشتركة

للحال المشترك صاحبها لمجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست
بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقول النكرة تخرج صاحب الحال
المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وهي معرفة
وفي هذا الظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال لكونه غالبا فاحفظه
فانه لا تجدنا قوله لانه في المعنى مبتدا وخبر فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة
قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار
عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا
يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق — يقتضي كذ
نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عاليا راكبا ونحو ما رايت رجلا
راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعده قوله ولا يتقدم اي فيما عدا مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل عليه حديثي غير متميز بين بالعبارة مختلفين
بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه
وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق بالقائم بالمشبه القيام وبالقائم بالمشبه به
القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على
الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على
المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه
رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوي باتفاق كون مدار المخالفة بين العامل
المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه

مما لا



مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات
الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف
الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا على الحال
فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ويبعد بنحو ان العامل المعنوي
كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل المعنوي
الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة
بالظرف مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والا
حتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا
كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن
ظرفا او شبهه من الجار والمجرور واذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح — اذا لم يدخل ح
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الا
حتمال الثاني لا غير لان اللائق ح استثناؤه عن العامل المعنوي لا ان
يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر
من عبارة المتن ولا على المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا
يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند — مطلقا ح
البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله
لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه
واقامة المضاف اليه مقامه نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله

لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض بنحو اذ راكبا جاء زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال ويمكن ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لاداء
هذا المعنى بعينه الاانه لا يسمى فاعلا بل مبتدا قوله والكل بمعنى
هو اما كون الاول تكلف فان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم
الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد
بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مونث كالتاويلة
ونحوها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما
كون الثالث تكلف فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثلث
تعسفا فلان الكافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ
الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق
لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد
رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل الاسد
او شجاعا ومنها الحال في بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان تقصد
التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على
الحال وتاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق
واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان
مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به
فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط

المص

المص فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان
يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض
من وضعه ذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس
فلا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر بارادة المبسر بمعنى الصائر بسرا او جاء
المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا في صفة النخلة
فوجه التوجيه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر الذي كانوا يادون
بالجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في المشتق اسم
اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد واذا يتوقف على وجود
مشتق من لفظه وتغييره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به
واما قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فلو انما يصح
اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى به
مبسر الكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المص
فالتوجيه ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدرنا فتدبر قوله
يمكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة
الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه
الثمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه ولا فلا يمكن في حالا
مقدرة قوله نحو ثمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال المصنوع
لا يوثق به والله اعلم ولم لا يحذف الاثم قوله ويكون جملة قال الشيخ
الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام المفرد فيعرب الجزء الاول منها
اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو بعت
يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم...

انما يحصل

الوجه مضافا الى القول شرح

وشاهدوا وجوههم نعم هذا ولا يخفى انه اذا اوّل بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم خلو الاسمية عن الواو والضمير ولاحسن الواو الا على ضعف **قوله**
رد فالاسمية وما في حكمها كالجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فيلوكسي داخل في الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب فهو قليل **قوله**
والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثلها كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله**
ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل ومعناه وشبهه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا وللتكلف لا مقال في حسن قول قرينة حالية والمراد در برشد امهديا الراشد بنفسه مهديا اكمل المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة **قوله**
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد ثمن او غيره مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود **قوله**
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان المؤكدة التي تفارق ذا الحال نادرا بقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال تغليبا فيكون مؤكدة لا مفيدة **قوله**
ان تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضي

من انه

من انه لا معنى لقولك يشفقت الاب في حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احق في تقديره احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته **قوله**
ان يكون مقررة اي مؤكدة اما تحقيقا واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشي ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال واما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال بخصوصه يعترض المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعا وتوا امد مبين مثله فان اردت له اسما فلتسم دالة **قوله**
بمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اه يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله
**قوله** ولا بد عندنا من قيد فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهدا شهادة الله وهو مضمون شهد الله ابدا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد ثابتا بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود العمل في الحال طردا للباب

[اي عدم ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية]

**قوله** التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتي **قوله**

مطلب التمييز والحال

اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عما لو قلت اي فعلت فان
فعلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالحسن
في شيء حسن زيد او اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه (أحسن خ)
بالنصب لانه يرفع الابهام عن وجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع
عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بنحو غبن زيد رأيه وسفه نفسه
والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام وترفع
بان المعنى غبن في رأيه والم بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز
ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم
بين سفه نفسه والاوجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة (وسفه خ)
فالاولى ان يفسر بكلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى
المراد اذ هو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا
اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر
فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه
فلا تنزل فانه من مزالق الاقدام قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا
اذا تعذر العمل بالاطلاق والتعذر ههنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للغى
ذكره وتحقيقه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من
قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد
يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من
الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل
الحادث في رفع الاشكال بانه لا يخرج امثال طبنا جارية بالمستقر على ما هو

مفهومه

التمييز نكرة

يحتمل الاشتراك او الحقيقة

الكامل خ



مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع طبنا جارية وامثاله
بان ما هو من التوابع والكلام في المنصوب اصالة على انه مر غير مرة ان المراد بالمستقر
ما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن
في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت
طبنا جارية فان المقصود بالبيان المعين الا انه لزم الابهام من غير
قصده فاذا ازاله لكان حسنا فتأمل ولا ابهام في هذا المفهوم
يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما
اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عما مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام
وضعي الا ان يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار مفهوما فصح
التمييز عنه وكذا فيما اذا اراد الذي بهذا مثلا تعارف بعد ما ذا في المبهم
قوله عن ذات او صفة فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع
الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف
ووضع التمييز يرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل
عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن
تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه قوله الامر حيث ذاته
حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان
اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اي جنس
فلما قيل زيتا تبين ذاته بان يبين انه من جنس الزيت وبعد يشكل
بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة
فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الكلام
عن وضعه الذي يعرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله لا فانه في قوة

قولنا طاب زيد شيئا منسوب الى زيد فبهذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير
مجرد المضاف فيه ينبغي عليه ان لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد
لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب زيد ابا بتقدير الشيء منسوبا
وجعل زيد بدلا قوله يعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه
الثلثة وكأنه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل
بالنسبة في هذه الاشخاص فالمقابلة تقتضي ان يراد به ما يقابل نسبة في
جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ذكره على الثمرة مثلها زيدا فانه مضاف
وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضافي قوله والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول
للدال فان المقدار المفرد مستعمل في العدد وفي غيره فافهم قوله فان
الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا لمنوان ايضا فانه تثنية
منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله ولا كيل نحو قفيز ان
بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور مكيال يسع صاعا
ونصفا او نصف رطل الى ثمانية اواق ونصف الوقية او ثلث كيلجة
والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا
عشر اوقية والاوقية استار وثلث استار والاستار اربعة
مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة
دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم
والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان

او رطل

الثلثة ح

مكاكيك خ

المكوك خ

اوقية سم

او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما
وبه سمي مدا وقد جربت هذا فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس
قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي غير العدد والا فقد مثل
للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيز ان برا قوله وهو
التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر دكم رجلا ويريد بما يتم به
المفرد ما ينصب به التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام اذ يبقى
ان من التمام الناصب للتمييز التمام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء
اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام
الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين آه ولا يخفى انه
لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل
في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال
غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب
اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف
الى الرمان ثم الى [illegible] المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب
رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان
الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مأول بحذف العاطف
اي كل فرد وفرد قوله واذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي
قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا يعني اراد الله بهذا مثلا
قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الكساس مكيال معروف لاهل
مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما يشابه اجزائه

المفرد ما يتم به صح

مطلب قولهم حب رمانك

الابطين ه

في اسم الكل

ان تشابه اجزاؤه في اسم الكل والا اولى هو ما تشابه بنفسه جزؤه ولكن ان تجعل
تشابه بمضارع المفاعلة ومسندا الى ضميرها واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالابوة
لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء وعلى القليل
والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء وان لم يقصد يلتزم
التاء قوله طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد واما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه
يمكن المناقشة في كون التثنية للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد
الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة والكلام في التمييز
عن ذات مذكور فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان الشارح
اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان
التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت المرة منه او النوع وليست الفارقة
بين الجنس والوحدة فلا ينافي في كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل
والكثير من انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة
في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على
سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك
الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا يطلق على العارض
الا على الفرد الاعتباري الذي يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة
الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره ان يورد التمييز
على ما فوق الواحد قد جاوزته التثنية كيف والجمع اذا قوبل بالافراد
يراد به افراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المص لم يجوز

في قصد

حقيقة الجمع خ

في قصد التعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا على الانواع صرح به في
ايضاح المفصل ويؤيده انه لو لا المراد بقوله ويجمع في غيره جمع صيغة الجمع
لكان مستغنى عنه الحكم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد جمعه جمع الجنس
والتحقيق ان المراد جمع الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان
كان ان المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير
العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلق قوله او المميز
ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة
وكانه اراد والاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني
بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا و
المتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة
الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير يفرد وان كان في
المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هاهنا
للتراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين وان احدهما متعلق بالتمييز
والاخر بالمميز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال ان
عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف
والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز
وفي الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة الاضافة اي التمييز
نكرة معروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير معروفة الا ان
يراد اليوم العشرين من رمضان فالمكس سوق كلامه لا يساعده قوله
او من غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفرع اسم
خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم

حديد وامّا الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان
ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز
نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني
فتأمل **قوله** لكن لما كان الابهام في طرفي النسبة يستلزم الابهام
فيها الابهام في طرفي النسبة يستلزم ابهاما فيها برفعه ايضا الثاني مع التمييز
الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف
وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل
زيتا فان النسبة ايضا على ابهامها فتشكل من الكلية الا ان قوله الابهام في طرفي
طرفي النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه
يستلزم محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر **قوله** وكذا كل ما كان
فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست
بشبه جملة بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة
والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يختص اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكر تمامها لكي
جملا رجاء ان لا يخفى على نحو كذا وكذا في قولك حسبك زيد رجلا حسبك
رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز
من حسبك لا من حسبك زيد **قوله** ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي
الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من
المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم





يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فما اعجب
فعله وفي القاموس وفي قولهم ولله دره اي عمله فقول الشارح اي لله
خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة **قوله** ان كان
ان التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لرفع
ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح
جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هاهنا
صار من منطقة ان يكون قوله والا مثل ولا طاب زيد نفسا فيبطل به
قوله لمتعلقه فقيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في
التقسيم لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان
الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم
الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز
لا يكون محتملا الا لكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم
كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد
الشرط والجزاء فتدبر وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس
فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه
بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت
فيه بمزيد فضل يغبطني اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المص بحيث
لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير قوله وتأويل لكن جعلته من خصائص
شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لحسبته من اعجب العجائب **قوله**
بان يكون تمييزا يرفع الابهام فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات
المقدرة وكأنه اراد رفع الابهام عما يبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله**

لكن لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة دون
عين زيد قوله الى الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على
المتعلق بأنه هي حتى كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد
الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو
الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما مر قوله فيطابق التمييز فيهما اى
فيما جاز انه الظاهر ان الضمير فيهما راجع الى القسمين المذكورين فيبقى حكم
ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلفوا في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا
يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا واجدادا له والمراد بالاجداد
ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس بهذا ينافي ما سبق من ان تثنية الجنس وجمعيته لا يختص قصد الانواع
بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف
بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما التحمل نسيانه بما شيد
من قريب بنيانه قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل
كانت اى كانت الصفة مطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب
انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعل فاعله فاعلا معنى وكان
وجه جعله فاعلا انه بتأويل ثبت الكسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر
فاعلا معنى بهى او بهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج
الى الثبوت قوله ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني ان الطبق
يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق
الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب
ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ويكون المتبادر منه المصدر

هذا اخر

المضاف

المضاف الى المفعول المبني له قول ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى
للاقتصار على كونه بمعنى المصدر مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق
قوله وان احتملت الحال اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال
في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان
يقع حالا قول لكن زيادة من فيهما زيادة من في التمييز عن ذات
مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن ذات المقدرة اذا كان لما
انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون
من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميز كم
فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم
يخصهما بهذا الحكم فتأمل قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من
يؤيد احتمال من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله
على عامله ان كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة
اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله
اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول لا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعني
ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب بمضمون هذه
الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض
عيونا فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن
نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والانتقال او فاعلا
لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء فمن بنى الكلام على تضمين المثال
فضمان تصحيح الكلام عليه قوله وههنا بحث ليس البحث واردا لان

سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل
المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا
حقيقيا بالبرد انظر بازا انا خفي من الوجه قوله على ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز اه قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى
وليس ههنا احتياج الى تاويل نحو فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم
التمييز عليه وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المحشي قاصر لا انه بالفعل
مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد الفعل او شبهه
كما هو المستفيض من كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله
وما كاد نفسا قيل الرواية الفصحى وما كاد نفسي قوله المستثنى في المصادر
ان هذا الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين
ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره متضمن مرة في الاجمال
ومرة في التفصيل هذا ويمكن ان نقول بالاستثناء جعل المستثنى منه شيئين
قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله وما كان معلوميته بهذا الوجه
الغير المحتاج الى اخره يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فيه رأى الرضي المحقق
حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن
المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل
فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك
ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر
او مثلا وبا قوله من متعدد اي من المراد منه بان يكون المستثنى
قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا من حكمه

مطلب المستثنى

لا انه ان اريد مح

اي الصحيحة نخ

فلا يكون تمييز المقعد عنه

ما صح يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد
اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاء القوم سوى زيد
فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد
المخرج عنه زيد واجيب عنه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب
على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم
المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه
ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد وبان تريد بجميع المتعدد
وتنسب الشيء اليه جملة ثم بالاستثناء الاخراج عن النسبة ولا تناقض
لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصد النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد
وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري
تحقيقا الا اطالة والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ويمكن ان تجعله تفصيلا
له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا
وكونه متعددا باعتبار التقدير بان تجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد
الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تاويل الاجزاء ويمكن
ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا
نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون الا
المنقطع الا بعد الا وغيره بيد مضافا الى ان مشددة قوله
في كلام موجب اي ليس بنفي اه هذا هو المعنى الاصطلاحي

قيل مما يخطر ببالي ويجب الاعلام ان المستثنى داخل فيه
خارج عن المتعدد عندي
مخرج عنه عندك فلا تناقض م

فتأمل صح

بيد كغير زنة ومعنى يقال هو كثير المال بيد انه بخيل م

للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون قوله بان يكون تفسير لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب
المستثنى وسمي ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا
مطلق الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب المستحق لوازمه لا لكونه نائبا
مناب المستثنى منه فلا بد من قيد تام ليتم المقابلة قوله الفعل المقدم
او معنى الفعل بتوسط الا نقضه المصنف بتوسط القوم اخوتك الا زيدا
ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجوازه ان يكون منصوبا
قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما
اعاده في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد
الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب فقدمه ليشارك فيه المعطوفين
على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد
لا يقال نقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب
النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني
القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى غير في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد
وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده
بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله
او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غير اشارة الى ان هذا
القسم وما تقدم تداخلا وتم تقييد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم
ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله اي المستثنى
منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا كما
ينتصب المتصل واي ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا

وهي

وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون
لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة
بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن
حمارا لم يجئ وظاهر النحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال
الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى
المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق قوله في الاكثر
متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه مفرد كان او غير مفرد نحو ما جاءني
زيد الا عمرا قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير
راجع الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس
وانما قلنا الى البعض منكر لان قوله فيما بعد او بعض منهم وتقلله عموم
النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض
بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى
البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله
وهما في محل النصب على الحالية الاصح ان خلا في تقدير زمان مضاف
الى زمان خلا زيدا كما في قدوم مسافر فيطابق في المعنى ما خلا قوله
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لان الانسب ان يجعل المستثنى
المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب قوله خلو زيد وعمرو
وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا
صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون تقديره خلو زيد على ان الضمير راجع الى الجائي او لجائي
او البعض قوله اي خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله

وقت بما ورثتهم والاوجه الاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير
ما خلا الى لى في ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل
من الفعل آه لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون
زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات
لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه
فلذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر ثم لو جعل زيدا حالا فاليه المجي ويكون
التقدير ليس المجي مجي زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم
قوله ولا ينصرف فيها ولا خير لا يكون الا خيره مما يكون وما كان ولم يكن
قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا لا فعلا في
الجملة بهذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب
بعد الا ولا معنى لان يقال في محل وقع بعد الا فلو كان لكلمة فيه في يجوز فيه
كما نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدلا عن قوله فيه بدل البعض عن الكل
ومما يقضي منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى
بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية
لا يخل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير وزاد
على انه صفة للكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان
يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسختين في المعنى لانه لا بد
من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون
مسندا الى صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال
المستثنى هو منه لا يقال احترازا عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول
تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف في قوله صفة
للكلام

ما عدا الخ



للكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام قوله ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ
عادة المص الاستثناء والتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر
لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقدمه
اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم
والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما
وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة
في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على طبقه فيما سبق فلم يحتج
هنا الى التقييد لعدم كونه معتدا ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما
يتصور فيه البدل ولا يتحقق في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل
ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يكون الغلط
في الاستثناء الا ان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد
بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان الشارح قد ذكر في قوله ذكر المستثنى منه
ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم
ولا بد في هذه القاعدة من قيد بين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما
ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم
الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين
يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف ذكر
ما في اعراب المستثنى وجاء هذا القسم قوله واعراب البدل
بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب

مطلب اختيار النصب في المستثنى وجواز البدل ولم يذكره اكثر النحويين

على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان ثلثة عامل الرفع والنصب والجر
فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان
المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب
بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله
على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه
انتقل الى المستثنى بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله
الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى
قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل
الضمير المجرور به ويمكن ان نستغني عن هذا التكلف بان نجعل المفرغ وصفا
للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله او ان نجعل المستثنى مفرغا
عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي — اي المستثنى ح
والحال ان نجعل الواو للحال ويمكن ان نجعله للعطف ونجعل هو عطفا على المستثنى
منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى
والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير
الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد
الكلام الا ان يستقيم المعنى فيصح عدم الذكر في الموجب نحو قرأت الا يوم كذا
قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو
مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا
من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد
الكلام فائدة صحيحة ويمكن ان نقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من

من



من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف النفي على ما سيتحقق قوله ضربني الا زيد يحتمل ان يكون
فاعل يفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم
لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة
المعنى بل انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل
وضع الشيء في غير محله قلت مآل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل
في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه
اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة
النحو قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب
اللغة على المتأمل في بياننا ومما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا
ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه
ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان اي دوام
الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي
عام فمعنى زال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام
الثبوت قوله لان النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يوجد بنفي
النفي الا الاثبات ثم قال معنى قولنا نفي النفي اثبات انه يستلزم
للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل
الاثبات لا يتوقف عليه فقد تعقل قوله فيكون المعنى كان زيد دائما
ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي منذ قبله قوله او يحمل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال اشترك
فيه جميع الصفات المنفي بلته الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من جملة

(هامش: نفي النفي اثبات)

منقلابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار
البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان
النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل بر تذكر
اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب
ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا احد
عشر درهما لك الا درهم فان لفظ عشر له محل قريب هو النصب ومتمنع
حمله عليه على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع بحمل الى اختيار البدل
على الموضع اختيار افوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر
في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا
لا يهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا
ثم لا ايهام فيما جاءني من احد الا زيدا وقد يقتضي خوف الايهام الى امتناع
النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل هنالك عن اللفظ
ايهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله انما وصفه به
لئلا يلزم الاستثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم الاستثناء الشيء
من نفسه لا ندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين
على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاق بعد الاثبات قيد من
ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع زيادة من الاستغراقية
بعد الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على
اسم الشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل .



لا احد فيها الا عمرا ولو ابدل عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من
الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا تقدر ان ذهب
بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع اليه وبعضهم
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان
توجيه لا يقدران على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى
المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملتين بل يوهم
جواز التقدير بغير عاملتين قوله فعمرو مرفوع الخ النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ والخبر غلبت عاملهما لكن ينبغي تقدير غلبة اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر المقدر
الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت الاسم المبني الاول المفرد
المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل الاسم لا جائز نحو
لا اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه
ويقوي حرفيته حاشاي بلا نون الوقاية وعدم دخول ما المصدرية
عليها الا على الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف
ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ والافادة بعد في قوله بعد حاشا
للتصريح باختصاص قوله في الاكثر قوله ومعناه تبرئة المستثنى الخ
فلا يستثنى بها الا ما نسب اليه سوء قوله برئ الله يعني فاعل حاشا
ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق
بالفعل المذكور واضافته الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة رر

تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المقدم اي براءة المجيء
زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء والشفاعة بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل
اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف عليه
على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد
قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول
واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا في عرفه **قوله** فيدخل ما جاءني رجال
الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل
اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور اي منكر لا يعرف باللام يشعر كلامه
ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو
احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح
فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول
نحو ان الناس الا الذين امنوا لفي خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح
جعله صفة لان غير لا يصح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله**
نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة في الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد
المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا معنى
**قوله** ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المص في بيان هذه القاعدة
اذ لو كان مراد المص بقوله كي حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت اليه المص
حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده
انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيده غالبا وتسامح في حذفه
فان قلت قد التفت المص اليه اي الى الصفة في غير جمع محصور حيث

قال



قال وضعف اه قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين
الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة
فيه ضعيفا والتفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا
ذلك لكان قوله وضعف في غيره مستغنى عنه لان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء
**قوله** وبتعذر الاستثناء لعدم دخول الالهة في الله بيقين فان قلت ما ذكره
لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر
الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول
بيقين افاد الدخول بشك فافاد جواز ذكره المص وفيه نظر لان عدم
الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل
اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء للايجاب لحمل
على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي
هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى وتصرفاته ووافقه الرضي ورده ايضا
بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه لم يشترطه البدل
عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء **قوله** لان التعدد يستلزم المغايرة
لان التعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله
لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار كون المجموع غير الله ولا يخفى ان المتبادر
من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فنقول لنا
رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره
وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف
الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود

الآلة يستلزم تحجر كل منا فلا يكون شيء منا الله ولهذا ظهر انه لا يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن التأمل قوله ان الفرقدان ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى بشذوذ اذ ان اقتران الاول في قوله الا الفرقدان بشذوذ ان اقتران احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكأن المص اراد التنبيه على ان البيت مما لا يتحاشى فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الا صفة فيه شذوذا او لكان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شذوذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي الا يكون الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا هذا فافهمه من الله تفضلا قوله وعند الكوفيين انه يمتنع في نصبهما على الظرفية خلافا للكوفيين فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا الجر وذلك النصب على كونهما ظرفيين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبهما على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصب بناء على موصوف الذي هو الظرف قال [illegible] الرضي ما نقلوه ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر من الاستواء فصار بمعنى الامكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فيقال انت لي مكان

لو الوحش

خذه

سوى ح

بمعنى المكان ط

عمرو اي

خبر ان واخواتها

عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء قوله وتستعمل اي اخواتها وسواها لم يبينها المص وذلك ان تجعل ضمير وتستعملها الى كان واخواتها لان كان التي تثبت بها الخبر لم تعرف بعد قوله والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في حد تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني المراد يشترك مع الخبر في الاحكام التي تقال لا في جميع الاحكام لانه لا المبتدر بعد ذكر احكام شيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا صار للانتقال الى ما استمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلان المفيد للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلق كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله ويتقدم على الاسم حال كونها معرفة

ما كان يجيء عليه ان الى لغة خبر المبتدا لا يختص ذلك بل يتقدم نكرة مخصوصة (معرفة) — مخصص
ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان
الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي فلا بد
من تقييده ويمكن دفعه بان المص انما جعله حكم خبر المبتدا المستثنى عنه
كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام خبر المبتدا
وانما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من
احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين
الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذا اذا انتفى الاعراب آه **قوله** ويحذف
عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق
خبر كان واخواتها بعيد لفظا وقد سبق ضمائر ترجع كل منها الى خبر كان واخواتها — الى بيان
ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس قيدا له
تخصصه بكان **قوله** في الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان — راجع لكان
او اذا لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود وكذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو
ان لا يكون المحذوف مفسرا كان خيرا ليكن الخبر فانه يجب الحذف ح ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتغيير — كرمن حذف كان
الاول مستفيض والثاني ما يقض **قوله** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص — الى الجملة ح
في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف المذكورة لانه لم يرد
بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه بتغيير الشارح
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها **قوله** وهو ان يجيء بعد — وهو ان يجيء بعد ان الخ

ان

ان الاسم ثم فاء بعد الاسم فقيل هذا منقوض بقولك السير كما تسير ان راكبا فراكب
وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق
فيه ان راكبا فراكبا لان المبتدا فيه تقدير السير لا كان والمعنى المبتدا در — لا فراكب نح
ان تسير راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان الاسم
وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر **قوله** اربعة اوجه اي — مواضعه نح
الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعه
بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان
المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وتبرتقي عدد الوجوه
في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج ضروبها **قوله** اي ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا الى
الظرف اي فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد
المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا الا انه لا يفوت مقصود
المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وان
يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر **قوله** فكان جزاؤه خيرا
اي فقد كان لانه لا بد للماضي من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل
الجزاء لا بد له من الفاء والشرط المذكورة في خبر الحذف والحكم انه ليس
مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب
فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان احتمالاتها خروجا عن البحث

(margin: اي اذا كان قتل بسيف فقتل ابعد بسيف)

[illegible]

وللاما تقريبا كما شاع في نظر الناظرين قوله اي لان كنت منطلقا انطلقت
رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه
التركيب بل اختلافا في معناه لانه وان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب
ماضوي والقاضي بما هو الحق الاستعمال في قال الشيخ الرضي لا اري قولهم
اي قول الكوفيين بعيدا لتهم الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى
فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت
ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع بمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت
بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفتخر والكوفيون مستغنون
عن ذلك فيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق
بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله زيدت لفظ ما
بعد ان في كل موضع عوضا منها يدل على ان لفظ ما زائدة وفيه بحث
لانهم لم يعدوا اما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي
ما في حينئذ ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عنه كان
وموجبا لكونه فما غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول الكسر
الشيخ الرضي دارق بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان
وجوبا بلا تغيير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت
بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلق بالكسر لم يأت
منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان

اي تفتخر

مطلب
اسم ان واخواتها

وهو ظاهر

وهو ظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم
لها فلا بد من بيان ان هذه مترتب بيانها في قسم الحرف قوله المنصوب
يريد المنصوب لفظا او تقديرا او الاكمل يكون التعريف جامعا ومانعا قوله
اي لنفي صفة الجنس وحكمه ولا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى
تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله
وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس
بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس ويمكن ان تبقى صفة
الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة
الرجل فكأنك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن الشره منه في
كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع
كثير جدا والاولى ان يقال لكان المنصوب من اسم لا تخصها باسم فيما
بينهم ولكان المنصوب ابهم بالبيان قد يجيء ذلك لابيان هذا الاسم
وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص
باسم ولا يبعد ان يقال تعريف لما سبق من ان المنصوب منها اخل قوله
خرج به ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية او
او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه ذكر
الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج بها لا محالة فيكون خروجا بقوله
يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه
بقوله يليها وكأنه تكلف ليصح قول وهذا القدر آه قوله او شبيها به
هذا مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب
عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة

المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي
الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اي لا عاصم من امر الله ولا يجوز كون من
امر الله خبرا لان المجرور بما هو صلة للشيخ لا يكون خبرا عنه الا اذا كان
المبتدا مصدرا كما في الاول قوله لكن لك على النسخ المشهورة من
سننه الثاني هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام
لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق
انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين
ما ينصب به غير مستحسن وقيل بتنوين لانه ليس بتنوين التمكن المنافي
للبناء وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في المعنى المعطوف والمعطوف
عليه فيضاهيان المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف
الحرف الذي يبنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا
بالياء وتقديره قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اه اي الاضافة
الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا
اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب
بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها
كما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وعلى التعريف ايضا بانه غير جامع قوله بفيعل على وزن حيدر
وهو الفصل بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل

قوله

قوله ايراد حسن لحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم
مقام المثال والمأول بالصفة المشتهر بها مستمرا واجب الا ان
تنوينه فيما اذا أول ووقع في مكانه من التنكير فلهذا جعل حذف اللام
مقويا له قوله اي فيما كررت فيه لا لا يقال يصدق على مثل لا رجل
في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب
ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الا خبرا واحدا
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور
يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة او كون العاطف لعطف
الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانا نطلب التوجيه يزيد بك
في ارشاد تفصيل الوجوه ستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة
نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف ولم يقل
وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة
في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول
لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من الامرين الا بالله
ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل ممكن موجود وان فسر
اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطلع على باطن الامر قوله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه
ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى
ان يقول وخبرها بالله قوله محلا على لفظ لا بانه حركة حركة الاعراب
او محلا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب وهو النصب

ك لا حول ولا قوة

وبعيد وهو الرفع بالابتداء قوله فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون
لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير والتنكير ولا يجب الالغاء
في مثلهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا لاولى وجه
ضعف اظهر مما ذكر وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة
اذ ليس ههنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا اسمها وانما
(في الاسم لا بمعنى ليس)
قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعّف ضعف الاول اشارةً الى
ان الظاهر ان المص ضعّف رفع الاول في الاستقلال ولا يلزم من ضعف
توجيه الضعف اندفاع الضعيف في الاستقلال فان مداره على كثرة المنع
وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل وانما خص لا لبيان
ان الهمزة لا تغير عملها لان لا اشد تغيرا في الحال مع العرض والتمني
فانه ليس المعنى في الاحاد اشد به على نفي الماء وقع الانزول عندنا على
نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي
ان يتعرض له في الشبيهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة
اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل
وخلاف السيرافي من حيث كون منعها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز
حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
لمعنى الا اغلام اعني اعلم اولانه لما كان تغيرها لدخول الجار فيقال كنت
بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجي بلا مال بالبناء
على الفتح نظرا الى اللفظ كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام
حينئذ الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة

ومنع



ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ
والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها
دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيداً تكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة
العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الدار فتكلف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا آخره يدل على الحصلة بتثبت المحصلة المرادة التي تحصّل
تراب المعدن والتقدير تثبت تفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني يعني
المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام لا وهو خرج منه الاحاد
ماء باردا فان باردا ليس بنعت اسم لا المبني فانه نعت لما لتابع
اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني المعهود اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير
لا وجه لجعله اي جعل قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والا
ظهر ونعت مبني اول مفردا يليه ولكن ان يجعل مفردا حالا من ضمير في
اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا لكل عامل يليه ويكون
التقييدات كلها للموضوع قوله اي حكمه الاعراب لا خبر الاول ان
يقدر فيجب الاعراب قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زائد
في كلام الشيخ قيد بين والصواب ما ذكره المتن مطلق اذ الكلام في
العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا
(لانه معرفة)
ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز
العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد

ونعت اسم لا المبني

بعض م

البناء ح

لافراده لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام قوله ولم يجعل في حكم المنفصل
لفظة الفصل اه لافادة الا جعل لفظة الفصل بلا يكفي في منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد
وهو ضعيف او تم ولكن وجه فصل كثير وليس على حرف واحد الآخر فان
قوله حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز
البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في نحو ابا زيد به الاسماء
الستة الا ذو فانه لا يقع من الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي
فلا يجيء في هذا الحكم من الاسماء الستة الا الاخ والاب قوله وحذف
النون في نحو فلا مجيبين اراد بنحوه المثنى والجمع قوله يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه
جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل
لا اباله ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا يحصل له
اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيق هذين
التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف ولا
فرق بين التوجيهين في الامال واما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى
المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتوزيع متوزع عليه
لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركة تارة الى مثل هذين التركيبين
وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى
تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه
اشارة الى ان التوزيع في الاضافة زائد على اصل المعنى وح لا يكون

قوله

قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يشعر من كلام المص بل زائدا
عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج
الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا
فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات الكلام
وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة
في خصوص معنى الاضافة لان الاختصاص تحقيقي والاختصاص المستفاد من هذا
التركيب تقديري وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه الظاهر قوله لم يجز تركيب
لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب
لا لانه ليس فيه ما به شبه المضاف حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لا ضاربا في
اليوم مع مشابهته للمضاف الخ لا ضارب اليوم في اصل المعنى لان الا
ضافة في امثاله بمعنى في قوله لفسد المعنى قال المص لانه لو كان
مضافا لزم الرفع والتنكير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه
لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التنكير
والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم
يتنكر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه
بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان الخليل اعلى
كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء
النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين المخالفين ولا يخفى بعده من العبارة قوله ولا يحذف
الا مع وجود الخبر كما لا يحذف خبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة

ويمكن ان يراد بقوله لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية ما ولا
جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله
راجعا الى عاملية ما ولا فيستغني عن النكتة في الاقتصار لانه يستلزم جعل
الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية ~~على لغة اهل~~
الحجاز والخبرية متلازمتان ثم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة
لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه
وتأخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
وليست ان النافية بل التي تزاد مع ما ولا المصدرية ايضا قال الرضي الظ
ان زيادتها عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالنفي
على النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا فخلافا ليونس متشبثا بقوله
وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من جعل
ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دورا ان
منجنون قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر
نحو ما عمرو زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله فما منكم من احد
عنه حاجزين قوله فلان العامل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية في
موضع العامل قوله اي حكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر
لان خبر ما لا يكون الا بالباء والزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النفي
ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه
بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعدا في تقدير بل هو قاعد واما الرفع
فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف

على

ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار صح

لا البصريين [illegible]

نحو ما زيد او ابوه ضاربا

على سبيل التوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي الاسم
المشتمل الخ جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج الى اخراج
الحروف الاواخر التي هي مار بيد الكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر
متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد
اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخر وجزء
اخر لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة
وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة آه
فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء
ايضا نحو غلام اي القوم ولم يقل ومحلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله
واما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج
الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للمعنى الغير المذكور وعلى هذا
ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيه
المص فمن وضع الظ موضع المضمر لمزيد التوضيح المط في مقام التعريف
قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامة
اعم منه ومما هو شبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه الى احتمال
ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه بان يراد بما نسب اليه شيء اعم من
ان نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو
شبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من
حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض بنحو
المجرور في مثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالعلامة
المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان الحيثية ما اشتمل

مطلب المجرورات

[illegible]

او هو مختص بالكسرة كشف

لا يخفى ان جعل المضاف مصدرا ميميا بعيد كل البعد

[illegible]

لا يخفى انه يلزم ... المضاف اليه ... اسمية او ... بغير ...

على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما في تخفيفه
كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك مذهب سيبويه كان اختياره ليصح قولهم والجر
علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف **قوله** فالتقدير اى التقدير المخصوص
وهو تقدير الحرف مرادا والآن التقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت
يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى ان يقول والارادة شرط له آه **قوله**
اى مثلى يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى لازم معناه فلا يرد ان الواجب
ان يقول بجرد اعن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ
**قوله** تنوينه او ما يقوم مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان
لحقه في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج
بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب تنوينها
لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يكرم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام
ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة فانه لو كان فيه تنوين
لسقط لاجل اللام **قوله** التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا لمنع
الخلو اذ التخفيف لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر من هذا التعريف الآتى قال المتبادر
لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم
من التقدير حقيقة او حكما **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه
ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه
عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال
نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد
تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا التخفيف للفظ المضاف
فتنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ **قوله** علامتها ان يكون

قدر



قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور السائر في مثله تقدير ذو لكن تقدير العلامة
اجدر معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل آه والشرف **قوله** في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجة الى ذكر
هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة ان
يصدق على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله**
والحاصل اى حاصل البيان في هذا المقام **قوله** واما اسد والليث الاسد
ان اريد المساوات التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل
بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساوات في الاستعمال بانما يصح
استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص
والمباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغى ان يقيد عبارة المص
فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس
المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا بجنس
في ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل باضافة رجل
مطلق لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة
من رجل بل يجب من رجال الآن يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اى مائة من هذا الجنس **قوله** فنحو كل يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية
والظاهر من فيها خال عن التكلف الآن ائمة العربية جعلوها لامية
ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة
بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه

عدم الحاجة اليه في مقام البيان مم كما لا يخفى
لا يخفى ان المراد ببيان الشرط بيان امتناع
اضافة الاخص مطلقا ضمنا اذ لم يفهم امتناعها
من ... ... منه

... البيانية بوجود ... التصادق ...

ليس بشىء لانهم اختلفوا في اضافة العدد الى
المعدود فقيل لامية وقيل مبينة واختار
ابن مالك الثانى فتدبر ... هذا التقييد ...

ويمكن ان يقال يوجد فيه الاصالة بمعنى المشبوعية
وان لم يوجد الاصالة بمعنى المقابل للنوعية
كما في فضة خاتم فليتامل ... منه

قيل لو اكتفى في الاضافة البيانية بمجرد صحة البيان
ولم يحمل بل يجب ان يكون المضاف اليه اعم من المضاف
لجاز اضافة الشىء الى نفسه وان لا يفيد الاضافة
المعنوية تعريفا ولا تخصيصا وذلك باطل ولذا
شرطوا اعمية المضاف اليه في البيانية ولما
لم يوجد الاعمية في الامثلة المذكورة حملوها
بمعنى اللام لان العام ثابت للخاص ومتصل
به وهذا هو الداعى لما فعلوه فتدبر
... منه
ولا يخفى انه ... تام فافهم

قوله والتحقيق آه وهم وجهل مركب منه لانا نسلم قطعا ان اضافة الحدث الى الظرف لا تتوقف على تنزيله منزلة الفاعل ح
واسناد الحدث اليه فقوله بمعنى ضُرِبَ في اليوم كمعنى ضرب زيد باطل ايضا لظهور انه مصدر ضرب زيد عمرا في اليوم
فاضيف الى الظرف بعد حذف الفاعل والمفعول من غير اعتبار الاسناد اليه اصلا كما لا يخفى فكيف يكون مثل ضرب زيد
بل انما اضيف اليه لما بين الظرف والمظروف من الملابسة والاتصال والاختصاص كما ذكره الشارح كرد

متناول للمتعدد على سبيل البدل **قوله** قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
رد هذا الكلام ظاهرا اوقع اول من وقع فيه تلك التدبر وتبعه كثير دون
المتعلم زعمة التقليد عن التفكر والتحقيق ما اداه اليه التمسك بحبل التوفيق
وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه
ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون اللام وليس هذا
العوج جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اي ضرب واقع في اليوم الظاهر
ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم الخ ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس
صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة قول المص وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة
مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرف بالمضاف اليه
قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف **قوله** قلنا ذلك لكن ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد تبع في ذلك
الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين
اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولتقدم على اللام من الاول فان المراد
من اللام مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللام من المفرد
من غير استقلال اللفظ فيه مستفادا من القرينة و وصف اللام بما يوصف
به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة
العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق
كلام النحاة **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل ونحو وشبه وغير
ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير

صفه اقول يريد الشارح بيان ان في اليوم ليس ظرفا لنفس الضرب وان كان متعلقا به بل هو ظرف لوقوعه لا بيان انه صفة للضرب بتقدير واقع حاصله يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح بيانا لحاصل المعنى لا تقدير الاعراب

اشارة

١٢٦

يمكن ان يقال يجوز ان يكون توصيف وصف الاول فيما يعلم ان المقصود الاشارة الى معين **قوله** او لم يعلم ان المقصود عدم الاشارة الى معين

اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة للتعريف فيهما مع ان
الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخرين بان يجعل
واحد من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي به
بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يختص في بعض الاعلام بمفهوم خاص
لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان
يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما
ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهار اوصافه فبيانه لتنكير العلم تطبيق
للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير
نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع
لغير معين فان العلم بهذا الاستعمال لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين
ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده
من التعريف جعله في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده الاظهر ان المراد بالتجريد
ارادته بلا تعريف **قوله** وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص الشامل التخصيص في المعرفة وهو
خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في
النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا **قوله**
ولو اضيف المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال
فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة
**قوله** وربما جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه الخ

ان المجعول علما [redacted] هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما لا يخفى
انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم من غير جعله علما تحصيل المجموع علما تحصيل تعينه
تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل تعينه بين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب
بان جعلها علما في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع
جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس
فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام
الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر قوله واما استعماله
فلم يثبت [redacted] من الفصيح ومن ترك اللام ابدا والاخر الاوضح فلانه ما ثبت
من الفصيح قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي
سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي الخيرة جواب السلام
ويكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية
وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلثة فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب
التنكير الا ان يقال الثلثة في الاصل صفة الاثافي وكان اصل التركيب
[redacted] الاثافي الثلثة فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من
المستعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز
دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر
فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم
قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد [redacted] فليكن المراد مصارع
البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل

ان يكون

ان يكون ص

ان بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن
المثال بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول
دائرة على ارادة المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضافه
فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية
قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية
او المصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به
وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة
اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال
زيد ضارب بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره
عمرو قوله الا تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا الحكم انه يجوز انما تفيد
تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا فالاولى ان [redacted] يقول اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا
تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى اه اشارة الى فائدة لذكر قوله
في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل
وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال
انه ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان
بعيدا فلعل الاقرب ان يقال او لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر
الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية
التعريف او التخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء
كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه

ولا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلام بمعنى
لا يتم على مذهب الفراء وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك
بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ياء الضمير قوله
واضيف القائم اليه فقيل بعد تشبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فرا لقوله في الاضافة اللفظية [illegible] مثل مار وجه في [illegible] الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت
ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد
ان المشار اليه بتمام قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء
لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع ههنا ما ذكره
اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف
والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف
والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
قد عرفت دفعها هو الاحق بالاعتبار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب
زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا قيل
كان الانسب تقديم هذا قيل افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف
انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح



جملة ح

بوقوعه له محل نصب شبيها بالمفعول ح

اول من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي مقدم على
الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المص قوله
واما لما وقع في شعر الاعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس عشرة قبائل وتفصيله
في القاموس قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف بمعنى ضعفه
الغير اي فلم يكن موثوقا به يستدل به ح لا يتجه مصادرة قوله لما عرفت
يعني امتناع [illegible] الضارب زيد متقرر لجث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان
كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا شوب للمصادرة
قوله اللهم الا ان يقال رد رأسا ضعف الواضح لوضوح كمال بعده
عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال من كونه
من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا ح
نظايره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه
ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه يحتمل المائة
الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على
المحل قوله او من قبيل الثلاثة الاثواب وح يكون وجها آخر لضعف البيت
قوله وعبد ها راجع في اضافة العبد الى المائة هزيمة مدح للممدوح
فانه يهب عبدا يتبع عدد مائة من الابل لحد ثيات النتاج مع اطفالها
وهذا اكثر من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد
قوله يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله
واما لانه قاله عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا
للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بما علام لا يكفي
في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضمه انتفاء ما يحذف

لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد ح

آخره

من المضاف اليه للاضافة كما في لحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار في
لحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما
انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل
وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى
الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالوجه المختار في لحسن الوجه وجهان الاول انه حمل ما هنا على ما هو متعين
فلذا اطلق الحسن العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في لحسن الوجه
من لحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور
انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الترمانيني والمبرد
في احد قوليه والزمخشري قوله فمن من قال اي في قول من قال جعله
بتقدير المضاف لان لجواز هو قول فيكون ظرف الاقوال ويكون
بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر انه في بعض عنده اي عند من
من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اصلا اي فائدة قوله
فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من
وجه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اي لمحموليته على ضاربك فالحمل
فاعل المفعول له كانه غفل من قوله حملا على المختار فافترقا ديل
اي هنا تحقيقا قبل الاشارة منشق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون
مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار
حرف تنوينها متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا فانظر بالتامل
الصادق قوله ولم يكن الضارب زيد عليه اي قبل تنبيه عليه

انه لم

الظاهر قياس الفراء فتدبر

انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب
زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذا
الاشتباه عدم التامل المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على
الفضلاء المميزين فاضافة ضاربك يحصل بها التخفيف في المضاف
والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه
في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويتضح
من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في لحسن الوجه لمشاركتهما
في تخفيف المضاف اليه بالاضافة وبقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف
لا حاجة الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل
المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان [illegible] لكل من
هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر وفيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع
معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام
هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت ظرفا
للجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال
الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يتعجب
منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتخب ما كتبه في هذا المقام
من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون
تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحمقى

وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس
او اول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الجنة الحفاء في الصحاح
الجنة واحد حب الحنطة ونحوها والجبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت
بهذا او انا وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجارى السيول ومواطى الاقدام
قوله جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنكي وقد سود في قوله
حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات
لابد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به
ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله والجثة في
الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة
في العموم ان يكون مدلولاهما كليين متحدا افرادهما سواء كانا مترادفين
او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا
والاظهر الاوضح لا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر
وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم [illegible] اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم
وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه مع نحو كل الدراهم
وجميع الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله فيكون ذكر الاسد واضافته
الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف اليه بالاضافة
اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف قوله
بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم
الفائدة ويحتمل ان يتعلق بان مثله اى الاسم المماثل كليث واسد
بخلاف كل الدراهم وجميع الشيء فان الكل ليس مماثل الدراهم

والعين

~~وجميع الشيء فان الكل ليس مماثل الدراهم~~ والعين ليس مماثل الشيء
بل يختص بالاضافة قوله فانه اى المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي
او غيره والبه اشار بقوله سواء الخ قوله واما اذا كانت للجنس فيهما
فلا تمييز بل الجفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والجفاء انما جاء من
جعل الشيء مثلا بمعنى الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء
في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء ههنا بمعنى الموجود في الخارج
كما هو عند فاقد فالعين اعم بلا شبهة فتدبر وتفصيل ما يزول به
الجفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث
هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الشيء
فانه لا يصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد
فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي قوله ويرد على
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز وكرز اسمان لمسمى واحد اى التوارد فلا يخفى هذا الحكم بل كان
متوجها على قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف وكانه غفل المص
عن وروده ثم فاخره اليها قوله فاجاب عنه بانه متناول يحمل احدهما
على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فيتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق
المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى
لا مطلق المدلول فمعنى قولك سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر
ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بالمسمى به فيكونا
من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فائدة

بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها

قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح فينبغي جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح ينبغي ان يجعل المدلول باجتماعه مع الآخر اوضح
سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال
كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من
حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن
الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن
وبرة وابن جابر واخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز
صار لقبا لسعيد من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في حروف
الهجاء احترز به عن حروف الصرفيين ولهذا لم يقيد بيان الملحق
بحرفهم اذ ليس يعتبر فيه حرف قوله واختلف في ان ايهما الاصل في
تقديم مفتوحة الشيء باختيار ان الاصل الفتحة كما من قوله وفتحت
للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل قوله او حكما
لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله لمناسبة ياء المتكلم لان
من الكلمة الحركة الكسرة فلما تعذر التزم للياء التي هي اختها قوله
مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان
الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا
فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله
مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها
لانها لو انقلبت الياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ
الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيبقى الضمة

كما في

كما في لُيّ جمع ألوى على افعل الصفة ربقي الضمة لئلا يلتبس فُعل بفِعل
قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ
الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
قوله واختير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت
للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث فيها هذه المنزلة الكلمات
من ياء المتكلم
من قوله فان كان آخره الفا ثبتت وان كان واوا قلبت ياء
وادغمت فانه كان في آخر هذه الحروف الثلثة الاسماء في الاحوال الثلث اذا
اضيف الى ياء المتكلم فتلك الاضافة الى ياء المتكلم يجب ان يكون على الاحكام
المذكورة في الحروف الثلث غير فاستثناها ببيان حكمها او لمنزلة الاستثناء
من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف الجاز كانت شبيهة اسماء صحيحة
مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو فمي ويجي وداني على ما اجازها
المبرد ويتجه انه ينبغي ان يتعرض لجر داني واني وفي والتعرض بالباقي
عار عن الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه
المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال
قدم الاخ لتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
وصاحبته الاية وانا اقضي منه العجب واراه العجب من كل العجب
قوله يرد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر
الياء فقياس قول المبرد ان يقول في حال النصب اباي قوله
قوله وراي مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية
اوله قدر احلك ذا المجاز وقد اري قدراي قضاء وذو المجاز

مطلب واما الاسماء الستة

وان كان ياء ادغمت ع

مالك ذو المجاز بدار مفعول لاري وقوله وابي
قسم معترض بينهما يخاطب نفسه
نتقول قدر الله وقضاؤه انزلك هذا
الموضع وقد اعلم ليس لك هذا الموضع
بمنزل افسرياتي وترحل عنه عن قريب
شيخ ابيك منه

اسم سوق بَنًا ومعنى أوس أظَتْ وازى بصيغة المجهول **قوله** واجاب الشيخ
بان ذلك خلاف القياس اه على انه يجوز ان يكون مخففاً بضرورة الشعر
**قوله** ونقول اى امرأة قائلة جعل صيغة غائبة مع ان المبنا درس امثاله
فى عبارة المصنف صيغة [illegible] الخطاب وقعاً لما نتج ان الصواب رر
وتقولين واحترازاً عن بعد ما قيل ان حى فيه حذف مضاف اى حم — ما قيل الخ
زوجتى ولنو قال المص ويقال لكان اوضح **قوله** وفهم بالحركات الثلث
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضميرا فصح منهما عائد الى الخبر المذكور لتعين
المرجع فى مقام ترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت قيل اى هذا بحث من غير
المضاف ذكر تقريباً ~~قوله وجاء ابوه~~ ويقال ترتيب اللغات فى الفصاحة
هكذا دلو وحمًا ويد وضبا ولغة ادناها منها هى كمسوا **قوله** وفى صله
عند الفراد دون كماس وعند غيره كمرس **قوله** وكانه فهم المص بالذكر — كفكس مانو
كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص باد التكلم بالذكر فى مقام النفى لان
ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الشمول كان
المناسب اداة حق الشمول **قوله** كالكاهل كتب فى الحاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم
بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع
على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت
جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها وجعل جنس الاقسام التابعة
دون التابع **قوله** والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التى هى اقسام الاسم اى حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية رر
والجمل التى هى معطوفات على ما له اعراب **قوله** فلا ينتقض حد ما

بخروج

بخروج ان ان وضرب يعنى فى ضرب ضرب زيد لا فى زيد ضرب ضرب فانهم — توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول
المص فيما بعد ويجرى يعنى التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها وارى — عطف على جعل ان وضرب من التوابع
ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون من جعل التابع
اعم **قوله** كل ثان اى متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث — مطلب التوابع
فصاعدا او لدفع طريقان جعل الثانى بمعنى المتاخر او اعتباره ثانيا
فى المرتبة بالاضافة الى المتبوع لا فى الذكر والصفة الثالثة فى المرتبة
الثانية من الموصوف وان كان ثالثا فى الذكر واول كلامه ناظر — اى متاخر
الى الدفع الاول وآخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية
فى المرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك
ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب المرتبة فقد
غفل ولا يذهب عليك ان المص بنه بقوله كان باعراب سابقه ان
المراد بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى
فى اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع فى المذكر
لان كل ثان فى الاعراب **قوله** بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب
الواحد بالشخص لا يمكن ان يجرى على كلمتين **قوله** ناشئ كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم اه لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر
فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحم والتاكيد فان القصد
ليس نسبة الفعل الى الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح — او الذم
او التاكيد وكذا لا يصح فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
وأورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثانى باعراب
الا ان قرأ الشئ من جهة واحدة شخصية

سابقة من جهة واحدة شخصية هي الآلية القائمة بالمجموع وليس بوارد ولانه
ليس ثانيا في الرتبة بل لكل جزء يستغير الاعراب من غير تأخر عن الاكثر
في الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى الجنس اعراب سابقة اخرجه لانه
بعين اعراب سابقة لا لجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم
ظاهر في محليهما فقد اتى بكلام لا يتبنى وزعمه على ان حمل قوله باعراب سابقة
يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقة ولا يجعله مقابلا له **قوله** يشمل
التوابع اه مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد
الثانوية في الرتبة على ما عرفت **قوله** الحكم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف الاحسن ان التعريف ههنا للتابع في الاعراب ولم يكن شاملا للتابع
حركة المنادى وتابع حركة اسم لا لتعرض لهما في محلهما ولم يرض بادخالهما
الى هذا الباب **قوله** ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على
تابع انه كل ثان فذكر كل لمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان
**قوله** فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظ التوابع
ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل علم وان المرفوعات ونظائره بتقدير
هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمنع المستدرك
على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بالمستدرك
**قوله** لكن لا ندخل عليه كل يعني لفظ كل مقحم زائد اشير بزيادته
الى كون التعريف مانعا **قوله** والظاهر انحصار الحدود فيما هذا التكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ اوفى باساليب دقائق التراكيب
بل من يلقيه البحر في وجه الماء الصافي الى الساحل من الالى اجيب

على معنى بجنس اعراب سابقة صح

وفي بحث اسم لا

كالمنصوبات

قوله

مطلب النعت

**قوله** النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة
**قوله** يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه
الوصف بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة
قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد من العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل
على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق
ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل
باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث حسن
غلامه **قوله** اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
لا يذهب عليك ان الحجي زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا
القيد من التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليست بهيئة
تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول
في القوم ليست بهيئة تركيبية بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة
لقوله مطلق ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته **قوله** اي دلالة مطلقة
جعل مطلق صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب ح تأنيث
مطلق الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا يدل
في الدلالة على معناه من التاء **قوله** فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها ذكر

في الجنبى القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير
الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى
يدل عليه المتبوع **قوله** وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلاً
منهما يدل على معنى في شئ يعنى ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول
المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما يتوهم
وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التى يجب ان يقصدها
المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح
مجرد اصطلاح نحوى فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثانى
رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من
تقييد مايعادلهما بالقلة كما يستفاد من حرف التعليل **قوله** ولما كان
غالب موارد الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الرضى اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
سيبويه مررت برجل اسدٍ دون جاءنى زيد اسداً حالاً واعترض على الفرق
وهو متدفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون
الآخر **قوله** ولم يكن هذا مرضيا عطف على جملة لما اى لما لم يكن اه وفي
صحته نظر والاظهر ان تترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ **قوله**
رده بناء الرد على انه لا داعى الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل
بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التى ذكرها حتى
يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رداً لان كونه نعت باعتبار
انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اى لا فرق بينهما ان يكون مشتقا
او غيره الا صح الا خصر ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله** في صحة وقوعه

خص

خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلق
لان المشتق بغلبته راجح على غيره **قوله** اذا كان وضعه لغرض المعنى
اى حين وضع غير المشتق يعنى في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
سواء كان مجازيا او حقيقيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة رر
والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد بهذا الترتيب سواء
كان وجوده العقلى او الخارجى وترتب وجود المعنى في العقل
غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار
الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير
الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذى لا يساعده قاعدة
التقدير وبهذا يتبين ان جعل الغرض متعلقا بما باب اللام في الكلام
اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب
ان يكون للمتبوع فانه يصح ان يوضع لغرض المعنى لموصوفا في مبتدا
او ذى حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اى رجل
اى كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس الخ
اذا اضيف الى لفظ موصوفه بحيث يكون مجازا من الكمال في حقيقة
دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك **قوله** وفي مثل
ان رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا [illegible] يصح ان يقع نعتا
يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى
يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفي مثل
مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعت
**قوله** وفي المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى اى دلالة مقصودة

بغلبته

او صفة

اوما هو بمعناه
...

قوله ويوصف النكرة اى النكرة وما فى حكمها من ذى لام يقصد به اى فرد
مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله التى بالجملة
هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة
مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب
ان يكون معلومة للمخاطب حتى ينبغى موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من
النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى حكم النكرة
بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على
وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن
ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف
بالجملة اصلا فعبارة المص خبر والمخ قوله لان الانشائية لا يقع صفة
الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجملة
الخبرية اذ الجملة التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد فسوى منها كما هو
المشهور وتحقيق ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف
بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها
والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا يقع صفة وكل ما هو فى صورة
الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها قوله اى مقول فى حقه
اضربه فان قلت ههنا تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية بان
يقال رجل اضربه فى تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق
بالاعتبار ربما نال درجة الاشتهار قلت لكنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص
الوصف بالانشائى بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه
ولو كان المعنى على التاويل الذى ذكره لجاز الاستعمال فى مقام الامر

محصل ما

صفة

اى الانشائية

اى القائل

بضربه

بضربه وقد صرح بعض الحواشى بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اى مستحق لان
يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول فى حقه
لانه قبل ذاك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح
بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا
يوصف بتلك الجمل المحكية الا فى مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان
يفعل لاجله فتأمل قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابطة تكون
اجنبية اى فى بادى النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى بما
يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة
فليس ههنا مظنة الغفلة بما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى رابطة
الحال ايضا فوق المبالغة فى رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل
من ان فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الرابطة بغير الضمير كما فى خبر
المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة
وكذا عديله ولذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فى قوله يتبعه فى التنكير
يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
فزيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن
الا الوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف
بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته
فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاحفظ
حال قوله اى بحال قائمة به قوله يعنى بصفة اعتبارية يحصل له
اه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى

شارح

في المتبوع وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اوّل قوله نحال متعلقه لما
ذكره يلزمه ح ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما
هو مأوّل به اي كائن بحيث يحسن غلامه لا يخفى ان هذا الوصف تابع
للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان
يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف
بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالاوجه ان يقال معنى قوله ويوصف
بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه
اعراب التابع ويجعل نعتا وينكشف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه **قوله** التنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلق بالمعرفة والاخفش وصف النكرة
المخصوصة بها **قوله** والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا
اذا كان مصدرا يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل
او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر او افعل المضاف للزيادة
على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح
في هذا المقام سهو بيّن وقع من طغوة الاقلام **قوله** فان قلت اذا نظرت
حق النظر ففيه بحث لان الالف التي يلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل
والفعل مفرد كما كان والالف التي يلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيه
مستكن واعتبارها تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ثم بل
الاحق ان الموصوف كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند
بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان

الرجلان



ما يكون مفرد او جملة

الرجلان ثم نتيجة على كون الوصف بحال الموصوف مطلق تابعا للموصوف
في العشرة البواقي ايضا انه لا يطرد في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان
يضربان لا يتبع رجلين بل لحق به ضمير الفاعل لتحصيل صيغة التثنية
الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي
وقعت صفة ماوّلة بمفرد مطابق **قوله** حسن قام رجل قاعد غلمانه
على انه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل
قاعدون غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه **قوله** وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع **قوله** ولحاق الحاق اللحاق كاللحوق
بفتح اللام **قوله** ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه
لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية والجمع
في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع
مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه ح **قوله**
اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاول تركيه الالف ليتصل
الاستتار بلا كلفة ولكنا نجيء ان جعل الالف بعد الضمير بدلا ليس
خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ الاول او يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة
التفتازاني في المطول في اخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق
الفعل على الفعل مع ضميره المتصل **قوله** فلا حاجة لهما
اي التوضيح فيه ان احرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير
المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب
ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لتبرّ في الوضوح

ما ذكره صر الش

فيها خ

فلا يتم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد

فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي

الضماير وحمل عليهما [redacted] الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا

بقوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن

ان يقال هو من اسماء الله تع فلو فيه تع اسم ظاهر كما لو جعل الضمير

على قيام من **قوله** لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان

الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب

عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل

الاولى في التعليل ان الوصف يجب ان لا يكون اعرف او مساويا والضمير

اعرف فلا يصح وصف غيره به فغيه ان الش رح لم يترك هذا الاولى بل

عرضه مما نقل عن الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع

الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة

على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام والموصولات

بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجي بعد وفي المنادى والقياس

ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وقوعه دون ضمير المخاطب يدل

على انه انقص منه **قوله** لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام العهدي

الآخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل

المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان

يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من

المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه

ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام

ويرد

خمسة ح

والدليل عليه ادخال بعض السلف عليه حرف النداء مثل يا هو كذا



قوله بالموصول ايضا يدل على ان الموصول ليس بذي اللام ويرد عليه انه مخالف لما اسلفه في صدر الكتاب في بحث خواص الاسم

من ان الموصول من قبيل ذي اللام حيث قال هناك معترضا على الش قد حقق في موضعه ان الذي اصله لذي زيد عليه الالف

التعريف انتهى فاما ان يقال ان ما ذكره هنا مماشاة مع الش او يقال انه مبني على مذهب من قال ان اللام فيه ليس بحرف تعريف بل

مشابهة لها كما بيناه ذلك في صدر الكتاب في المحل المذكور ناقلا عن الفاضل الرومي حسن چلبي في حاشية المطول حس

ايضاح

ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول فيتكلف بان المراد بمثله

مثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة نحو جاء الرجل صاحب الفرس

او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة في الدرجة لانه

ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه **قوله**

لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال

انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى

هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف

الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال

المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف

من المعرف باللام **قوله** اي باب اسم الاشارة يجب ان يراد بذي

اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة

الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا

وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد

بهذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان

يراد بهذا اسم الاشارة فتامل **قوله** مع ان القياس يقتضي اه

وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله **قوله** بل رجل فتصف

بالعلم **قوله** اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلقي والنسبة التقييدية

ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشكل التوصيف بجاءني زيد الفاضل

والعاقل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجي ويشكل

بالمعطوف في قوله واتواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة

المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لا ما جعل المجموع خبرا

بالمماثلة صح

مطلب العطف

منها صح

يفيد بعضية كل فالمعطوف مقصود بهذه النسبة قوله فحوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبته اي الشيء او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود
احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله
قوله مقصود بالنسبة احترز عن غير البدل لان تابع ينسب اليها شيء ولا هي
الى شيء الا ان نسبتها غير مقصودة كالبدل منه فادراج القصد ليس
لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فانه في
القصد فلا تغفل قوله واجيب انه تتم بهذا المعنى من كون العطف مقصودا
بالنسبة مع متبوعه جيد جدا الا انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود
بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني
زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم
التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله ولما تم لكل بعضا ومنع
اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شرطا في بيان
حكم المعطوف بعد توضيحه تسمى اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو
الظاهر فيكون بيانا بالعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف
بعدم الاكتفاء لنكتة منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد
في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد لحروف العشرة فيطول واما
ان يجمل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة
في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة ز

بما ذكره ح

ثم

بنحو ما عندهم كيف ولو كان كذلك لما يتحقق الرفع مرتين فانه اما ان يؤثر
في الرفع الموجود وحال المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر
رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل من زيد
يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط
احد الحروف العشرة توسط احدها بنفسه كما سيجيء والواو التي للتأكيد اللاحق
ليس من العشرة بالمعاني التي ستجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم
بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ح قوله ونقل عن المص الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا
من وجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن
هناك داعي التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد
على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد
بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال
فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على
الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه
يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المنفصل ز ز
بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر
بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه
ان طول الكلام حاصل لوازم الفصل عن المعطوف مع انه حسن التأخير
بتعمي التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله

قوله فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تأكيدا فيه ان العطف على المؤكد
ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا كما ذكرت

اذا قيل ضربت اما اليوم فالوجه ان يقال وزيدًا جوّز العطف على ما هو كالجزء من
الفعل احترز به عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان
مذهب البصريين بناء على ان المسألة خلافية والتأكيد استحسان لا واجب
قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من
انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال
الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وانه جلب كذا
الغرض كبير فانه لا يتصور الابن الاثنين فان التبس نحو غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله
والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم
ضربني من عشرة جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد
فهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير
وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من
قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدركين
بالاشعار فيه بضعف السند لانهم لكن لا يقنع السند لانهم على الاشعار بل استدلوا
بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى يتساءلون به والارحام واجيب بجعل قوله
والارحام قسما قوله جاؤني كلهم فيه انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجواز
اجتمعني كلكم لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا الكلهم زيدا والجيب بمالك
زيدا قوله وقوي الظاهر وليقوى قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبلها
الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وغيره في حكم الاحوال
العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه

القائم

القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة
تغيير عبارة النحو ويحتمل ان يكون من تتمة المسألة ذكرها الشارح
لاستيفاء المسألة والثاني اوجه لانه على الاول يكون الاعتبار امورا في عبارة
المص لا يفهم منها ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح
كلام الماتن حيث جعل ما شركا ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحق المعطوف عليه في التركيب يستحق المعطوف
ففي يا زيد والعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا
المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام التعريف مع
كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا
الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحروف فهو من الاحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة
له في نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه ثم قابلية الاعراب كذلك قوله واما نحو
رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير له لعدم قصد التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان
الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة
لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذلك قال على الشذوذ
وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول
رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون

نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولهذا يحتج
في الجواب الى ما قيل من ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ من ان الضمائر الراجعة
الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة
فيكون جوابا ثانيا غاية ما في الباب ان يكون الاول في تقديم قوله
اي ربه شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ مبني وهو ان الظاهر
ان يحمل الكل على نكارة الضمير وجوابا بنا تقدير التنكير ولا يحمل عدم الاخذ احتمال
قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ولقائل ان يقول
لم يتعين كذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ او رافعا للفاعل وهو عمرو و
لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله وما كان لقائل ان
يقول انه يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا للمنع عدم جواز ما عدا
الرفع في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وسنده جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
قوله وانما جاز الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع
كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا
لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه
يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث
ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه
وهو ان الغضب بسبب طيرانه وانما خولف فيمكن في جواب اخر بتقدير
الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة
لا يتوقف على الفاء السببية والاستفادة ما هو رابطة للجملة الثانية
بما ربط المعطوف عليه بل يحصل ذلك من فاء العاطفة فان معناه رر
التعقيب فلما يجعل الفاء السببية الثاني مع الاول كواحدة كذلك

فيجعل ح

نفي المقصود ونفي العطف لانتفاء اعتبار اخر فلا ينافي اثباته باعتبار اخر

التعقيبية

التعقيبية ح

لانه في قوة ونغضب زيد عقيب طيرانه قوله بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي رر
يغضب بسبب طيرانه قوله واذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسندا الى ضمير
مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس
نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد
جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشراح حتى فلا
ينبغي ان يتجاوز عنه قوله مختلفين اي غير متحدين كما ذكره في توجيه مختلفين
فلا يجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجه الوجه المقرر في محله
ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم
الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف
عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز من مثل ضرب واكرم
زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على
ما نقل من الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف
على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله الكل امراة تحسبين
امراة تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص
ونارا توقد مضارع التفعل حذف احد تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو
ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره
الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط ما نظر لانه كيف يترتب
على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والمانع عدم الجواز وتحقيق
الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز

بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذ العطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من
الترتيب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل
هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علته الجزاء اقيم مقامه
والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليتجنب عنه لانه لم يجز
قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند
الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان … لمخالفة قبل
تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم
الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز
بلا مخالفة الفراء وان … مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء
في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عموم
الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما
عدا هذا التركيب او ابقاؤه فيه والحاصل ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص
ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما
كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلق
والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه فعلى هذا
خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظ قوله
التأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان
احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد البدل في التأكيد اللفظي حرف العطف
نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اذ المعطوف من سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب

وقوعها

اواثباته ع

بحث التأكيد

والمعطوف ح

وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر التفاصيل المحققة قوله فثبت عنده
وتحقق الظاهر فثبت وتحقق قوله اذ في الشمول ان التأكيد ما يقرر امر
المتبوع او نسبة بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغو الظهور
ان جاءني القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه
لا الى بعضه وفق ذا التنبيه ان تقرير امر المتبوع في النسبة ثابت فيما بينهم في
التفصيل المذكور وليس لها الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول
جاءني القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى
ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بهما الا ان يعرف
المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تاكيدا بل خلاف الوصف
في نحو جاءني رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة
او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع لجميع
الافراد قوله واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج
النص الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف جامع ومانع وقولوا فادتهما
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو نعرض التأكيد متبوعها بالكان
انسب قوله لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص
بالمعارف مطلق عند البصريين ونقض … عند الكوفيين قوله او حكى
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره منفصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول
في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع ومنهم
من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع اكتع

وقلتهم ح

ا الكلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان ى د فالتاكيد في ضربت وانت وانما فوائد بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها الكلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها يكرر بتكرير ما دة في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي حملت على اى تقدير يشكل بالجمع وتوابعه فانه لا يجرى فيه التاكيد اللفظي ودفعها وبل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهي لغة ردية وقد يزاد الباء فيه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التواكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم الجمع على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكرها المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء والانها معربات مستعملات في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير وسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال

الافراد

الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته والمستفيد مما ذكره ان مرئيا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما لبعض ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كالشفة والالحق ان النبث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لا شتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اى بغماته يعنى جعلا علامتين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله الفصهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وفعلاهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله واما اجمع فلا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اى العاقل قوله او الجمع اى الجمع الذى يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يعقبه جواز جاء في الانسان كله من ان يراد به الاناس فيقداف من الصحيح قول المص فذو اجزاء دينا وبله بذى متعدد افراد الكان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى فذكر فيه نظر لان المص حكم بصحة في المفترق الحسى ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه بلغوا

التأكيد بكل في المفترق حساً بدون الافتراق الحكمي لانه يكفي في نفي بان الافتراق
حساً يوهم الافتراق في الحكم في بادي الرأي فجنس التأكيد بكل بهذا القدر قوله
بخلاف جاءني زيد كله ومنه اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق
الزيدين حكماً وفاقاً لهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس
نظر لان الافتراق حساً حسن ذكر التأكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من
الافتراق الحكمي قبل التأمل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولاً لانه دل عليه المص
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا
وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته اتباع لاجمع مع شدة
اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته
ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ
التأكيد وكيفية ترتيبه ان تقول فتأمل فاعرفه قوله البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضربني زيد اخوك
والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع فما كان من البين ان ليس البدل مقصوداً بما
نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح
التعريف بان جعل المعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة
المجيء الى الاخ ليس مقصودة بنسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبة
الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
الى التابع والتلفظ بالمتبوع كهو في حال نسبته من تقريره وتمكينه في الذهن كما
في البواقي قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة

فضمير

اتصال الحكم اكتع واخواته باجمع وشدته

مطلب البدل

لان نسبته الى زيد

فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزاً عن المتبوع
في كونه مقصوداً نقد نقل عن العلامة الشارح عليه من قال دونه ظرف لنسب او
حال من المستتر فيه اي متجاوزاً عن المتبوع فانه ح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى
المتبوع في انه نسب اليه ولا حاصل له لان نسبة الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا
محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيداً للنسبة الى التابع اي حقيقة
او حكماً كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم
التوطئة فانه في حكم الساقط ومن موجب التقرير والتكثير في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فيقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكره الشارح
في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد في الكلام
قلب وليس كذلك والتغلب في امثال هذا المقام ابعد عن القلب والمعنى ليس نسبة
ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد
بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون
قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصوداً بالنسبة دونه
ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله
اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للا
قسام الاربعة كعبد الله علماً وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
ليشعر منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شائعة في كلام
المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان العطف ان الاضافة في الاوليين بيانية
وفي الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيانه ما هو اصل في معنى الاضافة لا معناه
المراد في المقام فلا يشكل انه كيف عطف المضاف اليه بالاضافة اللامية

على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولى
ايضا لامية فيه بحث اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به
من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور
بمن المقدرة ولم يجوز العطف على المجرور بمن المذكور اذ لا محصل له قوله اما
اشتمال على المبدل منه اي لا يخرج منه نحو جاءني زيد وعمره فانه لا اشتمال لاحد
هما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور
اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا
بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا الى ذكر البدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره
الشارح فانه لكلام ظاهره غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا
فقد وهم لما لا يحتمل قوله وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة
قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ولكن يجعل الاضافة في الاقسام الثلثة
ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حسنا بالحسن هو اهلها فضلا من المنعم لكن بقيت وجها
وجها فنقول بدل الكل معناه بدل من الكل المبدل منه حيث جيء به لجميع المبدل منه
فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع الباقي بالبيان الاول
وجيء بالجميع بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فما جيء به من التابع بدل
عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل من بعض
ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد به يده لنسبة القطع
اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبهم اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل
اليد بدل من اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض
ولم يجد حسن تشابع من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل ما اشتمل

عليه



وامكن الاحتراز عنه بان يذكر
بل الواجب البدل
على المتروك

عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل
عليه المتروك فخذه راجيا ولا تتعجب من تبديل كلمات جمع بغير فانه ثمرة الانتباه
ولا مبدل لكلمات الله ولا اثر لها فيه لكلمات من سواه قوله فالاول مدلوله
مدلول الاول ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل
هذا المقام يصرح بالظاهر اظهارا للمغايرة قوله بمعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما
هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو ضربت زيدا اياه وكثيرا ما لا يكون
وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان وقد يجوز عدم اختلاف
مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء
المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى
الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه
بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه
على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما
هو شرط جوازه عند البعض قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا توهمه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله
بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح ترك بالملابسة والقول
بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل
منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال
الاخير قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد
الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل من المتكلم بهذا التركيب
هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا
لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد

اى البدل قبيل الغلط وانما ذكر خلاف ما يقصد من السهو والنسيان او سبق
اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعنى ان يقصد الى الا بالسهو
بدال بعد ان غلطت بغيره فانهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول نعتا قوله اى
نعت بدل النكرة واجب قال الشيخ الرضى هذا ليس الا فى بدل الكل يعنى اى على
بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة ما تاتى المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد
المقدس طوى اى مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد
فى الكل فيقيد باطراده ولم يختص هذا ببدل الكل كما فعل البعض وقال فى بدل
البعض والاشتمال انه لا يوفيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصص البدل اما
بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة
ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى رد
العقل فلذا خصه به قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضى ان هذا
المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا على انه تاكيد
قال الفاضل الهندى لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل
وذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول
وذكر الثانى من غير توطئة لكان تاكيدا قوله دبر ادبشت ريش يعنى الاخر نقباد
سود باى وقوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر اى كاذب قوله قال اللهم
صد صدق الظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الخبر
ثانى مفعولى التارك ان جعلنا بمعنى المصير ترك جا بمعنى وضع وبمعنى صير
صرح بالثانى ابن مالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر
وصرح فى القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك
بمعنى المصير لتضمن الترك بمعنى الجعل قوله هذا الحد لا يمنع الا كس يعرف ماهية
المبنى

المبنى على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبنى
وهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل
لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بانه ما يبنى بعد من غير توقف على معرفة
مفهوم المركب الاضافى قوله اذ لو لم يعرف يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى
لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشى بنفسه
هذا كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشى بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان
تعريفا للمبنى المطلق اما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعام
ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى
الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى لم
يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه يسبق معرفة
مفهومه فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا لام فى عرف
النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالاشارة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه
المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله
فحكمه او هو مانعة الخلو لا المنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها لمنع الجمع
ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما
وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء
غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس كذلك
حتى لا يناقض فقد بعد عن التحقيق فان قلت يخرج من القسمين نحو صوت
الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها
بها قوله ايثار التقديم ما هو وجوده لشرفه او تقول التركيب فى المعرب

مطلب المبنى

مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع بشرفا وفي المبني
المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق
بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام
به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام
فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه
لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلق
لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو ولا رجلين على الياء
ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر
عنها الا به بناء على ان المراد باللقب ما يجري به الشيء جريا على اللغة لا قسم العلم
كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية
والبنائية وغيرهما قوله وحكمه وهو ان يتوهم من تعميم المبني الا انه قدمه لان غيره
جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله
وحكمه تنبيها على وجه العدول الخ وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم
ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره
باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل
بعض الموصولات مع ان اي معربة وحدها فقلنا وكذا بنوهم انه على مذهب
من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك وقبيل
وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية
بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن باقي ما سوى الموصولة

لان المراد

لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طا
ئفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا
بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست مجرد
اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل
ايضا بحث في نحو خمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام
المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر
على بيان المركبات ولا بمثل وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا في
بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع
هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها
لجزئيات معينة من هذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق
وبهذا التعريف مما يتكلف الشارح لاخراجها تحقيقها اتيتك ومن مع
ان كريم وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد
ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا
اندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا النبي شكر ثم لا زيد تكلم وعلى التو
جيهين لا بد من حمل المتكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد
تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا تنتقض التعريف بحرف
الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظا اه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور
الثلاثة وبهذا افراد القيد وتكرير دان [redacted] الغرض منه اخراجهما
فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به
الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظا
هرة اه بيان لصحة خروجها به مع انهما داخلان في الغائب ووجه

الصحة انهما موضوعان للغايب مطلق فيخرجان بهذا القيد المشتمل على

الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد عليه كل من تفسيري المتكلم اما

الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر الحاضر فحق لان الحاضر

موضوع لمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب لم يوضع الحاضر يتوجه

اليه الخطاب اذ لا معنى للحاضر الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه الخطاب

اليه الخطاب به ولفظ الحاضر لم يوضع لحاضر يتوجه الخطاب بلفظ الحاضر

بخلاف انت فالاقصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من

قال ويخرج آه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان

المراد بالمتكلم والحاضر ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا للذا

تهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه عليه حال الحاضر

وهذا اقرب بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه

في تقييد المتكلم وبالجملة وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل

بناء هذا ان القايل من تلامذته فلعله سمعه منه لان شارحه البيان اوفق

وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل

المتقدم رتبة داخلا في المتقدم لفظا لكن تقديرا الا انه ▪ انسب به منه بسائر

الاقسام ثم نبه عليه انه شارح مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا

تحته ملبس مخل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من

حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ المستقل فيه والا فقد ذكر اللفظ باعتبار انه مدلول

اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل

متقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى

تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه



بيان الحلاق

تقدم ذكره معنى اللفظ فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان لا يصح

للحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما جيء به من غير

ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة واما جاء في ضمير الشان قصدا

آه والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير

قبل الذكر او حذف الفاعل كما في شارح العقليين قوله وهو مرفوع ومنصوب

ومجرور الا خصر الاوضح الاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب

قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن و

يضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة فكانت اشار الى بيان

الضماير المتصلة بايراد ابرزه على التصريف المعلوم في الصرف فلم يعد الماضي

والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد

يكون مفعولا قوله المنتهي او كما ما بدل من المستتر في المنتهي بدل البعض

من الكل وارتدبه الى ان كلمة الى للاسقاط الا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول

ما بعدها في الحكم قوله واما صدروا بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغايب

لتجرده من اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم الحرف الغارق

بينهما الا حرف من ضميري المتكلم الواحد قوله وعلى هذا القياس الجمهول فيه

لطافة فلا تجعل قوله وهو ان اي ما هكذا ذكره اللباب وقال شارحه

الغايب اي ايا ما من الضربين والا فالفراد جعل الضمير انت بكماله وباقي

الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان ما قوله خاصة في القاموس

الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل مستتر او من المبتدا والتاء للتانيـ

ـث اي طائفة خاصة وفي السندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر

كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل

مطلب الاعراب خاصة

~~وهو حال من المستتر في المنفصل~~
~~... من المبتدا او ...~~

بجملة حالا بتقدير خصوصا قوله كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة فالظاهر يدل على
ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا
يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهري والتحقيق
ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف من الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت
من اهله [redacted] قوله او لم يلبس المسند الى الظاهر بالمسند الى [redacted] هذا القيد لان الكلام
في بيان استتار المرفوع المتصل حيث ما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان
وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه
نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او [redacted] فوق الواحد كانه سهو
من قلم الناسخ وفي السندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وكان
الشارح عبر عن الى الواحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف
المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ
المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير مطلقا
بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف الزمان
اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كان اسم الفاعل والا لوجب ان
يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله سواء كان الضمير مفردا الخ لا سواء
كانت الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة
مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي
زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان
زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا
بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت لاستتر والصواب لما استترت

وكانه سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرف التثنية والجمع قوله لاجل تنبيه على ان اللام في قوله لا يستتر
المنفصل للتعليل لا [redacted] للوقت لانه علم في التعليل فمن عكس لا يعدل عنه
وفيه تعريض لمن جوز هنا [redacted] هنا على السؤال قوله وذلك اي تعذر المنفصل
بالتقديم قبيل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اياكم انتم وما على المصدر اقول
رقايكم انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم
انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد الا فانه يجب عند الالتباس
وعند عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرح المفتاح وانا نتيم الثاني لو وجد
فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعوا اليه الغرض بل يصح تعلقه كما يصح تعلقه
بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامل ينبغي ان يراد حذف عامله دونه
اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه [redacted] في تقدير ضربت
زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا
يقال الاول غير مجرد او منصوب مثلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب
لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو [redacted] مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه
اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت [redacted] المراد بالجري ان
يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه صفة لم تجر على من هي
له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس فلا يجب
الفصل فيما لا يلتبس الخ وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا يلتبس

نحو الدرهم اعطيت زيدا اياه ابو بكر والذي اعطيت زيدا اياه عمرو درهم

بالفصل

في واي قال صفة لان الفصل الجاري على خبر من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل
بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل
انفصال الضمير علامة المرجوع الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال
علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا ينفصل الظاهر
لا ينفصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ما جيئا قوله انما قال ما هي
له لا ما هي لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي فما ذكر من النكتة لا يسمن ولا
يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصيغة عليهم ممنوع اذ
الاصل ما هو الا كثر قوله احترز عما اذا اشتبه اعطاكاه قال سيبويه ان
كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غائبين لم يجز خلافا للمبرد وقياسا على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح الاول في نحو ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته
اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي النظر والترجيح
كما ذكره مجوج الى ضرب من التامل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم
يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية من النحاة لا عن العرب وحكاية لسيبويه عن النحاة
دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسن والمبرد مذهب النحاة
قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب
اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي باب علمت الانفصال قوله
ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة لم يقل مع التعارض اشارة الى
جهتين لولوية احديهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما

وان يجب

في

في نسخة

بالمعمول



بذكر المشابهة بالمفعول الى الترجيح بالخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية
قوله والا كثر لولا انت اه لم يقل لولا انت وحسبت الى اخرهما فيكون اخصر
لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما دفع هذا التوهم جمعهما في قوله لولاك
وعساك الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان
اولى دفع تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم قوله
اي ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى
اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير التصرف فيه لكونه معمولا اولى لان للمعمول محل
التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون
الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدا او مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف
قوله وانت مع النون اه قوله مختار في ليت اه وعكسها لعل حال معطوفات على الحال
او قوله ومختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل قرينة على ان المراد بالخيرات
ان ما عدا ليت ولعل قوله لتبقى اخر الماضي على الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يحتج الى كسرة نون
الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يبقى على اخت الكسرة لانها لكونها على حرف
واحد ليس كسرها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتبقى الماضي على
الكسرة اه لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية فتامل قوله بخلاف كسرة رر
نصرني لانها في الوسط حكمي لشدة امتزاج ياء الضمير فيه فاعلا بخلاف ياء المتكلم
لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه قوله وبخلاف كسرة

لانه

لم يكن الذين كفروا او قبل الحق لسعروضا لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما
قبل الساد وانه يقوى ما تلنا بالتجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث
لم يعد من المحذوف لالتقاء الساكنين قوله وليت لا تجبر فى ليت ولعل لانه عبارة
عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان
عنها قوله تحرزا من اجتماع النونات ولو قال احترازا عن تغير لعل عليه لكان احسن قوله
ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع
بينهما فصل قوله قبل العوامل اى اللفظية لان المبتدا وردت حاجة اليه الا انه ذكر
توطئة لقوله او بعد ما وتسميتهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير
عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر اسما مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما
لمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت اسدا فى شبابه
وصبا ولانه تعليق بالمشتق فيجمع بين الحقيقة والمجاز فى كون ما نحن فيه
حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة
والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدا ولا يصح
ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون فى ضمير الفصل فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا
على تقدير كون المرفوعات مبتدا فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر فقد
سهى قوله لم يقل ضمير المرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه
لا يكون فيه اختلاف انه كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان
اختلف فى كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا فى كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله
صيغة ضمير مرفوع ينبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع والامر متفق
فاختاره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى المرفوع فصلا الاولى يسمى صيغة
هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط



ليفصل رب الكرام ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك
لان اللام المقدرة بعدها ان لام كى ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب
للفصل بين كون المبتدا نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج
اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو
الاصل من المبتدا والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط
بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج
تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا كما
فى انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام
على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع
الاستغناء عن الفصل لكل الاستغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا لو كان
معنى الجعل مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه
كما هو الظاهر انه يجعله فى الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه
لان جعل شى متصفا بمفهوم شى لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشى قوله وما
الرفع متعين لتعين الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اى
الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر فانها
لا تعمى الا بهما قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق
مرجع مقتضى التقديم ان يكون هناك متاخر فلو افرد معنى فى هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقديم
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب
ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه فى غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها

وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فيشعر بان
التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم من الاعمية لا للاحتراز عن متقدم
لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع انه هناك ما يحترز به
عنه وهو ضمير نعم رجلا وربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه
قبلا بلا فصل وذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير
او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة الجنس
لجعل الجملة بعده لحصة منه فينبغي ان يرد على من قال وضع الظاهر موضع
المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف الظاهر فكان من مظان التفسير ولا يخفى
ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر [redacted] الجنس التفسير قوله ويجيء تانيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا وقد حسنه المصنف واما تانيثه بتاويله بالقصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال من السماع كما حققه الرضي قوله
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة
اعني قوله يفسر الخ قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في الحكم عدم
ان يكون له دخل في علة الثبوت بل يكفي ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه
قوله وايضا يلزم الاستدراك في قوله الخ فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب
تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير الكلم انه يجوز ذكر الضمير من
غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان
منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة المتعين في المقام فيكون ما بعده
خبرا صرفا لا تفسيرا للظاهر واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر
على الابهام مفسر دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما
ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما راي ان التوجيه السابق
توجيهه

بقوله

بقوله يتقدم بعد ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه ولولاه لانتقض بهذا
القول وقد يدل الانتفاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان
يقال الشان هو قائم زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى
عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل
بالمنفصل قوله فان كان عاملا معنويا لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال
ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بزيادة لا دليل عليها
واستقلال ما بعدها والا في المبتدا مع كونه عمدة يحذف قوله ومثاله اي مثال
الحذف الضعيف انّ من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان
لا يدخل عليه كلم المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
الجآزر جمع جوزر وهو ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم بفتح الزاي وضمها صح
فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة
لا هل اللسان وطريق واضح قوله مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فيه بحث لان ان المفتوحة كذلك وان المكسورة كذلك تامل قوله وههنا ذا
اي اسما والاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس
ذا فاعلا بالنسبة حتى يصح جعل ذا [redacted] هو المجموع من حيث المجموع
تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيههم الفضيلة وقيل خبره اي محذوف الذي
ان قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى
نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية وهذا الوجه الشاذ
ان اللام لا تدخل الا على المبتدا ولا يدخل خبر المبتدا والثالث انه حذف ضمير الشان

لكن وقع في اتفاق موس البيعة معبد النصارى والكنيسة معبد اليهود والنصارى والمقابر

قال بل الفاعل صح

وفي نسخة الفاضل الهندي رحمة الله عليه

مطلب الاعراب بهذا المثال وان

ما تستند في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تام بدون التمام
والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع صلته قوله
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط
للاسم والشرطية لو من تعرفه اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من مانع في قولنا
من تضرب معمول تضرب لئلا يكون جزءا بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب
ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد بجمل الشرطية فقد سعى سهوا
بينا قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة اه لا يخفى انه تكلف ومع
ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا كما قوله في مفهوم الصلة قوله
ولما كان الصلة بمعنى ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان
التعريف غير جامع قوله بينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلته
جملة خبرية ثم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان
اوضح واخصر قوله او ما في معناه لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل
والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان قوله والعائد ضمير له اه لم يفرق
المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد با
لضمير الاسم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل الخ
مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة
الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل في تعريف
الصلة وان الصلة المعرفة ما قدما بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل
وهي اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة
الالف واللام فقط اسم الفاعل او المفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها
صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما ليسا بمعنى الفعل لعدم الدلالة

على الحدوث

بينهما اه

على الحدوث لا يثبتا ولان بالفعل فلا يصير ان يعني الجملة قوله وهي اي الموصو
لات بمعنى الامر مع ما ماخوذ من السياق قوله واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا
بمعنى الذي وضربته وكذا قوله واية بمعنى التي يريد وضربته قوله المنتسب الى بني طي
قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تخفيفا من اجتماع الياءات
قوله وذا بعد ما وجوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما
الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعدما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدة كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا اي من الذي فان ذا زائدة قوله بعده موصول قوله والعائد المفعول
لسوى العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير
احد ركني موصوليتها قوله لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل
فلا يرد ان الحذف لا يختص به بل يعم المجرور والمرفوع ايضا لا يخفى ان هذا التقييد
ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا
يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او بطول الصلة
كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف
عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر [illegible] الصلة او باضافة صفة متعلق من
ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي
تقييد الاخبار به لانه اول ما عرفه المتعلم من الموصولات او لانه جرى العادة
بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فيقول من ضربته زيد وما فعلته
خبر قوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وفي المراد بالذي فرد الذي مر
اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا ولكن ان تندرج في قوله او ما يقوم مقامه
وقوله فيما تحكيه من التعليم لا مضارع المعلوم فاعرفه قوله بعد بيانه تم طريقه

الاخبار يشعر بان غرض المتعلم كان بعد علمهم طريقة الاخبار وذا غير لازم لان
الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير
موضع المخبر عنه لانه من المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تامل
قوله اي باستعانة الذي او بما عبر عنه بالذي في الباء صلة الاخبار قوله صدرتها هذا
يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا وان يكون موصولا ولم يذكر
في موضع في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير على ما هو الاصل في باب
المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما
يؤول اليه ولكن ان تريد بكلمة من التعليل اي المخبر من جهته وبسببه قوله واخرته اي
المخبر عنه من الضمير المعبر التاخير بالنسبة الى الضمير والنظر اعتباره مع بلا التصدير فيكون
بالنسبة الى الجملة قوله يصح بناء اسم الفاعل المفعول منها يشعر كلامه بان ذلك في الا
خبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا
زيدا وتقول المعز وبه زيد فتنبه وبينه بالتعليل على ما صرح به الشارح من
شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس مما ادى به تعليل السائل قوله كالسين
وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد التاخير كان صيغة المستقبل
يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت
الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف
فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول
فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد بالالف واللام اللاقائم زيد فان قلت
ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد
قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى مفرد والثاني في القائم جملة وفي معنى الفعل
فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند

التفصيل

التفصيل امر ان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل الموصول فالامور اربعة فاحفظها
ليسهل عليك استخراج جميع ما ذكر قوله في ضمير الشان قيل الانفع في ضمير المبهم
قوله المصدر العامل الاخصر الاوفر والعامل قوله والحال الاولى ما يجب تنكيره فاعرفه
بذلك تمييزا قوله وما والاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص
بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه ويريد
بوصف ما علم ان ما والموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ولما الحق
تحقيق الموصول الى الاستيفاء بهذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه
بيان اشتغال خبر اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد
قائم الخ فيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة الفه قوله استفهامية
بانية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني مناسب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وتحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم
يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان ما كافة رد
قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الجار والمجرور مقامه من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد
هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف ما حذف
المبتدا او تكثير نكرة ما يستدل على كم من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض
والمبتدا ورمته البيان بعد كلمة ما ويؤكده فرقة جملة فعلية حالية متعلقة
بالامر ومن جعله صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة
قيل اي غير محتاج الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة
لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولكن ان
تجعله بيانا لمعناه ما سوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة ضمنا

فيه لطافة

تؤتيا كما ظن

قوله وصفه نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع
ضرب فانها للتوصيف بها اما للتعظيم او التعميم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها
بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله
ومن ثم اى لعل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة [redacted] اذ لم
يثبتها البصرية قوله الا في التام رد على اى على حيث اثبتها ومن المباحث المهمة
التي لا ينبغي ان يذهل الناظر في هذا المقام ان من وجوههما لذوي العلم
ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول
ما زيد في [redacted] السؤال عن صفته وللمجهول ماهيته وحقيقته ومنه ماهية الشيء
وهو في الاصل مائية نسبة الى لفظ ما والهمزة تزاد في ثاني مقصور اريد به
نسبة فيقال لفظة مائي ولا قلبت الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ما هو
على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل فخص الرضي
كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالا
تفاق وحدها نص المص بقوله وحدها على رد اعراب الكوفيين وذو الطائية
وقد ضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم قوله الا
اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم
وسيبويه يجيز الاعراب ايضا فالعالم [redacted] مضافة فالاعراب قوله فيمن قرأ
بالضم اي عند بعض من قرأه بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة
صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله ومن ماذا صنعت وجهان ذا
لا يجيء موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن الاستفهامية اللاوي في ماذا
هو او من ذا هو خبر منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
واما قولك من ذا قائما فهذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي

ان يكون



ان يكون زائدة وان لا يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي
فان ها للتنبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين
في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني على احتمال وليس
ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فاوجه رفع الخبر قلت جعل صنعت
خبرا بحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا واما قال فيما ذا صنعت
احترازا عن مثل ماذا الكان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا
مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اي الاسم كان اللفظ
اي اسما ويقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب
كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا وفاعله ساد مسد
الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل
وان فاته بيان المبتدا او في هذا الكتاب وقيل اي مصادر منصوبة بافعال
محذوفة ومبناه في تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدي لكون هيهات مثالا لما هو
بمعنى الماضي او للازم او لما هو اسم فعل وخبر اسم الفعل ولما هو اسم فعل فقط
رد لما استعمل في معناه الماضي ولما لم يستعمل فيه فقط ورويد اما تصغير مخفف
الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول
لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه قوله التي في الثانية الخ لكا الص وفي
القاموس بالضم الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق بمعنى
من الثلاثي صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن الحرف ويصح ان
يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء

وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتداء وفيه
انا لا نسلم ان هذا النوع من الا
بتداء ينافي معنى الفعل لكونه
مسندا به لا مسندا اليه

قياسيا الا يقتضي ان يجي من لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه
على السماع فيمكن ان تاخذ فعال من فعل وان لم يسمع من العرب فيكون فعال قياسيا
يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجي فلا ينافي كونه قياسيا عدم
سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناؤه وكون
بناؤه على الكسر قياسيا لانهم متوقفين على السماع فافهم قوله الا نادرا وهو
قرقار بمعنى صوت وعرعار اي تلاعبوا ازيا الصبيان بالعرعرة وهو لعبة
لهم قال اللبيب قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل
فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناه
امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللقب بهذه اللعبة
واعلم ان قوله فانتفوا على انه لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل
بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات
الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار
ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يتم الى الان وليس قاطع على تعريفه وقال
ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم الصرف وجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة لمؤنث
لم يجي فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة
للنداء اسماء نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
علم جنس بالغلبة كجباد للمنية وهي في الاصل لكل ما يجيد اي ما يجد ثم اختصت
بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة او قاطعة
كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي اي سمي

وزاد في شرح التسهيل جرجار للنقاء سمي

ذاك

ذاك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة
بتمامها ليست اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية
الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما انضم
منه اصله قوله علما للاعيان حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن
التقييد بجعل ضميره الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل
فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا لا يجتمع على معمول
واحد عاملان او يحتاج الى حذف احدهما كما عرف في باب التنازع
قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه اه فان قلت الاظهر انه احتراز
عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث
لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكرا به عن التانيث يعني ان
الاظهر انه احتراز عن فعال اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء
فعال مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه
لا ينبغي اشتقاق الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه
من نقل عما علم وخرج بتميم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس
للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب هما علم امراة قوله فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون بل يعربون ذوات الراء و
غيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب في تميم كلهم
الا في راء فذره فانه ليس معرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه
الاكثر بان المراد اه هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه
الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء
مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات
اي الراء

اي بعدم ... وفعال بمعنى الامر احد الا ان وان وجد ذلك والمعتبر بهو ان ... عدلا لان الزمة غير كافية والا لزم بناء ... فافهم ع

في بني تميم معرب م

الاصوات

الجارية على لفظ الانسان بل لفظا يعرب قوله اما الزجر او دعاء او غير
ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب واناخته كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وضع
غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها
من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه في اسم لا صوت
وبه يشعر قوله وبهذا الاعتبار ليست باسماء ولكنه وجه ثان ذكره الفاضل
وهو انه لا تفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد قاق
فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من
الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض
من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم
لا يقال يراد انه اسم حكمي وفي احكام الاسماء بتعبير الاسم حقيقة او حكمي لانا
نقول الاصوات مطلق اسماء حكمية ولهذا عد قسما من الاسم المبني وكذا
في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون
الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه
بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا الكل قسم من اقسام
المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل كما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات
في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كليهما باعتبار الحكاية بها
لانه يصدق على الجميع حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان
لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل
يشمل دواعي اخرى للتصويت به من اقتضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف
تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد له منه لغير دخول هذا القسم

واما ما

---

قوله يمكن ان يكون العبارة
بالياء اي الموصوفة
بالصفة يعني ...
نعته ... الاسم

واما ما وجهه الشارح به انتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر
وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان هذا التقسيم قائله الفاضل
الهندي رحمه الله كانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان
الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت
اقرب من المركب مع الغير لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتوجع فانه
يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير
فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا
يكون ولا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز
سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقا بالاسماء المبنية ايضا

بحث المركبات

قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته بهذه
بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم اه عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف
لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم
تعريفا للمحذوف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكو
رات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس مبطلة
للجمعية لا يلائم جعل نظايرها معهودات كهذه العبارة من المص داعية
الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات قوله كل اسم صرح
بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في
اخواته لان القرينة تخصه بالاسم المبني والمركب المحدود ههنا اعم
من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب وبهذا اسقط ما ذكره الرضي مع
انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في ساير الحدود
المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين

عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوا الى التفرع بقوله كل اسم فتامل يبقى انه لا يصح
ح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى
اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم **قوله** من كلمتين حقيقة او حكما السمين
او فعليين اه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو
بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بضم وهو
معرب بوخت بمعنى الابن ونصر بفتح النون وتشديد الصاد اسم صنم فسمى به
على ما في القاموس وتوضيح التفصيل **قوله** ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب او لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وود
المراد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن
عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية فحمله على العموم يوجب الاعتبار
ما لا يحتاج اليه في التوضيح نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله
خمسة عشر **قوله** ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت
بيت مما تضمن الثانى منه معنى حرف حرف العطف كان او حرف الجر كما في بيت
بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف
وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس
بمتعذر ولا متعسر عليه لانتفاء من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد
ما ذكره بقوله والاحسن الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن
من الصنف في شىء نعم تعيينه ما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لا نسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم
ويزيد ح يبس عليه وجه يخرج نحو خمسة عشر **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة معهودة اه ويرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى



العطف فالنسبة معهودة من ظاهر الهيئة والا فلا علم بالنسبة اصلا الا من ظاهر
الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل
وجه وجه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على النسبة بين خمسة وعشرة بل بين
عشر وما نسب اليه خمسة فلا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان
خمسة عشر كبعلبك مركب من اسمين وهيئة تركيب الحروف لتحصيل العلم ان الفرق بينهما
ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف
وجعل مبنيا بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاده التوفيق
وبهذا ظهر جعل نحو خمسة عشر من الاسم المبنى بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو
المشهور بين [redacted] الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان
كان ثابتا على صفحات السنين والشهور **قوله** وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزء الثانى عددين حتى يتبنه على ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شىء من
جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن
الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله **قوله** وجوابه ان المراد بصيغة
اه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثانى حرفا الحرف من تضمن الثانى في الحال او
في الاصل في حادى عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف
وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاوضح ان معنى العطف
موجود في حادى عشر لكون العشرة معطوفا عليه واحد فتضمنه الحادى لا على الحادى
اذا لمعنى على ذات له الواحدة والعشرة وفي كلام الرضى الذى هو اصل الجواب
الذى ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال

عطف الثاني لفظا على تلك الصورة بمعنى الحادي الذي غير الى الاحد وهو معطوف من
حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الف على منه فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد
كما سمي الشيء بما كما يثبت لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه لا ظاهر هذه
العبارة قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني لو الا
فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور والاولى والا
فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في
هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب فمكان قوله ان لم يكن
مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات لكن في عبارة المتن تكثيرا
للفوائد والا فالواضح عندنا ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره
لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله لا على تقييدا
للاعراب الثاني لا لمنع [illegible] قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس
كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشيء وتريد غيره
او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كما في
كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من
هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به في الصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض
الكنايات يعني انه مادة الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة
لمنع الوقف اي وضعت كناية ويسمى هذا الاسم ناقصا في القاموس كم اسم ناقص

مبني

لا متعدد على متعدد ولا عدد

يجاذبه

فان كل واحد منهما كناية ... معلوم لكن ليس بمعنى الشيخ

مبني على السكون او لو لغة من كاف التشبيه وما [illegible] السكنت وهي للاستفهام وينصب
ما بعده وللخبر فيخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل [illegible] اباه هذا او قد يلوح
من كلامه في ذا فربما [illegible] والاستفهامية تو آخر لبناء الخبرية قياسا عليها قوله وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور
عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه في معنى كيت وكيت ايضا في
القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل
هذا وتفصيله ان اصلهما في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل
عنها تاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها
ح بالهاء ولا يكونان الا معطوفين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم
ايضا ويلزمهما التكرار بينهما بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد
منهما الى آخره لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من قسمي المبني لا من شابه مبني الاصل
ولا من وقع غير مركب وله نظائر [illegible] فلا تغفل قوله
[illegible] مختلطة [illegible] لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والتنوين
تنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول
المص ببنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان
قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه
طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في افراده عن التحكم الى ما
قاله الفاضل الهندي انه اكثر والاولى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب
لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاولى ان يقال
نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم
فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم

وللخبر

ولم يذكر المص ذكره

الاستفهامية فجعل كالوسط تميزا ولم يجعل لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون
الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام
انه يجوز مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل
مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب الاضافة كما في مميزه
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اظهارها فقصد التطابق هذا اذا
عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير الشذوذ وبكم رجل
مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما قوله والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير
هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية تقتضيه رب التي لانشاء التقليل
لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلا منهما من الخبرية لان الانشاء راجع
الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتاهما ثم ما يحتمل
ادفع تذكير كلاهما تذكيرا لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويلهما
بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر التذكير
فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا
هذين اللفظين او الاسمين قوله ان كلا واحد معنى اشار الى وجه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومثناه ولطيف خفي للطف وهو انه تنبيه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما يتعلق اعتبار
التعدد ولئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب بالاعتباري كم قوله فكل ما بعده
فعل او شبهه تعويل على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر

وكم رجلا

وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل
عنه نحو بعضهم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها غير مشتغل عنه بضميره فلو
قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء
يشبه درجة الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره
فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي
على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بنحو كم
سنة جاءك والاخفى ان المبتدأ من كم غير المشتغل عنه الشيء ايضا الصالح
للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المبتدأ ورسم الاوضح الاخصر
فان كان ما بعده فعل مشتغل به قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار
به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا
على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضائه بحكم يوما ليس الا بالظرفية
ومالك اقتضائه المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي
وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله
وانما جعل الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اه اجاز الفاضل الهندي
جعله داخلا والا فرفوعه اي يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب
النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز نصبه لكنه ضعيف
قوله وكل ما قبله ثم فعل وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر
واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر

لعدم كونه صالحا للاشتغال به

المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غيره

الكلام قوله نحو من ابوك نظير لا مثال و ينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه
يتعلق كم ههنا كالخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ الا فيه باتفاق فيما عدا مثل من
ابوك و مررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب المحل او لا هكذا
ذكره الرضي و هو غير مرضي لان الامر فيه متجه بحسب كم بل الجملة الظرفية و هي الثابتة عن الخبر
قوله اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل الشارح اليه بكذلك قوله
فكل ما بعده و لكن ان يجعل الشارح اليه من قوله و لما صدر الكلام الى ههنا و بالحكم بجر
الوجوه الاربعة في كل الاستفهام و شرط اولا الشارح بان المراد انه يتاتي تلك
الوجوه في جميع الاسماء و جعل عثرة التاويل في التشبيه فقال معنى قوله و كذلك اي
مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط و الاستفهام و لا يخفى ان
في قوله و كذلك اسماء الاستفهام و الشرط جزازة بانه لا بد ان المراد جميع
اسماء الشرط و باقي اسماء الاستفهام قوله و اذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة و اذا كان اسم الشرط مبتدأ ففي خبره
مذاهب خبره اما الشرط و الجزاء او الشرط فقط فلذلك ان ظاهر بيان المص فالعلم
او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له قوله و في بعضها و في مثل تمييز كم كمية
و يؤيده قوله و قد يحذف باضمار التمييز و لولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر فقد
يحذف التمييز قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه و الاظهر ان المراد ما هو
تمييز بحسب اللفظ فان قلت فليكن الاوجه الثلث في تمييز هذا الشرط بسبب ذكر التمييز
نصبا و جرا و حذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت
يلزم ان يكون الاوجه حينئذ اربعة ذكره نصبا و جرا و حذفه كذلك فلا يحسن جعلها
ثلثة قوله فكان الاليق تاخير هذا عن قوله و قد يحذف في مثل
مالك و كم ضربت لسابقه تاخير الفرع عن الاصل هذا النوع في التحليل

في التمييز

ويمكن ان يقال ان ما ذكره مصنوع والمثال الوارد في استعمال العرب كم صاحب لك كذا

هذا بعيد كذا

[illegible]

في التمييز لحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد
بالاوجه الثلثة نصبه تمييزه و جره بالافراد و جره مع الجمعية و المراد بقوله و قد يحذف
انه قد يحذف في مثل تمييز كم كمية كل باجر بر و خالة فانه الذي يسبق ان فيكون
اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف و يكون نحو كم مالك
و كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض
ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه
و لك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسماء كاسماء
الاشارة قوله ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظرف
و لك ان تتقيد على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب ما قطع
عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في عوض
عن المضاف اليه شي في تاتي ح كانه لا قطع حيد خل في الظروف ما اجري مجراه
لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية الكلام في كل امر مبني
يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون
المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن
غايات و اما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل و بعض و اذ فالغاية هو
المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض
قوله و شبهها بالمحذوف في الاحتياج اي المضاف اليه من غير جانب اعتبار
النسبة من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة
فان للاحتياج فيه معارضا و ليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة
لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه
الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة و ما له قوله من الظروف المسموع

تنظر الحذف هذا المميز و تبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت صح

ان يحفظ اسماء الاشارة لانه اسم لباب هذا

ملك الظروف

قوله كما غير وليس نحو [illegible] منه

قطعهما من الاضافة وهو على ما ضبطه الرضي مع ما ذكره تمام واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو مختص بالاول قوله ولا
يقاس عليها ما بمعناها بريد فضلا عما ليس بمعناها قوله ابن فاعل اي سكل
مد فحكه كذا في القاموس قوله اكا والاخص بها باب علم او فتح على ما في القاموس
قوله لشبهها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا انه ان
يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاءني زيد حسب
وبين ان يقال جاءني زيد لا غير والعقل [illegible] الوجه الذي وليت
شعري انه لم لم يجعل حسب من اسباب الغايات في الاحكام لانه لا يحتاج لا
يتعرف بغير قوله ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلالي من غير شاهد الاستعمال
قياس في الحكم ببنائها على ما بيناه هو بناؤه كما بيناه اثرها في موجب البناء
بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها ثابت بعد البناء والعامل
في الظروف المتضمنة معنى الشرط ما سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي
اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل
في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية
فالى على ما هو في موضع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو
ترتب مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء
الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عريقة
ساقية ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وتجيء جملتها الشرطية
اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب
ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمتأخرين رأى ضعف معنى الشرط

فيها



فيها الاول وهي ان يراد بقوله والذي لكن المتكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها
معنى الشرط اخبر بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يكشف ومن
الرضي ان تجيء الاسم بعدها ثابت كما نبه عليه قوله من لحقته تجاه بالضم والمد
يعني من الذي سمع ومنع واما قيد الفتح [illegible] بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة
مصدر فجئ [illegible] من الحدث بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدأ فلمنه
وقوعه بعدها بعد [illegible] وقيل لزوم المبتدأ او الخبر باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله زمان وقوع الفعل او مكانه مفعول فيه كما انه لا مفعول به والا
لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي ربما اخرج عن اذا مجردة عن معنى
الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام
لانها عد [illegible] من الظروف المبنية فلا بد من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدتا منه
مع انهما مبتدآن عند الجمهور قوله وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه
من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه للمستقبل
في الآية لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الا
غلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد تجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي والاغلب تجيء اذ في جواب
بينما ولا تجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة
الا الاسمية وقد تجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينما وبينا نحو كنت واقفا
اذ جاءني عمرو وفي اللب وهما يعني اذ واذا للمفاجاة [illegible]
ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية [illegible] اللمح لفة بينهما
وبين الزمانية قوله اي حال كونهما للاستفهام او شرطا كانه جعل استفهاما

واذا جواب بينما صح

حالا منهما مسامحة بتقدير ذراع المنقص لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المص
جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال
بمعنى متى قال الرضي يجي اني بمعنى كيف نحو اني يكون وبمعنى متى واول قوله تع
اني شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا درس هذه العبارة ان مجي
كسرهما كمجي فتحهما وليس كذلك وقال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الا
ندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو اي زيد فيه يا واد غم
الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله
اي اضيف الى آوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل
واصله اي آن حذف الهمزة وزيف الرضي بانه لم يجي الآن خاليا عن اللام
ولم يجي اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان ورد
وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص
باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذكر الفعل فلا يرد انه
ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان
اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك ولا يحسن تغيير قوله
اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص قوله اي اول
زمان عدم رؤيته الضمير كضمير رايته وليس في محله فلا يتجه ان الظ اول
زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع يعلم انه لا يصح ما رايته منذ ثلثة
ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد
كما في قوله فيما سيأتي وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما الزمان

والحق ان كون الاسم غير متمكن باب التعرف المذكور حر حلبي

الفعل م



الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله او حكما نحو ما رايته مذ اليو
مان اللذان صاحبنا فيهما وقع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليها
بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد فجعله هو اعم من المفرد حقيقة او حكما
وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجي منفي بقوله اذا لم يكن المقصود
عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد وجعل المثال المذكور مما لا يلتفت
اليه المص لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومان امرا
واحدا بل اوهم بيانه انه مجرد ملاحظة بهذين اليومين يصير امرا واحدا
وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه
جي بالمثنى لتعيين انه زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قوة يوم الملاقاة قوله
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد
للمصاحبة وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضي انه
لو لم يا ولن ... لكان العبارة فيليهما المقصود به العدد [illegible]
المراد بالعدد الاسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به
شان اللفظ واما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد
على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ
يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكونها تفيد المقصود
بالعدد مع تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع
بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي
ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا

نقول نحو ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة
وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة
عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل المأول او الجملة ليعلم ان الزمان
المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته قوله او ان اى ما كتب
على هذه الصورة اراد بجمع عبارته ان مثقلة و مخففة فاول الكتابة انّ صح
باسقاطها في لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب
ان يفرد او ما كتب على هذه الصورة ولا يشكل عاقل ان عبارة الكتاب ليس
كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه
كثير ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان نحو زمان او ساعة او وقت
او يوم او ليلة لو ساعدهما القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل [illegible] قولك مذ
يومان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الاعتراض والثاني بجعل مذ بمعنى جميع
مدة زمان عدم رؤيته مذ يومان للجملة ويندفع بما ذكر في الجواب والله اعلم
بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائه
لمجرد موافقتها في بعض الحروف وهو اللام والدال بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى
من عند فهو متضمن لمعنى من فلا جرم بني ولا يرد عدم الحجة لبناء من لدن بالظاهر ص
ح لانه يكفي حجة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه
لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد
و قوله ولدن بضم اللام فيها ثمان لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاربعة
وثمانيها ما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه
اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان

لدن

ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدا اذ فيما كانا موقتتين في صح

تقييد صح
لدن ايضا بضم الدال بالتشديد بان الدال بحركات ثلث مع اللام بفوت
التنبيه على اصالة لُدْن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لَدَن بفتح الدال مع لَدُن
بضم الدال وجمع لُدْن بضم اللام ولَدْن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب
قوله وكلها بمعنى عند لكن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره
قوله ولا يقال الا مال لدى زيد اولدن زيد لم نعثر في كلامهم على هذا في لدن
وانما ذكروه في لدى وعند قوله ولذلك تحذف عنها وثبت هذا اذا كان
نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء
السحر الاعلى [illegible] والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا
عن الاضافة هذا يقتضي السند الى ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه
مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون جاريا منصوبا مفتوحا بالبناء
لان عوض جاء مفتوحا وجاء مكسورا او مفتوحا من كونه مقطوعا عن بتقدره صح
الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة هذا
باب بيان المعرفة والنكرة اتى بهما موقوفتين لان النكرة ذكر بها فيما سبق كثيرا بحث المعرفة والنكرة
معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى
تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض
اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع
الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا
والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان
اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم
الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع خاص لموضوع له خاص والثاني عام صح

بعينه بذاته المتعينة م

وضع عام لموضوع له خاص **قوله** لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العلم بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد نفسه وعينه فح الباء زائدة على ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء على الدوام متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات اهل الادب وان لم يصرح به **قوله** المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب **قوله** وذلك بعينه يخرج به النكرة يبقى بعد النكرة التي كانت علما نكرت باللام وبل وهو مما جعله الرضي من هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها **قوله** واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس بذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما بمعنى ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه **قوله** فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص لكن ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص لم يجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي لا يجوز فيه الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق بشرح به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى قصده به **قوله**

اذ ما من موضوع صح

خارجا م

[illegible]

من حيث

من حيث معلوميته ومعهوديته بينهما دائرة لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين وح يشكل بتصوير العلم الشخصي بانه الذي يتصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الخ فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره تعالى بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام للابناء ثم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره بوما فيوما فلم يتصور تشخصه حين وضع العلم الشخصي فانه موضوع لتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام م والجنسية م العهدية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لكن في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية اي نفس الشيء وقسمه ~~وكذا الى العهدية والجنسية في وفيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية فقوله~~ **قوله** والميم فيس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام في سقط ما ذكره صح في قوله من خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف التعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم الحمد الى غير ذلك كاللام **قوله** ولم يذكره لم يوجد ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في نسخة او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لم يوجد ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فالاظهر ما في الرضي ومن لم يجده من

تقسيم الشيء م

وهو ان يكون المراد بالعهدية العهدية الذهنية تمت

ما رايناه من نسخ الشرح ولم يذكره المتقدمون الى

من النحويين بكونه فرع المضمرات لان تعرفه بوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا
يستلزم صحة الاضافة الى احدها لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة
الى كل من الخ ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ
لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه لعبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء
ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة
بعده اختل الضمير ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
قوله جم المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم
جزاء اذا والشرطية خبر ان ولو قال المص وما عرف باللام او النداء او
الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا مبهما في معنى الاضافة
معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا
معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم وقد عرفتها فاحفظها
قوله لانه ان صدر بالاب والام الخ هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو العتاهية كنية ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري
هذا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع
واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل
لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور فيه عدم التناول المطلق بل المقيد
فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به
وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين
اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه

كما

بحث اسماء العدد

كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب ولا يحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر
المخاطب اعرف من المنادى ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام
قوله لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة
الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان
لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والا
ثنين وتحصيل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة
ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل
كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلهذا يصح الاستثناء
ان شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فان المعنى
جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق
كالمحلى باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل
جماعة منها فلا اشكال وما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة الى الصفة
المنسوبة الى كم وهو العدد المبهم الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال
عن معين فخرج المجموع من تعريف العدد حتى الالوف والمات ودخل رجل
ورجلان على تقدير قول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة
ما وضع لكمية الشيء بحسب رجل ورجلان وضعهما للماهية ولكنهما كما ذكره
الشارح هذا وفي كون كم للسؤال عن العدد المبهم بحث وكيف ولا
يمكن صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مات الا ان يقال
هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان
ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا اشكال بالتنوين لانه عبارة عن الاسم

ای المقدار

وانا يتوهم ان الکم ليس مخصوصا بالسوال عن العدد والالم يکن المساحة

کما لان وکم من التباس الکم الحکمی بکم اللغوی **قوله** فالاشياء هی المعدودات

والاحاد هی کل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلزم ذکرها

ويکفی ان يقول لکمية الاشياء فينبغی ان يقال المراد بالاحاد الوحدات

القائمة بالاشياء تو اسم العدد موضوع لکمية وحدات الاشياء لا لکميتها

**قوله** وان لم يکونا عند بعض الحساب من العدد ای لم يکن شیء منهما عند بعض

الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف

مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنی من التعريف الزوج الاول فقال

الاوله اذا لم يکن الفرد الاول عددا ينبغی ان لا يکون الزوج ايضا عددا **قوله**

ای اصول اسماء العدد التی يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث

لم يجعل المونث فی الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع

لحصوله بالحاق تاء التانيث او الفه وکذا لم يجعل فيما فوقهما الی العشرة

منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصلی وثلث فرعی

وقد اشار اليه المص حيث قال واحد الی عشرة نحو الواحد والعشرة من

الاصول لکن يجب علی الشارح ان يقول ثنتان ای عشر وحصر الاصول فی اثنتا

عشرة کلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد

اصول اسماء العدد والعدد المبهم قال الرضی البضع بکسر الباء وبعض العرب

يفتحها ما بين الثلث الی التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة و

بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهری

اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون [illegible]

والمشهور جواز استعماله فی جميع العقود هذا کلامه **قوله** او امتزاجا

الکسة

تحت عشرة جعله الرضی من العطف لانه فی الاصل بالعطف والشارح اشار اليه بالحال

علی رعاية الاصل لکن الصواب او تضمينا مکان امتزاجا **قوله** تقول واحد

واثنان يسمی الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته کما يجعل الضوء مضيئا لذاته

واما لانه من الانواع المتکررة والراجح هو الثانی واليه اشار الرضی حيث

قال فالواحد بمعنی المنفرد ای العدد المنفرد ويستعمل فی العدد وکسائر

الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون **قوله** اثنان وثنتان التاء

فی اثنتان للتانيث کما فی ابنتان واللام بالياء محذوف وفی ثنتان

بدل من ذلک اللام کما انه فی بنتان بدل من اللام والتی هی الواو والابدال

اشاهد من الياء فقليل ومن الواو کثير **قوله** احد عشر الاحد اصله وحد علی

وزن حسن صفة مشبهة من وحد قلبت واوه الفا علی سبيل الشذوذ

عند الجميع وفی احدی کذلک عند غير المازنی واما عنده فقلب الواو المکسورة

فی الاول قياس کالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدی الا فی التنييف او

مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة فی التنييف الا

قليلا **قوله** وقد جاء الواحد والواحدة ههنا بدون الترکيب اه وللتصريح

بقوله احد وعشرون احدی وعشرون نکتة اخری سوی ما ذکرها وهو الارادة

التنبيه علی ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود

علی الزائد عليها فصرح بصورة العطف بعد اجمالها بحمل العطف فی قوله ثم

بالعطف علی ما تقدم علی العطف المطلق الاعم من عطف الاکثر

علی الاقل او العکس بناء علی طبق ما ذکره الشارح متابعة لما فی

الحواشی الهندية اعلمها فکره الرضی مع ان عطف الاقل علی الاکثر

جائز فی الکل والعکس اکثر فلا يتم هذه النکتة **قوله** فتقول مائة وواحد

ولهذا لم يقع فی مائة والف بصورة العطف

او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد قوله ومائة واثنان
واثنتان عطف على قوله مائة وواحد وان تجعل قوله ومائة عطفا
على قوله واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون مثالا
لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحدة
اذ المناسب له واحد ومائة يلغو قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتامل فيما نقلناه لكن عند الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في
قوله ويجوز العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف
الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الفائق دقائق طعوم السباق المعدود
في سلك السباق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلم يبق
اثناء عوضا عنها كما في حرة وشية ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى
مائة وانما يكتب بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية
بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب مثال للتثقل بالتركيب لا للجواز.
الاسكان بالتثقل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله
قال الرضي ينبه بذلك على ان ما يشبه درمن عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان
المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فحوى
ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في
بيان حال مميزها ربما يتوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد
ومميزها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان
احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المعدود راجع الى بيان احوال
اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور
باضافة العدد اليه والمرجع لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا او مجرورا

بكلمة

بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء ور
دبحركتين فانه قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة
وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والنحل وفي كونه جمعا
معنى تأمل او لم يكن التمييز الا جمع قلة فيجوز بها وان لم يكن الا جمع كثرة
فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد
المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى
ثلث عورات لكم وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله ادرجها
في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع
المؤنث السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش هو فعليل كغسلين
فنونه عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخير نونا قوله
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فدل بذلك على ان قول المص
وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم والقياس مائات لا غير قوله
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ابتلي
قليلة ويلخص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع
الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها قوله لان الشائع في جمع مائة
في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
بهذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء
مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته
جمعت جمعا اضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد وقد جمع
نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد
ذهب اللذاذة والفتاءة قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ

المعبر عنه مذكرا تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول ثم الرضي الآخذ ذكر الرضي سابقا
ما يوجب تخفيفه حيث قال وثلث واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها
سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت
الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا [redacted] نحو ثلثة
آلاف رجل او امرأة لان مميز المائة والالف لما اضيف اليه المائة والالف
[redacted] هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واثني عشر ثلثة اثور دعليه ان هذا الحكم حق الا انه يذكر
عند بيان التذكير والتانيث لا عند بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا
وتانيثا قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
جعل الرضي الاقيس الاكثر قوله من مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاعتناء بجواز
افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله ثم لا يجوز ان يكون مفردا كما قال
ثلثة رجل وقد جاء في الشعر ثلث [redacted] حنظل ومن الشواذ المنع الذي ذكره الرضي
نحو واحد رجال واثنا رجال فائدة قوله لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد
الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الآحاد
في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فاتكم قوله ونقول في حواشي
الهندي انه وقد صرح بانكم انما لان تقول صيغة [redacted] ويحتمل [redacted]
بارجاع الضمير المستكن الى العرب اي تقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان
شئت قلت حادي احد عشر فتنصب الاول قوله ونقول في المفرد باعتبار حاله
اي مرتبته لا يخفى ان التنصيب ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال
وفسر الحال بالمرتبة لانه قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك العدد ومن
غير بيان مرتبته ليقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ

الاول

كان خصه من القد لدل طرف مجوز فيه ثنتا حنظل

فانه استغناء بلفظ التمييز فيه بكونه جمعا كما

ونقول حر

اشارة حر

الصواب من تلك المعدود كما في بعض النسخ

الاول ولا الثاني الى عشرة ذلك قوله اذ فوق المركبات لا يشير المشتق اسم الفاعل
منها لتنقيض بحادي عشر احد عشر ونظائره اذ اخذ اسم الفاعل من اول جزئي تلك
المركبات وثني لكن وجد [redacted] قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمة اي ومن اجل خلاف الاعتبارين [redacted]
الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد
اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بجد انضمامه اليه اضيف الا ما هو اقل منه
بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعلها لا بد ان يشتق من فعل
وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى
التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه على حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين
لامتناعه عقلا ولا مما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار
حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس
العدد اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك
العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر
الاسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها مستويان والثاني اكثر
كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدده اي العدد [redacted] المأخوذ منه فالاضافة
اضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه
عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله ولا يلزم جواز ارادة الواحد [redacted]
الاول من عاشر العشرة فيجوز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة
لانه في المرتبة العاشرة فكل منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول ولا يلزم جواز
ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فتنصب الجزء الاول ويظهر الفرق
بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة او فيما آخره حرف

وتصحيح حر

علية في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه آه تخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذي وتا والتي وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة [redacted] وما يقابله لتقصر مساحة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامة اي علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اي عارا وان اختلف في انها منقلبة من الالف المقصورة او اصلية فمعنى قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصف بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا العلامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها قوله كذكر من جنس الحيوان احترز بقوله من جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد برفع الالتباس الظاهر وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله ورثت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر

مع التاء

تاء التوريد يصدق على تاء عرفات والف فتى وكساء مع انها ليست علامات للتأنيث

او يقال تخلة ذكر كما الاشمر وتخلة انثى كالمثمر

مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي والاخيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم الاستدلال [redacted] الى رحمه الله تعالى بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربة هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم انت فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير [redacted] ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا الجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وثبون وسنون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى ان يغير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي او بغير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اخر مفرده بتقدير في لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير الاشكال بالاشكال قوله مع لواحقه في تكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلمي البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا

يمكن ان يقال ان التعريف بالنسبة الى غير حال الاضافة

لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانع للصدق على المفرد **قوله** ولو اكتفى لظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة
ما في آخره الف او ياء ونون ملحق بشئ فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليمه اذا منع
ما يجمع اعلم من ان يكون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس
الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدالة بل عن مجرد الحاق الالف
او الياء **قوله** اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف **قوله** تحت جنس
الموضوع له يشكل بمثل الذين بمعنى شيء علي فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع
له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية
باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار
دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة
او حكما والمعنى المجازي في حكمه وجعل ما ذكره في العمرين والابوين كما سلف عنه
**قوله** ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس لم يستغن عن قوله من
جنسه هذا الكلام الهندي وهو الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة
بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان مع [illegible] اكثر منه من جنسه فان
الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة
في اللفظ كما ذكره الهندي **قوله** وهو ما في آخره الف مفردة اه احترز بقوله
مفردة من المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في
الوقف فانها لا يصير زيدا مقصورا لعدم لزومها لانفصالها حال الوقف **قوله**
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ويمكن اخذه من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه
الاول بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولكن ان يجعل من القصر بمعنى

خلاف

ويحتمل ان المراد ما لحق آخره الف او ياء ونون مفتوح ما قبلها مع لواحقها كذا

[illegible] عدم دلالة لحوق [illegible] على ذلك

ليس كلام قنوي [illegible]

[illegible] لا يفهم الناظر في توصيف الجمع في اللفظ المماثلة بل ما يقابل الاكثر [illegible]

خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر الكرم
فهو قصير وقصره كضرب جعله قصيرا الكل ذلك من القاموس **قوله** او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالى وان المسمى بالالف [illegible] في الاسناد العربية الياء
كمتى وعلى والى [illegible] واذا الاعلام قد يمم الاصل ومجهول الاصل ما هو اسم متمكن
لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي
ان يقال ولم يمل واميل وكان لاماله سبب غير انقلاب الالف عن الياء
فان الرضي شرط في قلب مجهول الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه
الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف من الياء **قوله**
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون للامالة
سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت **قوله** كقراء بضم القاف
وتشديد الراء جمع القراءة او للمتنسك من قرأ واذا تنسك هذا السهو
في القاموس القراء كالكتان الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وذكر فان
الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراؤون وقرائي كمصابيح
**قوله** لكنها قد تصحف كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب اه
كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في آخره همزة اما [illegible] ان يسبقها الف
او لا فالتي يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وبناء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف
تأنيث كحمراء فهمزة الاخيرة تقلب واوا في الجمع حمراوان والقياس في البواقي
ان لا [illegible] وقد اجيز القلب انتهى وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة
فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم يقلب سواء كانت اصلية
كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او من جارة مجرى الاصلي

وذلك في حمل الاصل كحسنا ومعنى قرداء وعتبة

لا يجمع جمع كسرة

تقلبن صح

الاصلي صح

وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق
ما في المتن بهذا الكلام والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله بل ما وقع في
شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه
خلاف للكل شيء فلا ينفع في بيان القاعدة بهذا القلب بل يكون من الشواذ
الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف من آخر المثنى اي آخر مفرد المثنى
خلافا لما في قوله وتاء التأنيث لا تقع في حشو فالاولى ان يقول ان لا يحذف
عن المثنى قوله المجموع ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه
ليس بكلمة بل هو كلم مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة وعند الشدة
الامتزاج قوله على جملة آحاد قيد الآحاد والجملة لئلا يتوهم ان استعماله في
هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الآحاد جملة او
متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله
ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين بهذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم
العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية قوله بحروف مفرده
اي الحروف التي هي مادة لمفرده اه ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة
بحروف المفرد وتغيير لا الاستقلال او الهيئة ايضا كما مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد
بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده
المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على
وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة لجمع المفرد على فعال واما
ما في حواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال
او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويصدق به آحاد
حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى

ان المراد

اوكما وهو مركب عند شدة امتزاج بين اجزائه اسما واحدا واعرب باعراب واحد صح

يعني المدخلية لحروف المفرد صح



ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دوري قوله بقوله ما دل
على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس اه المتبادر من الدلالة
المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق
تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله
فنحو تمر مما يفارق بينه وبين واحده بالتاء فنحو تمر اسم جنس له واحد
من لفظه فيصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس
بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب بان له واحد
من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق
كما سنذكره ايضا ولكن ان نريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق
اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان الاكثر اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع
عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولكن ان نجعل تقييده نحو
تمر وركب للاقة نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من
تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح عليه قوله كما من جمع رحل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس
فكأنه اراد بقوله جمع جعل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على الذهن قوله فالجمع
المذكر الاظهر ان قوله المذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر ... اليه قوله
فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تغيير قوله فالمذكر بقولنا
فجمع المذكر الصحيح قوله او مقدرة فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات
قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في
شأن المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يختص بالياء المذكورة قلت تعود الياء
المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين

الكلي صح

الصحيح صح

هكذا في النسخ التي عندنا وهو سهو والصواب ... مسلمين بدل رجلين

العارض صح

بياء علامة الجمع وبنيانها وليست علي حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق
التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين
بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم الذي آه جعل ضمير كان للاخر
الاسم ولكن ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الآخر
يدل عليه قوله اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان
الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضيين
ومصطفون دون المصطفون فتامل قوله وشرطه اي الاسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه
الى الاسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تبتر الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه
في تاويل فكونه مذكرا يعقل كما يشير اليه وضمير كونه يرجع الى الجمع بل الى ما اريد جمعه
قال المص في شرحه وشرطها التذكير مع انه مستغني عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما
لتذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر واما لتنبيه الغافل لتوهم ان الجمع
المذكر مجرد تسمية كتسمية السود بابيض قال الرضي هو ان عذرا ان بار دان لا يبرد قلب
محروق بنار الاشتباه وقال الكندي مناط فائدة الشرط انما هي وصف المذكر
دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول
جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث
وكيف لا ولم يعلم هولاء ان جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كي حكم الواو وعشرون
مثلا فلو لم يندرج في المذكر السالم [redacted] اليه كاحكم الواو وعشرون واخواتها فلا
يستغني بكون الكلام في جمع المذكر من اشتراط التذكير قوله فمذكر اي فكونه
مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون الشرط مبتدا وما بعده من
الشرط والجزا خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم

فينبغي

فينبغي الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على
الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان
اسما فالجزاء وما اعترض [redacted] فيه محذورات ثلثة الاول دخول
الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها
جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما
يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا
لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء
خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم
يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه
التعسف مع ما فيه من التكلف التزام حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي
بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه
مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في
العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه
مذكر علم فيئول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين
المبتدا والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر
بقي انه هل سمع منع الهندي ما ادعاه الرضي من خبر سند موثق به قوله يعقل
من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالتعقل
وصف له بحال مدلوله قوله كاعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس
لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم انه
صار الى بني هلال او صار السهم من بني آكل المرار وفرس لغني بن
اعصر هذا كلامه قوله واراد بالمقدر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة

او مغايرة له اجاب به كما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله مذكر
مجرد من التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان
الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط
الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان
لما ذكره الهندي ان هنا لا فائدة الوصف دون قوله مذكر لانه يستغنى
عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا الفرد
يجب ان يكون مما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى
من التذكير هنا بالتجرد من التاء لتوهم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون
واستدرك قوله ولا يكون بتاء تانيث قوله اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة
ان تردد ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في
الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون
بالصيغة فخلاف الاصل لشبهها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالعير والاتان والناقة والجمل
والاتان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ان يبين عدم جمع احمر وسكران
بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة
وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في
المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان ونعلان يفهم منه جواز جمع امثال ندمان
بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير
مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
فيه اي في هذه الصيغة بتاء وبلا الوصف قال الرضي هذه العبارة
اسلم من العبارة السابقة لانه لا يضمن ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور
فيكون

فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في شيء مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر مع المؤنث لكان انسب واجاب الهندي بان ضمير وان لا يكون
عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة فالشارح
فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط
الخامس ان لا يكون الاسم ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير
وعدم اللبس واما فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة واما حذف
نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة وقبل
لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
فليس بواجب قوله فقد تبين نحو مسلمي ومسلمي وجهين احدهما انه قد لا يحذف
نونه بالاضافة نحو دعائي مع بحثه فان تبيينه وتاتيبهما ظاهر وبهذا علم
انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه
لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله فان
لم يكن مذكر جمع بالواو والنون لا اورد لتقييد كلام المتن بما قيده بل
المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو
والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكر جمع بالواو والنون قوله
فان لا يكون مجردا من تاء التانيث الملفوظة فالاخصر فان يكون
بالتاء قوله تغير بناء واحده من حيث نوعه واموره الداخلة فيه كما هو
المتبادر فيه ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا
لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الان

اذه لا يأتيهم من ورائهم [illegible] الى العيب او [illegible]

يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتبا
ري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني
يعني ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف بين
وسكون الفاء الآن يقال لا نسلم في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد
ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق
بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة هو المعتبر في
نوعه والاوجه ان يقال المراد تغير بغير لحاق الواو والياء والنون والالف
والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم [redacted] بتغير آخره
لا بتغير صيغته لان ما يطرأ الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته للاخراج
الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير آخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضي
هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا لم يجئ فجمع التكسير
حينئذ مشترك للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يجئ فيه الجمع والا
فهو مشترك كاجادل ومصانع قوله اسم الحدث اي اسم [redacted] على الحدث مطابقة
كالضرب او تضمنا كالجلوس والجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى
القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياه ليس حدثا
بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق
المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف
جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف [redacted] جريان الصفة
على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدا او ذا حال او موصوفا
او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف به

قوله

169

قوله وان كان الاخبر ان مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له
بهما بل يجري في الاوليين ايضا اذ لا خفاء في المفعول المطلق وان اراد وجوب
وقوعهما فيرده قوله نحو ويل للمطففين الذين فتأمل قوله سماعي اي سماعي
لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا او
حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما
المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا
يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم
فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليكتف بالف على المثنى و
المجموع كما يكتفى في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب
الهندي بان القول باستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان
عنه والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس
بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما
كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك
المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر
مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قال الرضي رد
المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل سواء كان الحذف
جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه وجهان ذهب الكوفيون ونحويون فذهب
الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه عمل لنيابة
الفعل لا لتأويله بان مع الفعل فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق
عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل للمصدرية وحمله للبدلية قد عرفت
ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله واما فصل

مطلب جواز جعل تابع معمول المصدر المضاف اليه تابعا للفظ او محله

بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة
بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما واجاب بانه ذكره عقيب الاول مع الاشتراك
تنبيها على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من امتناع تقديم
المعمول المختص بالقسم الاول قوله من اي حدث اه ان اريد بالحدث ما سبق في تعريف
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى
لشدة الملابسة بينهما وان اريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وفي التجوز في قوله لمن قام به
اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم
يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام
راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
مجاز فليكن ذلك الاسناد الى اللفظ مثل ضرب ويضرب قلت شاع فيما
بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والا
لتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام اه ينبه على ان اللام للجارة صلة
قوله المشتق بتضمينه معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادته من قام به
الفعل فيستغني عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل يعني ويغني عن قوله اي
الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء وان اراد وجه صحة المشار اليه
بقوله لكان اولى وكلمة قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به
الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل لمجرد من قام
به الفعل وهو المتبادر من قام به الفعل اعترض الرضي بانه لا يخرج هذا القيد
عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقترب من فلان او متبوع منه ومجتمع معه

فان هذا



فان هذه الاحداث نسبة لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه
بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص بصدور
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث
مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به
المضاربة اي ضرب متعلق بالمضروب بصدور عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب
معناه التقرب من شخص هو ايضا متصف بتقرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب بقرب قائم
به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا تقوم باحد المنتسبين معينا
دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد وان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا
على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به السعدي
من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الا
عتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضرب بين
بالفاعل فتامل قوله قال المص في شرحه اي المص او التعريف قوله وان يكون من
قام به تمام معنى الموضوع اه فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب
المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طاول اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به
الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر
عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح
في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طايل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل اسم
منقوضا به قوله والسند وا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم
مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الكلندي
فلا يخرج به اسم التفضيل راسا تماما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل فيه ايماء الى ان احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفا

وبذلك لا يتوجه ما قيل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وتانيثهما انه قال وما
وضع منه فخرج بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح لله
اثنائه فتكلف في تطبيق على ما ذكره بما اخرجه مخرج التعسف كما لا يخفى قوله على زنة
فاعل قال المص وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم
الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا
لكن لا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع
لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والاشبه انهم
سموا اخوات اسم الفاعل باسم المضاف اليه لولا الوزن كاسم الآلة واسم
الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تع وكان وعده
مأتيا وقال الرضي والاولى ان اتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته
فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد
وكان رسل وعده مأتيا بوعده فجعل الذي كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد
الممتنع المفارقة من نفسه فاسند الاتيان الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف
الصرفي ووقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع
الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى
ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله
اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم
او الهمزة او على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت

اللام

اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا
دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان
قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب وقد دل ما سبق
على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه
ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به
بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية في نحو علم وعرف قدرا وجعل
مطلب لام التقوية
وفي اسم الفاعل منهما هذه الافعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها
ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله
فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب وهذه الاوزان
الثلاثة تعمل بالاتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما
مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان
الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية
يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا للنقصان المشابهة
اللفظية قوله لعدم خلل اي صيغة المفردة اه لا يبقى ما ذكره بوجه على جمع
المكسر الا ان يعتبر معه نظرا قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع
السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما
جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل
غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا كلام في عمله رفع الفاعل
لان حذفه لا كثالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل قوله

مع التنوين نحو او اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع
لام التنوين وتقدبنه عليه الرضي حيث قال يمنع بالتعريف دخول اللام لكن قد تقرر
تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والا
يصال او المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره
المص في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصفة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جره على ما قال قوله لمن وقع عليه
يشكل بخروج المضروب له الآن تقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف
والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف
على الاشتراط قوله والاشتراط بكونه باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا في كلام
المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل
ولو اكتفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل في العمل لكفى لان الاشتراط ايضا
من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع
العمل والتنوين تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل
المتعدي الثابت ايضا نحو علم الغير لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ
الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل لفظ اسم
الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت الخ اي المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق
الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق
الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر او ولا يشتهون به لمخالفتها لصيغة الفاعل قوله
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو مبنى اسم
الفاعل وبرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الكلام ان صيغة الصفة المشبهة
من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل على ما صرح به ابن مالك في التسهيل

وانه يجيء

وانه يجيء على وزن اسم الفاعل للمبالغة الآن لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على
وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الآن تحمل
يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي
قياسيا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الآن يقال بنه على انها لا تنفك
عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون
فعلها قوله وتجعل على كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او
هذه صائغة للكلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف
اخويه فانها لا انفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل
زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان
يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن
وجه غلامه بالاضافة في المجرد من الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن
وجه غلامه بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي
لم يعتبر المص باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيانها
اعراب معمولها استيفاء الاعراب بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على
اعرابه فلذا بين معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه
الخ وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا للوجهين فانه لا بد في صورة النصب
من اثبات الالف كما في حواشي كتاب الشرح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص
بالامثلة الثلاثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات
الثلاثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان

اي بلا اتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجه وفيه بحث لان امتناع
لحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة للتخفيف وهو لفقد التخفيف باعتبار
تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد **قوله** احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا
الزيدان الحسن وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي
ان يكون من قبيل حسن وجه ويكون مختلفا فيه **قوله** لاشتماله على ضمير زائد على
قدر الحاجة في القياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون حسن وجهه بنصب
الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة
فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه
ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن
وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه اه فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد في الفارق
بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف
الذي هو النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل
بالضمير فاكتفى فيه باللام فلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان
يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه **قوله** لان معمولها حينئذ فاعل كما فلو
كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي
ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف
القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان لجر للاضافة الى الفاعل
لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبيه بالمعمول يكون فيها ضمير
الا انه قد يخالف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو في الصفة
قبيحة كالاضافة الى نفسه فجعل المرفوع قبل الاضافة منصوبا باعتبار

الضمير

الضمير في الصفة وجعله كالمعمول الذي هو الغالب فيه فلزم حين الجر اعتبار
الضمير في الصفة كما في النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع
الزيدان الحسنا وجههما بالجر **قوله** فتؤنث ان الصفة جعل تؤنث على صيغة
الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة
مجهول مسندا الى ضمير الصفة **قوله** مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه
وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي **قوله** وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت
مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي
**قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف
اي موصوف بالفعل ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء
لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة
والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة
سواء وصف بها او لا والمراد بغيره غير ما سواه كان المغايرة حقيقة او اعتبارية
كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** في اصل ذلك الفعل متعلق بالجار والمجرور
محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد من
التعريف فانه المشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا
فائدة لا دراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل
اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير
ثبوته كما في زيد احسن من الحمار **قوله** وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والالة لان المراد بالموصوف الخ لا حاجة في الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم توضع للزمان

او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف قوله يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو
حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجها لانه موضوع للموصوف
بالزيادة الآن يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة
زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد
الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء
عن الذكر بالعلم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قد [illegible] ليصح
حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته
لانه لا زيادة قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على حكم المؤنث لتتميم كلام المص
لان له تثنية وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثهما لانهما ليسا في الاصل واشر
بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع
الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع دخير وشر
معتبر اخير واشر لجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين لمن قوله وشرط اي ينبني
اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي [illegible] بقرينة التعريف يخرج نحو
ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحتمل ان يكون بمعنى الكثير من
للتحكم واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه
فعل وقال لا بد من قيود اخر وهو تام لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة
وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه مما ليس بكلمة اي
ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه
امس اقول الاشتقاق في الافعل تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف

بزيادة

بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خاص بنفي حدثه من بنفسه لانه في مخالف فعله
في ان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على
غيره لا يكون الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة
مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر قوله [illegible] ولا عيب ينبغي
ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين
ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد اللذين
هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله [illegible] في وصف
الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب
حس احدى العينين قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد
اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد
ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله [illegible] ثابتة من احمق
ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة والظاهر سهو الصحيح [illegible] هبنقة
من غير ابن وقال في القاموس في القاف الهبنق كجعفر الاحمق والقصير
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان [illegible] الاكنية وقال في العين
الودعة ويحرك جمع ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شق كشق
النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح
[illegible] والكعبة شرفها الله لانه كان يعلق الودع في ستورها وذو الودعات
هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني
قيس بن ثعلبة فكان يضرب به المثل في الحمق قال الشارح [illegible] وكن ابنه
هذا وقد تشنع الشارح تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه
امرا بديعا ولا يرضى بمثله من قبله المشايخ وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا

من حواشيه في الجبهة انه ليس مما نقلا من الفلاني مرضيا له كيف وقد كتب فيه فوق اشارة
الى القدح فيه كما هو دأبه **قوله** ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل
[redacted] معه ولا كما في اكبر او اسما كما في الدنيا والاولى اسما للخطة العظيمة وكم يخرج
عن معناه نحو اكبر بمعنى غير مفعول جاوز رجل اكبر واعلم ان الاصل من تلك
الاستعمالات من لم الاضافة بالمعنى الاول **قوله** واما قوله لست بالاكثر
منهم حصى اه وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للمساعد
فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل بهر باطن صورة اجتماع مالا
يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع
العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع غيره قليل **قوله** ويجوز
ان يبقى الى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ اورد عليه انه
لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منون ومانع
للتنوين وينتقض بالتنوين في جوارٍ حينئذ مع جعله تنوين العوض على انه اجماع
من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو في
صورة المفضل عليه بمن وليس المفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم تصحيح
الشركة مع المفضل عليه في اصل الفعل لتحقق نحو زيد افضل من ان اعلم واو
تقديره نحو زيد اعلم من ان الى اخر نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير
الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه
التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل تبعيد المفضل عن
المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل
عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا
عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تع وهو [redacted] اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تع

مما يشق

الخطة ... والقصة كذا

يستلزم صح

من شيئين وما كان بهذا المعنى فلزومه حقيقة افعل اكثر من المطابقة اجراء له
مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من **قوله** احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة واستشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه [redacted] احدها
محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد [redacted] محذوف الجار [redacted] اى
احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد [redacted]
الشارح رح اشار الى دفعه بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكانه جعل
ان يقصد بمعنى المقصود فالى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل
الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف **قوله** باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
الاولى [redacted] في ضمن ما عدا المفضل [redacted] لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار
ان بعضهم كان **قوله** لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه
[redacted] لا يفيد وجه التزام الاضافة او الى المفضل عليه كما في القسم الثاني
من الاضافة **قوله** مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
يتوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه
الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صرح به الرضي الا انه ينبغي ان يكون
المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر في قصد تفضيله عليه **قوله**
ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الا
ضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة
للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص والاتق بل يبين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح وانما النفع بل يبين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص **قوله**
نحو قولك نبينا ... اه اقول ونحوه محمد افضل البشر حيث يراد به افضل
المخلوقات من جنس البشر **قوله** ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع

سواء قصد بها جعل صح

اقول ما ذكره الشريف توجيه العبارة المتن حتى يقال انه تكلف بل تعسف بل هو بيان للمراد منها واما عبارة المتن فمن قبيل التسامح لظهور المراد كف

قوله ليس ذكر قبله الرفع بالفاعلية
بعد كلمة الا الاستثناء ثم بعده
تكلم بتبديد ان العمل هنا بالرفع على الفاعلية كشف

بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية صح

بالفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر
الا في مظهر كذا افاده ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية **قوله** وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد
افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل
في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر في لفظ اثر
العمل والا لجاز حمله في سائر المبنيات **قوله** وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول له
سواء كان مظهرا او مضمرا بالاتفاق معناه لكن ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعه للظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد
بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه
يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان
لشيء اه فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل
في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد
**قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية
بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله لانه لما كان
الا ولى ترك اعادة اللام لانه مع ما بعده وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا
كما تفيد اعادة اللام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا لشيء وهو في
اللفظ لشيء اه الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا
لشيء ولا مانع من تقدير الصفة وتفسيرها بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل الفاعل
الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط
لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل خير منه ابوه **قوله** وهو في المعنى صفة لسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم

تسمية



تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال السيد السندي اي بخبر المشهور للتنبيه على صحة
وتحقيقه ونحن نقول المسبب محل سبب ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل
الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على
انه لا يلزم ان يكون في المعنى المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا كما
كان جعله او سقيا **قوله** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما جعل اقول
المص يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل السوم منه في عينها فينبغي ان
يطلق المسبب والا يعتبر غيره في قوله باعتبار غيره غير الاول بل يعتبر غير تقييده السابق
بالاول **قوله** مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اه اعترض الرضي بانه كيف
تعلق بالاعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني مفضل وقد اتفق النحاة على انه
لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار
في المسجد او يقال جلست في الدار في السوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح
كما يقال في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول
حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله عليه **قوله** والسواد
بانها في مقام المدح هذا البيان يخفى فشا لا يكون [illegible] المقصود منه المدح ومحل
اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون للنفي بغيا للزيادة مع
بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل
في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده
في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف الاول فان اصح بيانه يجري في الجميع وان
لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان حتى لا يقال **قوله** وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة لا يخفى انه لا يتاتى في ذلك
مع وجود معنى التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكر ما **قوله** فان قلت لو كان زوال الزيادة

لان الشيئين المشتركين في المسبب في هذا المثال
ليسا متغايرين بل متحدين فينبغي ان يطلق المسبب
ولا يعتبر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول
كما فسر الشارح لئلا يخرج عنه هذا المثال ويمكن ان
يقال ان هذا المثال مصنوع فلا يبالي بخروجه كشف

اقول هذا انما يتم اذا وجد في كلام العرب عمل اسم
التفضيل المذكور في غير مقام المدح والا فهذا
كلام بمجرد الظن فلا تعويل عليه كشف

احسن في المثال بمعنى حسن كشف

ويمكن ان يقال لما ذكر المص كلاما مشتملا على الرفع
بالفاعلية وبين الشارح الرفع على الفاعلية
في اول المقال اجرى الكلام على هذا المنوال
في ثاني الحال كشف

في نسخة الشارح وفي النسخ التي رايناها
لفظ الصفة في المتن لا قدره الشارح

قوله قلت يؤول عبارة الشارح اقول هذا التأويل خلاف الظاهر جدا ليحكم سلامة العقل
وصدق الوجدان بان الشارح لم يرده بل اراد بالباء السببية والا لم يكرره في الموضعين
ولعل وجه تخصيص السؤال بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي انه هو الظاهر من العبارة المذكورة
في شرح اللباب للقطب الفاضل واما الوجه الثاني فليس بظاهر بل هو مجرد احتمال
مع ان الوجه هو الاول
كتبه

التفضيلية بالنفي قال قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر كما في التوجيه الثاني كتبه
قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى
يتم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا
بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع
بل بين افعل ومعموله لضعفه فلا يجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي قوله
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه
فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت
الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي
بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان
الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب عنه بانه يلزم تعقيد لكن في ترجيح
العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره بمعنى يلزم
رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه اشارة الى ما ذكره
المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع
انها ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة الى هكذا ذكره الهندي
ووافقه الشارح وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكره من وجه
اهمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا
في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه
بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور رواه ورد الرضي ايضا بان هذا
الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل
في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما ترى منه فلا يلتفت اليه

زوال صح

اي لم تقدم منه في عين زيد حتى يتم التوجيهان السابقان المذكوران في الشرح كتبه

بعدم كون الرفع موجبا به كتبه

واجيب

[illegible]



واجيب بانه في ضعف المعنى التفضيلي فيسمى فعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان
معنى التفضيل منفيا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد اه او على تقدير
ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل
لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وفي تغايرهما بالذات واما ان
المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فلكن
التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجاز العامل لظهور المعنى مع ذلك
الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر ويتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم لا يكفي
كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا
يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا بد ان يكون المفضل
والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه
ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولهذا رفع لفظ العين اه لم يلتفت
اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله
وتقديره ما رايت عينا ما ثلثه كعين زيد في احسن الكحل في الكحل
عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره
الهندي وهو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل
من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد ولا زائدة تعرفه
عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا تشبيها حذف المعطوف
بقرينة مقام المدح كتبه

حيث كحل عين زيد كتبه

اقول هذا غير وارد اذ لم يرد انه في تقطع الكلام حذفا وتقديرا بل اراد ان المعنى عليه كتبه

اي تغايرهما بالاعتبار كتبه

رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد كتبه

بقرينة كون المقام مقام مدح الكحل في عين زيد كتبه

في الموضعين الحسن داعلى وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة
لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة
على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة فان قيل اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لموصوف محذوف
لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل
في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه
الابلغ وكان اللازم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في
الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي منحصرا هنا
فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخيرين
فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل [illegible] عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن
فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر
في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولكن ان تجعل معنى قوله فان قدمت اي انك
ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي
وليس معنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هنا مفضل عليه
هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجعل الحال احسن تحقق نظرا
الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام
والاحسن ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف
وذكره قوله اسم جامد الى كتاب تعنى لبس المجمع بنية على ذلك ليصح منه ما سيأتي

من جعل

من جعل سيارا من السير كما واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف
اي اخوف خوفا سيارا اي السالك عليه ما قيل ضعيف لان حق التقديم على المشتق
فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك
احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اُري مجهولا اي لا اظن ونفي الظن
ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتبصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال انه
لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى مقتضى
السياق ان يقول ما رأيت ليفيد انه ما رأى ولا يرى قط لانه لو رأى مثله لم يثبت
منه الحكم بانه لا يرى قط فتأمل قوله فلما وصلت النوبة الى [illegible] مباحث الفعل
سلك تلك الطريق اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على
انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل في قسم الاسم والله اعلم
قوله اي نفس ما دل عليه الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التعريف اشارة الى معرفة وجه
تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل يشتمل على
ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه يشتمل على اربعة معان
رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا اشكال
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما
او الى فاعل معين ولا اشكال اتيانا على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل
ذكر الفاعل واما على الاول فمعنى مستقل فاعل ما رجالا وهو منفهم بذكر الفعل
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه مستقل
متعلق [illegible] رجالا منفهم مما غير ذكره وبعد التحقيق انه يمكن جعل المعنى في تعريف
الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف

بحث الفعل

ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن
كونها مرادة بتقييد في نفي لم يبق الا الحدث والزمان فاذا خرج الزمان عن كونه مرادا بتقييد
الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موضع من شرح الرسالة الشمسية
ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الكلم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر فتبادر
فيتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا خرج الاسماء و[illegible] الافعال الآن
جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع الامرين وانما الدائر
كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل الانفراد لكل جزء جزء
نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا اجاءني جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة
عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة
في اصل الوضع منسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله او
تقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او
تحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كأنه اراد الفعل الاصطلاحي
واراد بقوله تقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ح ان يقول وشيء من
ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التأكيد
صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت اه ولان الشيء ما لم يخص
الشيء لم يعمل فيه قوله وانما خص به لحوق تاء التأنيث اي الساكنة وبهذا صح قوله فيه بحث حيث يشامل فتأمل
والصفة المشبهة اه قوله ولحوق تاء فعلت الاخصر ان يقول ولحوق تاء
فعلت وفعلت ويستغني عن قوله ولحوق تاء التأنيث الساكنة والاولى ان يغير
نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلق والاخص بالمتحركة لاختصاص البارز
المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع

فانه



ونصب قبل بالظرفية يوهم ان للماضي زمانا هو فيه ولا يوهمه ان المراد التقدم الذاتي لاجزاء الزمان ولاجزاء الزمان تقدم بعضها
على بعض لا بالزمان لان منشأ الاشكال ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولان ظرفية الزمان الف بتقدمه الماضي
ظرفية الماضي للعام لان قبل ليس كذلك ولان الظرفية ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس الا على انه لا يصح في جميع
ازمنة الماضي بحيث لا يشذ منه شيء والجميع فرد الماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شيء ويكون اوفق بتعريف
الحال بزمان انت فيه عصام

فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قوله وانه يكون بين
اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع فيه
المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة
فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه في علم آخر ولعله
من طب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التسلسل
التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو
متعلق بحدث وقع صفة للزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم
على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل
بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح
اشارة الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف نأيت في
اوائله الظاهر اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى
ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا
بخلاف المضارع فان الاشتراك الذي بسبب زيادة احد حروف نأيت لوجوده
مشتركا بشمل مفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف
للكان الشد مناسبة قوله فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نأيت بل
راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب
قوله مفردا مذكرا او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد
بحسب نفس المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب
وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب
بكونه بالغير فلا يجمع الا فراده مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر
مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال كونه

قال السعد في شرح المفتاح يجوز ان يكون هذه
الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل
زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض
وقال الشريف في شرح المفتاح هذه تعريفات
تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو الحق بعبارته
فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير
الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد يقال
في تحقيقه اذا لاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة
اخرى بخلاف الزمانيات
من حاشية دده

فان قلت الى نية بالاشتراك والتخصيص مشترك بين
الماضي والمضارع لان عسى مشترك بين الجبل
ورد بر وله غير نظير قلت ليس التخصيص
على ما قررنا مشتركا بل لا
يشترك في الافعال الا المضارع
والاشتراك امثال عسى
عائد الى الاشتراك الا
سم لانه الاشتراك
في المصدر
فتأمل
في شرح
الكافية

قوله قد يكون باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهة باحد حروف نأيت
م

بالعكس جعل خبره مصدرا اجنبيا الا ان جعلها حالا انسب بطابقها ولو قال المخاطب والغايبة
والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به آه دفع لما يتوجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره
مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره
مطلقا وانه لا يفيد انه غير معرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه
مقصود بالبيان فقال البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل نون تاكيد او نون جمع مؤنث
وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة باقيا للحصر وقت اعرابه
في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة
وقيد لها اي لا يعرب مغايره في وقت عدم الاتصال فالتقييد لتعميم الغير بحيث يشمل
المضارع المتصل باحدى النونين قوله والاعراب رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة
او نون واقتضاها العامل لا بمعنى ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب
كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى قوله ونصب بمعنى فتحة
او حذف نونها اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه
العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد
ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن
عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو تدحرج بلا شبهة قوله من
ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب وتضربين قوله متصل به نحو يضرب
وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل
والانسب انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به
يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية آه لا حاجة الى ذكر هذه القيود

لانه

لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطبة قوله والمؤنث فيه ان
الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام
ينصرف الى المذكر ولذا صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو
كان المراد به ذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض بحكم جمع المؤنث قوله
والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون
الا لفظا بخلاف الحركة وههنا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب
اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين
نحو يضرب القوم مثل يضرب مثال للصحيح المجرد من ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى
يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح رح انه جعل مثالا للاعراب فانه بما
يلحق به قوله والمضارع المتصل به آه لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص
ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يليه تفصيل للصحيح لكن الصحيح
عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد والمجرد فنبه الشارح رح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو
فصل المص بقوله مثل يدعوان ويدعون آه بدل يضربان ويضربون لكان
اوضح قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح وهو ما كان
آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص
قوله سقط الحرف للتناسب لما ان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلا
للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد التجرد في المضارع وقيده في المبتدا حيث
قال وهو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في القسم المسند اليه من
المبتدا او اسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج
الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع

فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد عنه غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من
عبارته المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرفع له النحو وكيف وقد
قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان اه وفي بيان المجزوم ويجزم بلم اه فلو لم يجعل
هنا ويرتفع بالتجرد من الناصب والجازم نبه بان عدمه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال
ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد ولانه اذا تحقق الناصب
والجازم امتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه نحو لم
يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه
موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود
الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله
وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتاين كما
في زيد يضرب لا نقول صحة الوقوع موضع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول
هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدلت الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف
والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال
الخليل اصله لا ان يرده ان لا تضرب في تقدير لا تضربن وهو ليس بكلام بخلاف لن
تضرب اقول لن مركب من لا ونون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا
للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل
عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين
حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى لو سرت ماذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي يقدر ان بعدها شروع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها في محل ماذكره
مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن
والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح



تقييده بهذا ابل مايدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان
او الظن او غير ذلك قوله ان المخففة صيغة الفصل بالمحصر اي هي المخففة
لا غير وبه صار متعلقا بالقول والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ
اي المخففة انما ماخوذة من المثقلة قوله فان الرجاء والطمع فلا يناسبهم
وكذا الدلالة على الماضي ولا يبعد ان يقال اي الناصبة النعت بحروفها
متعين وضعا وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله وليست
هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع ان كون جانب الوقوع غالبا على عدمه
وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلق كما قيل ولا
مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق قوله ليكون جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال فيه بحث لان الجواب لكلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب
ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من
قال اسلمت صادقا اذن اخطم مالك وذكر فالوجه ان يقال اذن
لضعفها لا تقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد
الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم
وجدوا اذا وجروا فتدبر قوله فالوجهان جائز ان جعل الجمل جنوا دلا
فالاعلال ان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل
والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما
سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان
بالنظر الى زمان المتكلم الاول سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى
كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية اذ قد علم معنى كي قبيل ذلك

قال صاحب القاموس وان الناصبة تقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وتقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع او نصب او خفض

بعد غيرهما

كمن تعقيده اي ايبعني انشاد الغاية للاحتراز عن اي المعنى مع فان قلت حتى ابتدائية
انشاد الغاية فلم قال لمعنى الى ولم يقل اذ كان لمعناها او معنى كي قلت كانه اراد
انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله او متصلا بآخر جزء منه
بل يحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال لكي لا يخفى كما
تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا
يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله فيجعل هذا المثال
حكاية للحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك في كلام المحشي لحكم
كانك كنت في زمان الدخول بيت هذه العبارة آه جعل حكاية للحال بمعنى
حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال
الحكمي من حيث انه حال باعتباره في نظر السامع في معرض الحال لانا نعلم الاستقبال
حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الآن يقال ينافي افادة الحال
فلا يصح ذكره في مقام افادته كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون
اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا
ومعنى عاطفة كانت او جارة مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال
الحال تحقيقا او حكاية فلذا اكتفى المحشي به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف
حال التحقيق امتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين
لانه كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل
ان يكون في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منتفيا اي خبر
ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط
الاول لا انتفاء شرط صحة التامل فبقي المناقشة بلا جواب لا يخفى ان الخبر

في صورة

في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلق بحتى فلك ان
تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله ابهام
عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى تدخلها
عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف شيئ على شيئ وسبق
قيد شارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف
على ما لحقه قيد فالشركة محتملة اي ما كان ضعفه الا تعذيبهم الا وان
ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان جعل خبر الفاء بجملة محذوفة المبتداء ولا ضرورة داعية اليه مع
ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء
ناصبة بشرطين احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح
من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عنه كونه في معنى
الانشاء وقد سبق منه موافق لما اشتهر ان النصب بالفاء ليوجب تقدير ان
ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء
عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل
على ان الفاء هنا مستبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي
للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما يدل كلامه
عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل
مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال يكون من وضع الفعل موضع المصدر
كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فالحق بالحجاز فالتشبيه ما جعله
لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف شاذ بل ما قبله بقولنا سيقع مني
تركي منزلي ولحاقي بالحجاز فاستراح وبهذا توجيهه ما لا يخرج عن الضرورة

اذا عطف شيئ آه وكان من عطف المفرد على المفرد
شرطوا ذلك للتاييد على التقييد
قوله تع الآن خفف الله عنكم
وعلم ان فيكم ضعفا بينه
المولى الفاضل حسن
جلبي الفناري
في حواشيه على
المطول
التسهيل

حيث قال اذا لم تقصد
السببية آه وقال فيما بعد
فيه هذه المواضع معنى
السببية مقصودة
فافهم

وهو ان تجعل سائر ذلك والحق في معنى الامر اى لا تترك ولا تلحق فاستريحا واو الجمع
اى اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا او لقد احسن اى بشرط
ان يكون بمعنى اى او الا ه لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه منتصب بعدها بتقدير
ان بشرط ان يكون في التركيب معنى اى ان فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الا
ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو الجنى
ان تضرب زيدا فتشتم فانه ح لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه
بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه ينتقض بالجنى ذلك ان وتعلم فانه يجب فيه تقدير
ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في الجنى ان تضرب
زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف
ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكر ما مر بين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة
في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني الاشتراك
في الجميع فعد اولا المخصوصات بشرط ليضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد
بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل
ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين
الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها
وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين
بيان الشرط للمشترك بين الكل فتامل قوله ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام لانها نكرة قابلة للاضافة ولم
يضف لا لانها علم شخصها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا
فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق
بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان

الانسب

الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من
رعاية جانب اللفظ قوله احترز به عن المستعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو
لا اقسم قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اى بالاصالة فعلا واحدا والا
فقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازاة اى بعضها
فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اى قد يكون
كذلك كما سنعرف قوله وان وهو ايضا مما تجزم المضارع مطلقا سواء كانت
مع ما نحو قوله تع اما ترين او بدونه قوله مع كيفما واذا فشاذ في كيفما لندرته وان اذ
لكونها من الكلم المجازات كالجازم بها اذ يختص اى اما بالاستغراق ولا
يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيدها بما الشافية فيكون تركيبها من كلمة لم
وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وفيه بحث
...ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه معمول لم ومعموله اى لا تقول
ان ... قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي نوعي
صفة لكلمة بالمعنى لا الناهية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى
كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فلا يليق ان يعبر اللام بافادة سببية الاول
وسببية الثاني فكان المص اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس
الا بالافادة فحاله ان المراد الافادة لسببية الاول وكان الشارح ايضا اراد
هذا المعنى الا انه يبعد عن التنقيح من حيث انه يبتنى على الاول انشاء ويرد
جزاء على الفعل اى قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان
ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان معها
المتعلق بها شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية
فافهم ليتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلبه اى تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق

لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان
لقربه وسبقه لان ان دخل عليه لم اخرج لا عليه اخرج حتى يكون سابقا في الطلب
ويتصور فيه التنازع    وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام
الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى
لكونه مستقبلا بلام الامر وبغيره الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان
فلا تاثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء    او بلن حيث تجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا
يتوهم انه بجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر    او الاستفهام
نحو ان لم يضربك زيد افتضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما تضربه وجه
عدم تاثير حرف الشرط فيها ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب
الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب    موضع الفاء سببه بد
على ان الفاء واذا الفجائية ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه
اخصر    لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمن الاسمية
الجملة فتدبر    وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة اه عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر
منصوبة على الحالية صفة لان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بالمقدرة خبرا
لانما كانت ولا ضرورة يدعو اليه والاوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا اه لا حاجة في تقدير
ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان
الكلام صادقا والا كان كاذبا او لاغيا لنكتة فتدبر    فانهم يطلقون
منزلة الماضي وامثلة المضارع اه تقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم

يقولون

يقولون لصيغة الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم نحو الامر
بالصيغة وفي بعض الشروح اما قال مثال الامر الامر المعروف بالصيغة لاحتمل
ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد
على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة
الامر كما يقال لام الامر والاوجه ان يقال الامر في اصطلاح الصرفيين يشمل
الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان
يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله
صيغة يطلب بها شامل الخ قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر
باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا
بالصيغة في الحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى
ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال
في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة
يطلب بها الفعل شامل مشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا
والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز عن قوله حرف ما فيه
وكذا قوله اي طلب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا ومن امثلة وقد عرفت
ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل شروع
في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او
بحذف مضارع قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي في حكم آخر المجزوم قوله
في السكان الصحيح اه لا خفاء في ان السكان الصحيح وسقوط حرف

صادقا صح

العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر
الا انه ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة
كلمة واحدة فنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
ره يعني المص بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان آه ولهذا اكتفى ببيان الهمزة زيادة ص
ولم يبين حال الآخر فقوله الساكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك فاصر اذ ليس فيما
في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول الساكن آخره او حذف
قوله والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو اما في علم التصريف فهو ما كان الحروف
الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله
انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الآن يتكلف ويقال ان
ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا ار
قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس علة
ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح ر
الهمزة فقوله فانه اذا قيل في اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال
فتح الهمزة وكسرها بتعيين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه
لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه
اذا قيل في اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف واذا
قيل اقتل بكسر الهمزة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى
ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر
من مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فيعم سواه الى صيغة الامر
الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كان ما عبارة عن
الوقت اي سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون حرف المضارعة

ضمة

ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف
مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة
فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا
الى ما لادنى ملابسة ولم يتنبه له فقوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون
الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشائعة قوله
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم
فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث اي قوله خوف اللبس الاخصر
ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس
فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء قوله لئلا
يلتبس في الدرج بالامر في تثنية الغائب وجمع مطلق وفي واحده وقفا والاولى
ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ويمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم
انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص
فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يراد
اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاعتراض
قوله وانما خص معتل العين بالذكر مع ان مزيده نحو خيف واختلاف في المبني
للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول وان لم
يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص

وجه الاولوية انه اذا فسر الموصول بالامر يكون ما لم يسم فاعله اسما من الفعل كان الفعل اسما فيستقيم كون الاضافة بيانية

ان يراد ما يعتل عينه او فقط الا مكان لان معتل العين مطلقا شامل للاجوف

معتل العين بالكسر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه و
ان لم يكن فيه ما ذكرنا **قوله** المتعدي وغير المتعدي الخ ان قيل ان لقسمي الفعل
لاقسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلق
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا
من المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول به جزء ان لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي
ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف
فهم ما يشتق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم
فاعل هو الفعل والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع في
التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق
بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي
هو المفعول **قوله** وهيئة الفاعل او المفعول يريد به معنى الحال **قوله** وهيئة
الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به فلا وجه
لتشكيك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة
الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدي بغير متعد بنا والمتعدي ايضا يصير لازما
بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل نحو تدحرج **قوله** او بالنقل الى
علة نحو ما شيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته لمعنى ان غير مشهور ان في باب
التعدية واما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاخر وكانهما تركا لانهما
لا يعدان من جواهر الحروف ولا يتغير ان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل
يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان

ما تشبه

نسبة الفعل الى المفعول او الى المتعدي

فيصح اعتبار كل منها متعلقا بالكسر والفتح
الا انه صرح الرضي بان العبارة المتعلق
بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل
يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول
وبهذا عرف ان المتعلق لا يشمل الفاعل
بل لا يشمل المسند اليه [redacted] محمد امين

ما تشبه معناه مصاحبة في المنتقى حكم بتغير فيه معنى المنتقى بحيث يطلب مفعولا بل
احدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول والتضمين معناه
صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء
الخروج على ما كان فتأمل **قوله** ثانيهما غير الاول كاعطى وهي مما جنبه
كثيرة جعفريا الى السبع واز جوان اخشيطيا واثال رسالة ينتفع بها
الطالبون **قوله** كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه آه و
عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
**قوله** او الثاني والثالث من مفعولات ما من بابه لا التعيين ولذا لم يقل من
مفاعيلها **قوله** كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر لا وجه
لتخصيص بيان المص بل هما مثلهما في خصائص اخر لباب علمت ايضا
فانه يجوز تعليق الكلمة قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت لزيد
عمرو قائم او الخمر وقائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا الظلمتني قاعدا **قوله** كما
سهم ارادوا بالشك الظن آه هذا من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين
والا فمعنى اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي
الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه **قوله** لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بما تشبه عنه دلالة الظاهر ان الم او لبيان ما هي اي
الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا
عبارة عن معلوم تعيين وهكذا او هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره
الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان الكيفية
بالجملة الاسمية ولمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا

فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه
الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام ببيان ما هى عنه اى الافعال عبارة
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة بل مذكورة لبيان
مبنيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل
فانهم قوله فينتصب الجزءان على انهما مفعولان لها لفظا ومعنى لانها وكانه اراد
ان كلا منهما مفعولها قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخرى
هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضى ان لا
يصح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت لكل رجل وضيعته بل يجب فى المثالين
ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا فى التثنية اى لا تخلنا جاز علمى
على غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة هذا وفى العباب
اى لا تخلنا اذلاء على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء
ونحن لم نجده فى اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا
لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر
المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا او يعلم
قليلا اى يقع الظن منه كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا
بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت
اليوم قوله لاستقلال الجزءين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولى
بها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة فى وصف الجزءين وكذلك لا فائدة
فى تقييد الكلام بالتمام وكانه بيان مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام
على تقدير مفعوليهما الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف

ظاهر

عند الله فلم يقر نا صر

ظاهر كلام المص قوله فلذا قيد جوازه المبنى وللاحتراز عن صورة التقدم
فانه لا يجوز ابطال العمل فيه قوله بلا واسطة كى يجى امثاله او بواسطة
نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا
واسطة لان المضاف اى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتزج
معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير
معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة [illegible] تضمنت الاستفهام قوله و
الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
والتعليق [illegible] واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قوله
ومنها جواز الالغاء السند راكدا ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب
فى الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين
[illegible] مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصى الالغاء والتعليق
فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا
لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله راى
البصرية بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراك للرماح دريئة اى
ابصر نفسى خلقة [illegible] هى هدف الرماح ويكون ارى بمعنى العلم سائغ فيكون
دونه مفعوله الثانى وعلى ما ذكره اى حال قوله ولبعض افعال القلوب
ما ثبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا
فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة فى هذا البيان لكمال ظهوره من
بيان المعنى قوله وهى اما العلم او الظن فالمراد بالمعانى ما فوق الواحد
قوله وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه
لتخصيص بيان هذا البعض من المعانى الاخر فان لكل منها معانى اخر

اى راى صح

رشقه بالكسر لتعاضيه

وجثت بمعنى صرت ذا جثث وبه الذي في نسخه نشفوة كذا في العباب **قوله** مقطعين اى
منتهم مقطعين بمعنى المفعول **قوله** وانما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كما لا
فعال الغير التامة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة
دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من فهمها
بالزمان ويمكن ان يقول سميت بالنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي يتم
بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله** اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة
للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا
للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول
فارادة ثبوت الصفة للفاعل من التقرير لا يليق بمقام التعريف **قوله** لانها
موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان
مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له كان الزمان
ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا اخر لا بد من بيانه
حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها
بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى الان يقال المراد ما يكون العمدة
فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده
**قوله** ولو جعل الموضوع له اه اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الا
فعال الناقصة وجعلها لمجرد التقرير بدخول خروج ما زاد على التقرير
عن معانيها وكونها قيودا لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن
هذه الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد

ان

مطلب افعال الناقص

اى فيه شيء عظيم من الاشكال الا انه لا يفيد وجه تسمية كل واحد منها بالناقص مع ان المقصود بالبيان بيان تسمية المجموع من حيث هو مجموع كشف

يعني ان ما ليس مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة في الموضوع له بل كونه اصلا فيه ولا ريب في ان التقرير هو الاصل فيما وضعت له الافعال الناقصة دون الزمان كشف

ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه جعل التقرير
بمعنى النسبة فيحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة
المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد
والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه
بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتاكد النسبة المدلولة للجملة
بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة
التقرير فعلى جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على ان العمدة تقرير الفاعل **قوله** فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها
ترك ذكره لتبادره من العبارة **قوله** وقد يتضمن كثير التضمين ملاحظة معنى
فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واجراء حمله بهذه الملاحظة والابرازة في
مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير تتم التسعة بهذا
عشرة يتم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح
بقوله تامة وكاملا حال لان الصفتان كما توهمه العبارة **قوله** وجاءت بمعنى
كانت في المفصل بمعنى صارت **قوله** من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب
حدث من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت
غفلتنا ما جئتنا اى لم تجد نافعا فليس كما تريدها **قوله** ازهق ستونه بالضم
السكين العظيم على ما في القاموس **قوله** لا ينبغي وزحاه وقع الموضع الذي استعمله
العرب ولذا جاء المص بالتركيبين المذكورين ووقع فيهما لكنه قال في بعض تصا
نيفه للحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع

وتحقيق انه يكون اشارة الى ما ذكره صاحب المتوسط ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره وقال التفتازاني في المطول غير مصدر ذلك الفعل كشف

والانسب بكلام الخوارج كون ما استفهامية وهذا الا ان ابن عباس رضي الله عنه لم يأتهم لطلب غفلتهم ليكون في كلامهم ذكر الغرارة وانما اتاهم من قبل علي رضي الله عنه ليكشف شبهتهم ويعودوا الى الحق كشف

استعمال فهو ان يكون الخبر كانه كذا اي الجمل الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كان له
احترز بتقييده الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل **قوله** اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه
يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغناء منتقلا اليه وجعل زيد منتقلا **قوله**
ثبوتا ماضيا الاول جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان
انه ليس لزمان معين من الماضي **قوله** بتيهاء قفر اليتاء المفازة الخ لا يهتدى
فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها بانها
لبنى له قطعت بيوضها صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب
**قوله** فان بيوضها لم تكن فراخا قبل ثبوتها لو كان بمعناه لقيل هذا المعنى
كذا في العباب **قوله** هذا ايضا عطف على قوله الثبوت وانما ذكره مع كونه غير فارده
مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير
شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة
والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في
جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع مع كونها
تامة وزائدة لها مع عدم ظهور العمل في جملة بعدها **قوله** وكقوله تعالى كن
فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل الشيء
موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام
الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا **قوله** [redacted] يكون زائدة هذه مختصة بلفظ
كان بخلاف ما سبق فانها تشمل جميع تصاريفها **قوله** فبالك من منعمي نحو لعبت
ابو شا السفا من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحول اليه اما للارادة
المتعدد بالنصب او بجعل ابوسا ونشده الجمع وان كان واحد التعدد

للخبر **قوله** قيل يسمى اسمها فاعلا قد فات هذا القايل هذا التنبيه في محله وهو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الافصاح
الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول به [redacted] في هذا الكلام جمع الخبر مع الفاعل
على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل لا مع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر
على اصطلاحه ومن يسمي الاسم فاعلا يسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى
فاعلا والسما كما انه يسمى الخبر مفعولا او خبرا **قوله** واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا بجعله خارجا عن الوضع مع ان ظاهر عبارة المص مما لا يقتضي له **قوله**
او تقديرا كقوله تعالى [redacted] قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي **قوله**
وتقدير الزمان قبيل المصادر كثير فجعل تقدير الظرف هاهنا في تقديره في المصادر
ولكن هنا نوعه عنه لان ما دام صار عاملا في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر
الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر **قوله** احتاج الى
كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة
وقيده بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب
الظرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاولى الاهم ان يقول وامره
كامر خبر المبتدا ودخ لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا **قوله** فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يختار
هذا الشق ويراد به تجويز تقديم اخبارها على [redacted] اسمائها بمعنى انها لا تمنع
من هذا التقديم [redacted] الموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض
لها هنا **قوله** لو كان كذلك لكان مآل النظر ان هذا البحث عما هو فيه اذ الكلام
في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس
الفعل نعم هذا ايضا على قوله فتم يجوز **قوله** وهي اي الافعال الناقصة

مطلب الطرق في بيان الخلاف وان الاختلاف

الاوجه ان يقال وجه الدفع انه على هذا التقرير لا يكون ما في ادراما النافية من القسم المختلف فيه بوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان
لان الاختلاف انما يستعمل فيما اذا كان المخالفة من الجانبين بمعنى اذا كان القولان متساويين بحيث لا يكون احدهما
كالاصل والآخر بخلافه وليس قول ابن كيسان مع قول الجمهور كذلك فان قول الجمهور كالاصل كشف

الانسب بسياق الكلام ان اسمي راجع الى الاخبار الثلاثة حرفية اي الافعال الاقتضاء
ظاهر قوله وهو من كان الرواح واخواته ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قيل كان
وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وما ذكر المخالف والمراد بالاختلاف
[redacted] كون المخالفين متخاصمين متنازعين ودل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كالمخالف للاجماع وعدم
ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر وعكس وجهان آخران
ليتميز ليس من الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه
اللغات كما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف
اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف ما لغة ابن كيسان فانه للمخالف في
اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالف عند المصنف في ليس بخلاف الافعال
المنفية **قوله** ما اي فعل آخر اي ان التوصيف لفعل المقاربة اذ التوصيف
للماهية دون الافراد فقول افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة
وما وضع خبر للمبتدأ اي فعل المقاربة اي هو ما وضع **قوله** عسى للطمع و
الاشفاق فيخرج من تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول
رجاء او اشفاق لا تقول عسى الاشفاق [redacted] قيد موضوعة لدنو الخبر رجاء لان
قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون بعضها معنى لا يكون
باعتباره منها **قوله** لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق **قوله** والاشتقاقات
في الاغلب من صفات الحروف وانما قال في الاغلب لان امثال اضرب
وتنفي ولكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية **قوله** بتقدير مضاف
اعاقبه جانب الاسم ويؤيده ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح
تأويل

او الى صيغة اخرى
وهذا ان الوجهان
كما هو
خصوصا الجبر
مع

ان افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
من حيث انه وضع له كشف

تاويل الخبر باسم الفاعل في المضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الاثبات والاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا
نحو عسيت صائما **قوله** والذي ارى ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت
صائما **قوله** وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل
الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار
قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام
نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويرده
ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل
**قوله** وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه
على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال
عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال
الثاني **قوله** وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول
الاولى ان يقول المصنف تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى
ان يخرج زيد **قوله** لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد قولك كاد زيد
يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم
عسى وان يخرج خبره او يكون الاسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة
متحققة كما كانت في الاستعمال الاول **قوله** فتح دنو الخبر على سبيل
على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقولهم لم يكد من جرمنه يبرح **قوله** ان يكون مع معنى ذهب وانقطع
**قوله** اي كسائر الافعال اي كباقي الافعال **قوله** فخبره اي خبر لم يكد

حسبي الهوى

الجواب ان ما ذكر انما يكون في الاثبات
دون النفي كما لا يخفى كشف

~~وهو ما~~ انج

رسم

وجعله لم اجد **قوله** وقال عبيدة على وزن الحلبة من الاسماء العربية وفي
كثير من النسخ عنبة بزيادة النون بعد العين ولم نجد ما من الاسماء
العربية **قوله** وفي المستقبل الاول وفي المضارع وكانه لخفاء الحال على الماضي احتقر هو
والاستقبال **قوله** وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد
ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب وكان وجه قول من قال انه في الماضي للا
ثبات انه انما ينفى به القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا من الفعل
ويؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم
نفي الفعل في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف **قوله** وفي الدعوى الثانية
يقول ذي الرمة لا انقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
جعله اذا مستقبلا وكان من خطاء ذي الرمة زاي انه ماض وكانه غيره
ذو الرمة اما لغفلة عن تغيير اذا او لسد باب الاعتراض الفاضرين
**قوله** وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك
نشرا مرتبا وقدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة
وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مواخذة يعرفها الفطن فتفطن
**قوله** وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ونبه عليه انه يوهم
ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعمال بدون ان وهذا
تناقض **قوله** وجمع بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل
في المعرفات للتنبيه على حال الفرد والتوفيق الجمع المضاف للاستغراق
فيكون

لعل وجهها انه يفهم من كلام الشارح انه يثبت
مدعاه بمجرد ذلك عند ثبوت دعواه الاولى
مع انه ليس كذلك لو كان هذا محل الجواب
منه فانه لا اعتبار للمفهوم مفهوم نا

فيكون بمنزلة ذكر الكل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر [illegible] لذلك لكان
اقرب وتمكن ان نقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل
التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما
الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه
على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين **قوله** في حمى
التثنية والجمع الصادي كما هو مفهوم في صريح المفرد **قوله** ولا شلل
عشره الشلل اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت وشللت معروفا
ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي **قوله**
فعل وضع لانشاء التعجب وليس لخفض الوفاء ويمكن ان يجاب بان المراد
ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقائله قرح ث ع ولا شل
عشره ليس كذلك **قوله** وله اي لفعل التعجب او لما وضع له الوجه هو الاول
لان تعريف الشيء ليتاتى الحكم عليه لا الحكم على التعريف **قوله** ما اشهى
الطعام في القاموس شهيه [illegible] كرضي اجه واغتبه **قوله** ما امقت
الكذب في القاموس مقته ابغضه **قوله** وانما قيدنا التقديم والتاخير
الاطلاق من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال المتعلقين من غير حاجة
الى تذكير التقديمات التي كثرة في غير ها والممنوع واما ما ذكره من
الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من قواعده
وان كان معه مانع اخر **قوله** واجيب لا يخفى على الفطن ان كثيرا
من الجوابين ليس بالمتمكن واي عطف الاشتباه في الاستعمال الذي اراده البادر لا يحصل من هذه المواد
والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احدهما على ما ولا يتوفر مما
بعدها لمنع فعل التعجب من هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر

من تقدم الحسن على كلمة ما فتغلط **قوله** من باب شر اهر ذا ناب حسنه معنى جعل
المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء حسن زيدا الا امر جلي
واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا منه
قبيلة لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استناد الشيء الى نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا او هو
مناسب لمقام التعجب جدا كما **قوله** قال ان الرضي هو قوي وانما لم
يلتفت اليه المص لانه لم يكن في احسن فعل التعجب بل يكون التعجب مع فوائد
الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه **قوله** وبه اي
مجروره وانما عبر عنه به لان الباء زائدة كالعدم فيح ذكره كانه لم يذكر
او لانه للزومه كالجزء من الفاعل **قوله** ومفعول عند الاخفش ويؤيده
جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ره ويمكن ان يقال الخطاب لكل احد والباء للسببية اي صر يا حسن حسنا
بزيد بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر
في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد به فعال المدح والذم افعال
وضع لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر
بهذا اللقب في هذا المقام فاحفظه **قوله** او مميز بنكرة منصوبة **قوله**
وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا
يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر
ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحترز به عن ما فيحسن التقابل
بين النكرة وبينها في التفصيل للتوضيح فافهم واما ما في بالتفصيل
رد المذهب ابي علي وسيبويه **قوله** تقدم كلام الشريف العصام اي المعهد

الذهني

الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ او يبعد ان يكون اللام
للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير
في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا مميز عن النسبة
الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد
ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ
بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الا
نسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ او لانه لا يحسن تقدم
التفسير على الابهام **قوله** مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه صح
يعني يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس
بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول
يتعين ان المتقدم للفاعل **قوله** حقيقة او تأويلا لا يخفى التعميم
بالمطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب
تأخيره **قوله** من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا يريد ان في حب
لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل ضمة الى الحاء
ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند
صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب
**قوله** والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من
الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل
في التمييز في نعم رجلا نعم والراجح ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة
المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا **قوله**
فان الراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص فيه مضادة لان

المدعى ان ذا دولة حال لا زيد وهو معنى ان الراكب حال من الف على لا
عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في
بعض النسخ قوله اي برحيا بضم الراء مصدر رحب على وزن كرم وعلم
ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله فتى حد فاء من حروف الجر تسامح
ولزم الجمع واو القسم مع انها جمع بالواو مع الباء وانت فرق بين المعدود وتسامحه
والمعدود تحقيقه والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو
القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب تضمر بعدهما
ايضا ولا تضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا نادرا قوله
كثير اما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخفى من الابتداء اية بالافعال الا
ختيارية التي لها غرض ولا يصح على التقدير من اول النهار الى اخره والاحسن
ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية
له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون
لسنى له في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية او التنزيلية
قوله وعلامتها صحة وضع الموصول في موضعها لا يقال لا يصح وضع الموصول
موضع من في نحو كان من مطر اي شيء من المطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف
النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع
الموصول موضعها مع ايراد مقتضيات الموصول قوله او هو وارد على الحكاية
فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل قوله حتى بمعنى
المنتهى مقابلة لمن اي في الجلالة من اما للابتداء من الزمان او للابتداء
من المكان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال جئتك كي تقال
الثمرة حتى ليس اختصاص بالقالم في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولا يحكم بجذوع

النخل

---

النخل لجذوع النخل قوله والمصاحبة فقد تغنّى في التعبير عن المصاحبة تارة
بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز
ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس
في الاشتراء قوله فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة
الصرفيين من تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص
بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعي هذا يدل على ان
ما يذكره من غير تقييد بالسماعي قياسي فاستعمال الباء للاستعانة او الا
لصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع
قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى
عليه المغول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا للحصر
اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينفي الاختصاص
الاضافي في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله
وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه
كالواو القسم لا كالباء قوله مختصة بالنكرة لعدم احتياج الى المعرفة ولا فرق
بين رب وسائر حروف الجر حتى يمتنع من المعرفة لعدم حاجتها ولا يمتنع غيرها
فالوجه ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة بر
فشائعه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه
مظنة الكثرة قوله الا ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز فيناسب التقليل
كان كم للتكثير فيه مشابهة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه
وان فلا حسنه بيانه ثم قوله ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط
وصف مجرورها وان استغنى عنه موجه من التقليل قوله ربما قرينة بسبق

اي غير حصر

هو معنى الاختصاص

صيتعمل اي مجلتو دواوها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقول
وورودها في حكمها ولا يخفى ان شارحه ايضا بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف
لم يقل ورودها في حكمها لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على المضمر
وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو
بالنكرة الموصوفة دون المضمر ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح
دخولها على الجمل **قوله** وبلدة البلدة لكل جزء من الارض مستحيزا عامرا او غامرا
الا انيس المؤانس كل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب او تيس اي ولد
الرباد والخشف والعيس بالكسر الابل البيض التي يخالط بياضها شقرة كل ذلك
من القاموس **قوله** فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجوب
ارتكابه للثنا وقد يستعمل ذلك وجه كونه تعسفا **قوله** مختصة باسم الله
من اضافة اسم العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح **قوله**
انما يكون آه قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي
لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلق
بيكون والاخر خبر الف والمعنى فافهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا واصلها مع حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
بخلاف الباء ولان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال
وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شايعة غير
القسم بخلاف الواو **قوله** فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد
مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء والجر من الواو لكفى **قوله** ويتلقى
اي يجاب يقال تلقيت كذا اي التقيت لكن تحمل الشارح قوله ويتلقى
القسم على انه يلتقى اي القسم الجواب باللام آه فجعل القسم ملقى اليه جوابه

بتجوزا

الخشف بالكسر ولد الظبي كشف

مطلق الظبي

وقوله لغير السؤال خبر بعد الحروف اي لغير السؤال وليس متعلقا بيكون
ولا الثاني اخر جزء كلام دخل عليه انما فيصير التقدير
لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد

يمكن ان يقال لا يلزم من ذلك ان يكون
الباء اكثر استعمالا من الواو كشف

بتجوز انحصار ما آه وبجواب القسم والاظهر ان المعنى انه يلحق الى المخاطب مع اللام
في جوابه او ان او حرف النفي **قوله** اي توسط القسم بين اجزاء الجملة آه فتنازع
الاعتراض وتقدم فيما يدل عليه فاحمل متقدم وحذف معمول الاعتراض واليه اشار
الشارح **قوله** اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة
الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي ففيه فلا
زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثيل مثل له تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول
بالقبول ووجه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه
بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل
المشارك للشيء في صفته مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المشبه به وثانيها ان لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان
وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة
مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادته اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان
الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا الحكم في حرف جر بنواهم فوجه
غير اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو
له ويضمن فعله المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاول بل
هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس
بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا **قوله** يحكي حبا كالبرد
المنهم البرد حب الغمام والانهمام الذوبان شبه شعرها اللاتي
تعلوها الريق بحبات الغمام الذائبات ثم **قوله** للحروف المشبهة بالفعل

كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المنصوب والمرفوع على المجرور
اللازم رعاية اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معانيها معاني
الافعال اي مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان
النظر بها الى التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها
بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء وان شاع استعمال
الماضي في الانشاء كصيغ العقود قوله اي بعكس ترتيبها على حذف المضاف كانه
ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضمير لها وعكسها في المرجع والا فيحكي
رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد الشذا ومن هذه الحروف فان قلت ان اريد
ان لهذه الحروف صدر الكلام الذي وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد بها
صدر الكلام المقصود بالذات في ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم
من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد انه قائم ابوه
قلت نحن نريد بها صدر الكلام وهو سواء كان مقصودا بالذات او لا وانكم
ان وقعتما ليستا كلاما بل جعلا مفردا فليست في صدر الكلام وقعت فيه قوله
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فيلغى على الافصح بسمع العمل في ليتما وقيس
عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف
والجملة بعدها خبرا والاوضح انها حرف زائد كما في حالة الاعمال ليتما وغيره بالاتفاق
فلو قال فيلغى على الافصح والاوضح لكان انفع كما وقع في بعض الشارحين يشعر
بان السماع يساعده في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا
تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة والاولى عكس
انه لم يبين الان وان مع فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله
في حكم المفرد حيث لا تشتمل على الاسناد التام بصح السكوت عليه قوله فكسرت انه

على ان

على انه كسرت مسندة الى ضمير ان وعلى ان معموله محذوف اي ثابت والمراد كسر همزة المادة
فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء اول الكلام
سواء كان وسط كلام المتكلم او اول وعليه حمل الشارح الرضي وما يتجه عليه
انه لا معنى لما بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت كون ان
في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا كسر بعد
القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم مطلقا بل بوسط كلامه وحينئذ بل كونه بعد
القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع
الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم
والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه بحكم العلم والظن
قوله حال كونها مع جملتها فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان
ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها
احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه
الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت وقع معنى انك قائم عندي
ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول
ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل على اصطلاح
غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير
مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء
نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله وانه ليس
ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيفت اليه حيث ولا حاجة مع
ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم
لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه

ولم يعتد بذكر الجار وحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي **قوله** وقالوا لولاك
خص ذكر لولاك ولولاي بالشرح ردا على سيبويه فان المراد والكاف في زعمه رر
ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد
بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولاك جواب سؤال مقدر
وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه
في غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية ولا يساعده قوله ولولاك لانه فاعل
لانه لا سؤال يدفعه **قوله** لولا انك قائم صوابه لو انك قمت كما عرف
في بحث حرف الشرط **قوله** فان جاز في موضع التقدير ان الخ ترجيح احدهما
بعدم تكلف الحذف ينافي جواز الآخر فلا اشتباه بل انه كيف يجوز الفتح رر
الى وجه الحذف في مثل بكر منى فانه اكرمه ونظايره مع صحة الكسر من غير
عدم الحذف **قوله** لانها اما مبتدا او خبر مبتدا اقتصر الرضي على الاول
والثاني من زياداته الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدا بحث لانهم اوجبوا تقديم الخبر
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتأخير بالجملة **قوله** والرأي ثابت يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو
لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدا
ليس في موضع المفرد لان الخبر قد يكون جملة ولزم عد المص من مواقع
المفرد كما عد المبتدا والمفعول قلت الخبر المجرد لا يصح ان يكون جملة
اطلاق خبر المبتدا في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر **قوله** فمن جعل رر
اشتباهه قولهم اه دفع اشتباهه واحد دفعا بالتخفيف لكثرة استعماله

[illegible]

وخفاء

وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى ان لهم النار بالفتح وقالب امره
الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل او زايدة كما في لا اقسم عند الرضي
لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه
بمعنى حق او هو مصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن
العرب لا جرم على وزن الرشد بمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان
لهم النار فهو كما يرد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيد الذي
فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا يفعلن ولا جرم انك قائم
بالكسر فالفتح بوجوه نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض الضمنية وحكى
الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالتين و
زيادة وا واذا قبل جرم وتبديل الهمزة ان بالعين فما يتحصل به لا عن ذا
جرم ان زيدا قائم فاحفظ ومن جملة ما يتوهم انه من ما يشابهه
قلت كما انك قائم وليس من المشابهة لتعيين الفتح لان ما زايدة
غير كافة التشبيه بزيادتها مع الكاف الجارة لان لا تشبيه بكان **قوله**
جاز العطف على اسم ان الظاهر في ذلك ان يشترط ما قبله وكان حفظ كتابة
المتن والخرص عن الربط واختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف
اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبع الرضي
واوضح **قوله** حيث يكون مع ما عملت بتأويل الجملة لانه نايب مناب
معمولين ورد بان معمولي الكلمة في تأويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة
مع ما يتعلق بها نائبا عن معمولين كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السراقي
العطف على اسم المفتوحة اصلا **قوله** دون المفتوحة خلافا لبعض
النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلق واما في التوابع

مما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها
والكل يمنع البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا انه لكونه اي لكون الاسم
ان مبنيا في جوازه الخ قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء
حاكم بين الفريقين فقال ان كان الاسم اي الخبر موضوعا لفظا جاز العطف
على محله لان كون الشيء واحد خبر الاسمين متغايري الاعراب تغايرا ظاهرا
مستنكر بخلاف كونه خبر احد الاسمين خبرين مختلفي الاعراب فانه ليس بمثل ذلك
الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان
عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل
في خبر ان عنده قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي لا يوافق
كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص يوهم خلاف المقصود
حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه
يشعر بانهما لا يفرقان في اشتراط انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء
بان يكون المبني هو الضمير فلو صح ترك في يشترط الخلاف في المثال كلاهما
الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم
قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ولا يجوز
في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء قوله
اذا فصل بينه اي بين الاسم اه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان
كالمثال المذكور او ظرف لمتعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم ولا يدخل
على الخبر اي الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا
حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن
الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته وقد تكرر اللام في الخبر والمتعلق

ان زيدا

ان زيدا لفيك لمن الغضب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء نحو لهنك
قائم كذا في الرضي قوله واختار تقديم ان دون اللام اه اي يجوز العامل
لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي
بالثاني ويمكن ان يقال اختار التقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والفاء
ان قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل وعدم لزومها واختصاصها بالاسم
ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكره صريحا
اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل يجوز اعمالها بل اشار اليه
في ضمن جواز الالغاء والكوفيون الالغاء قوله لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه
اعراب لفظي فهذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن
مقابلته بطرد الباب قوله اي من الافعال التي من دواخل المبتدا والخبر لا غير
يعني اقتصر لا غير من قوله خلافا اه
بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفع لما اعترض على المص حيث قال قول المص
ولا يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس بجيد والاولى ان يقول واذا دخلت
على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لانه لو قوله لا غير وان افاد وجوب
دخولها على فعل من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا
نقول هو امر اوليس من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر
ولم يكتف بقوله من المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما
دون ان كان قائما لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان
يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر الا في من افعال
النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الخبر الا خبر كلا خبرها
مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل تنس اللام

الفارقة لام الابتداء و الالم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول
اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية
مطلق واللام اللازمة بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم تجئ بمعنى الا و الا
لجاز جاءني القوم لزيد وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع
كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ردا معنى ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة
الآية السابقة في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم الحاقها **قوله** وتخفف
المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى
(مبتدا وخبره قوله في الكثرة)
كثرة الاستعمال والثقل **قوله** وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولاى اللام
الفارقة زيدت ما بعدها لدفع الكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** وصدر
مشرف اللون كان ثدياه حقان الشرق بمعنى الضياء والثدي ويكسر خاص بالمرأة
او عام ويذكر ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر
حقتان وتثنيته اي انه مثل حقتان ولا يصح ان يكون تثنية حق لحق اذ جمع المكسر
سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ
لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اي ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم **قوله**
واذا لم تعمل لفظا ففيها ضمير شان مقدر عند ابن هم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه
لتقدير الضمير لان كان المخففة كالمكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شق عليها
بالاعمال حتى يدفع بتقدير الاعمال ايضا في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة
قلت انه قد يعمل وقد لا يعمل كان لا تعمل في اللغة الفصيحة وهو المراد بالاستعمال
الافصح فهي في تلك اللغة كان المخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان يقال
خبر مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق لعبارة
المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وههنا وتخفف فيلغى

للخفيفة خ

على الاصح

على الاصح ولعبارة مه انه في الجنب ضمير الشان حيث قال وحده منصوبا الا مع ان اذا
خففت فانه لازم **قوله** فنقلت حركة الهمزة الى الكاف قال الرضي حذف نقل
الحركة الى المتحركة **قوله** وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد
والتحقيق لان السابق او يهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او
تردد فيه **قوله** ومعنى الاستدراك فسره السيد بطلب درك السامع بدفع ما
عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركه
كت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكون لكن للاستدراك انه تدارك ما فات
المتكلم بابهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام واقع للتوهم **قوله** واللفظي قد
يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي ووقع في القرآن
حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
تنافي ما في القاموس للصحة حيث قال ولكن مخففة حرف تكليب به بعد النفي
للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان اللاميين المتنافيين
لا يجب ان يتنافيا تنافيا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسب اذ اللائق ان يشكروا **قوله**
فالجر لان منصوبا على المفعولية لا دليل على هذا التخصيص اذ جاز ليت زيدا ورد
قائما بالفراء لان ان زيده متفق عليه لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان
بمعنى ليت وعند الكسائي نصب ثانيهما بكان المقدر وعند المحققين بالحالية فالا
وجه ان الفراء يعمل ليت نصبها بتحقيق ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان
عند الكسائي ومن مواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين **قوله** وشذ الجر
بنادي بكاسبه لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل
كزبير ابو قبيلة **قوله** ارفع الصوت دعوة مرة اخرى الرضي رفعه **قوله** بك

[illegible]

لعل اى المغوار منك فى الف موس رجل مغوار بين الغوار بكر بهما كثير الغارات **قوله** اوكان الشهر ذلك الرجل باى المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالاحوال الثلث بالياء وفيه ما وقع فى كتابة على رضى الله عنه على بن ابو طالب **قوله** والافلاح به الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بالواو وحكم بشذوذ الجر لوجود الجر لبعد هذا التاويل ولحاجة الى التاويل لئلا يقال يجر لعل للاشكال فيه مع انه لا مسئلة الا هذا البيت الواقع من عقيلى **قوله** العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه الخ وتميل العامل الى المعطوف **قوله** كما ذهب بعض اه الى ان بل التى بعدها مفرد ماهو المثبت من فى الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اه فلم نعثر عليه **قوله** فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلق اه فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها للجمع لانه ليس الا موضوع الواو وحده من موضوعات البواقى **قوله** وليس المراد الجمع المعطوف اه ولا اجتماعهما فى كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع فى ذلك وقوله فى الفعل الاول فيه فى الحكم ليشمل زيد وعمرو اسد ثان **قوله** فقولك جاءنى زيد وعمرو او ثم عمرو او فعمرو اى حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتداء لاخبر له لانه قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال قولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالحكم قوله بخلاف اه فتغفل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه **قوله** والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب الشاب رتبة اى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب فى الذكر فلا يستلزم الجمع والشار

الى حمل

[illegible]

الى حمل عبارة المص بقوله بغير مهلة وبنه على انه فات منه قيد لابد منه لا نقول بغيرهم من حقق بلفظة مع قول وثم فيها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام **قوله** مفروضة بمهلة الخ اعلم ان الفاء وثم قد يجيئان لمجرد الترتيب واحد بان يكون المعطوف امر الممتد الكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه **قوله** والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة فى حتى اقل **قوله** على رجائهم على وزن العلامة جمع رجل من ليس له ظهر يركبه كذا فى الف موس **قوله** هكذا فى بعض الشروح ذكر الرضى فى بحث حتى العبارة انه لا يجوز فى العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخر من الملاقى له وكانه لم يتنبه الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح **قوله** ومن هذا ظهر الخ رد اعلى الحواشى الساهندية محل نظر لانه وان لم يصح على تحقيق الرضى تمثيل الجزء حكى بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى فى حكم الجزء لكن لاخلل فى جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا التشنيع عليه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة ان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه يلاقى الجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل فى النوم كما اجازه الساهندى فلا منافات بين نفى الرضى وتصحيح الساهندى فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقى للطف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف

كما اذا كان مرض عمرو عقيب مرض زيد لكن تراخى انتهاء مرض عمرو عن انتهاء مرض زيد فلك ان تقول مرض زيد فعمرو باعتبار اتصال ابتداء مرض عمرو بمرض زيد وان تقول مرض زيد ثم عمرو نظرا الى ما بعد انتهائه وتراخيه عنه اسم

او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضى للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء او خارجا عنه لا يصلح ان يدخل على خبر الجزء لان عطف خبر الجزء لا على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لا احد الامرين الذي المص في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يتعلل او الا مور وكذا نظير في الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان **قوله** اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع ما نقل عنه لا نظم منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا الخبر جار في ام واما ما اجيب به عنه فلا بد فيه من الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **قوله** لازمة للهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها لزمه بمعنى اللزوم لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارق انما هو في اللازم المنفك اي **قوله** بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم ربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد والاستفهام لانه ينتقض بمثل اقائم زيد ام قام عمرو **قوله** لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المنفصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في الاصل وهو كذلك وقد يستعمل للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم

اي سواء

اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكن مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل التسوية الاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت او قعدت قال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء في التثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت او قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرف الشرط في التركيب الخ الهمزة وام للشرط الذي هو الشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما ان ام كذلك بعد ان وانه ليس بمستحسن ومستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى المستقبل اول على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة **قوله** لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا انما في عدم عده بالاضافة الى الافصح فتأمل **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما انما اعترض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه او قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسؤول لا رد للسائل فالجواب ما يطلبه وتعيين ما تخطئه في اعتقاده لا اجابة سؤال له فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما والحق ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يجاب بنعم ولا بالنفي الا ان يقال لا اسايل لنفي كليهما فتأمل **قوله** والمنقطعة كبل في الاضراب من الاضراب اول وقبل الهمزة للشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف

لا الاستقبال له

مطلب يسوغ ام المنقطعة بحرف الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به اه

الاستفهام نحو قوله تعالى هل يستوي الظلمات والنور واعترض عليه على قولهم انها
لابل ام شاء انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما يجمعوا على عدم صحته
واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة
من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العا
طفة واجاب ثانيا بان التقدير ليس كذلك اي بل اهي شاء ام شاء وقال بعضهم
انه يؤول المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالتردد بل قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر
على اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ولكن نقول يجوز
عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاء
بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن
الشك والتردد فيه **قوله** ومن الشائع ان الواو الداخلة على اما الثانية
عاطفة على اما الاولى هذا من مختارات الشارح اخذه من قول الاندلسي
حيث قال العاطفة كلتاهما والواو تعطف احديهما على الاخرى ليجعلهما
كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن
اما الاولى للعطف حكم كيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف
مع المعطوف عليه في الحكم الترتيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف
ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزوم مصاحبة
غير عاطفة بخلاف لكن **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل المعطوف
نفيا عليه خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم اثباتا لما قبل لا ايجابت
له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي اي بعد لا فيكون لا لما
بعدها **قوله** حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني

منه

بل

بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالالبق ان يجعل من قبيل حروف
الزيادة **قوله** يصدر بها الجمل كلها الخ ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها
المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا انفصل ها
وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والا
صل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير ضمير المرفوع
المنفصل كما سبق وخير القسم ها الله اذا تعلق ها نحو ذا قسمي وفرق الصحاح
بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه
عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فيفتتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا
قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه
وح يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتأمل **قوله** حروف النداء [illegible]
الرضي الا انها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ وآ او اي
وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى
كلامه الرضي ره والحكم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون
محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم
الله والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها وبوا كذا في
القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية
كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون
وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي **قوله** فلو قال احد يا زيد اليس لي
عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث التشميت من نعم بعد قوله ام
لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك قالت نعم فقال النبي صلعم
فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا التصديق المنفي **قوله** واي اثبات

مطلب [illegible] ان اعلم لمجرد [illegible]

مطلب كون نعم للايجاب المنفي في حديث التشميت

[illegible] كلام ابهام [illegible]

بعد الاستفهام نحو فيعنى اذ لا ايجاب من حروف الايجاب بعد الاستفهام قوله بلهجة
ذو وجه غير خفي على متأمل حقيق قوله ويلزم ما القسم المستعمل اللزوم على خلاف ما هو
عادته والا كان يقول ويلزم القسم ويقول اى والله اى الله بحذف حرف القسم
ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة
ها مناب الجار وفي ياء اى ثلثة اوجه حذفها لالتقاء الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء
الساكنين على غير حده لان المد والمدغم في كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة
كما فعل في الآن وهذا ايضا من خصايص لفظ الله قوله لمن قال هو فعالة بما بشر بك
قوله من جوى جبهم في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد
وداء في الصدر وكلاهما في المقام حسن قوله ومع كونها زائدة الخ ان اصل المعنى
بدونها لا يختل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزائدة و
لذلك لم يلتفت به الرضي وقال مع انها لم تفد المعنى التى وضع لها الواضع لها فكانها
لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا فانها
باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذى يفيده الحروف الزوائد
من عوارض الاستعمال قوله وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الكافة
نحو قوله تعالى ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان قام زيد
قوله ان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان
المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزائدة بين
لو والقسم حتى يلزم قلتها ولكن ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة
في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة نحو قوله
تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ذو وجه حسن
ووضح منه موضع للزيادة لا ينبغي ان لم يذكروه قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناضر

الحقى بفتح اللام المهملة [illegible] مبالغة في [illegible] رشاد [illegible]
رسم

السلم

السلم ويروى وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي
عطو متناولة وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والناضر الشديدة الخضرة والوارق
الشجرة الخضرة كل ذلك من القاموس قوله وقلت قبل القسم وان كثرت قبل
القسم الذى جوابه نفى للايذان بان ما بعد نفى نحو لا والله لا افعل قوله
في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره
الجوهرى في الصحاح فتوهم ان رح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
في موضع فيما وقع وانه من الغى بفعال الحور جمع حاير قال الجوهرى الهلكة
الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك او جمع احور وفي شرح الابيات رحمه
بالهلكة حتى اذا الصبح جشر والجار والمجرور متعلق بسرى ومعنى البيت ذلك الرجل الى
نفسى سرى في بئر الهلاك وما علم انه سابقها حتى اذا اضاء الصبح ولحق
[illegible] من الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف
والانقلاب العلم ان ما الكافة عن العمل يستحق بان يجعل من الحروف الزائدة
وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا
في الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف
حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين والعجب قال الرضي انهم
لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ودفع الاحتمال
في لا الزائدة بعد الواو العاطفة على النفي ومن الاستغراقية ويرون
تاثيرها لفظيا كالكف فيما نحن من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن
للمرادعين محيص فلا نحو بترك الصحيح مستغفرا اذ لا يخفى ان الحروف الزائدة
ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست
كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم

فظنى ان من جعل مغرورا
صاحب الوافية
وقد سبقه
رسم

ناقش الفاضلان الخ لا يرون
ويرون فيما
نحن فيه
رسم

[illegible]

على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لا الاسم لكم عليه بزيد قائم وفي جنيما يعرب بجزم لا
يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما لكل
السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني الخ لو حذفت لاختل
دلالة اللفظ **قوله** حتى تفسير لكل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير
الغير ما في معنى القول **قوله** اي بفعل يتقرر في معنى القول الخ اشار الى توجيه ظرفية
المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري تستعار له اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ
ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال السعدي انه على القلب لكن جعل القلب قسما للظرفية
الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى
ايضا اعتبارية **قوله** مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول فقوله تحقيقه اي في
معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من
مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقوله ان اعبدوا الله تفسير
في به اي او في قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اه مع ان قوله في
الاكثر لانه تفسير مفعولا مذكورا واي رد من تمسك بالاية في انه تفسير مقول القول
المصرح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقدير رر
امرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله اعبدوا الله
فالمفسر مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل الذي اول رر
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليست
من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم
المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مخففة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف
التفسير الفاء في قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد الاية على مذهب

سيبويه

[illegible]

[illegible]

سيبويه **قوله** او تقدير نحو هلا زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف
بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف
نحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني **قوله** فالهمزة
اعم تصرفا اي التصرف فيها اه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله
اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه
يعني به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها
اعم من تصرف هل لانها يدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف
في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان التصرفات لها اكثر كان تصرفها
اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل تصرفات ليست للهمزة
قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في
الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي كم ثوب وافادتها فائدة
النفي حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصد للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي
بعدها نحو هل زيد بقائم **قوله** بادخال الهمزة على ثم والفاء رر
والواو بخلاف هل يجئ الهمزة بعدها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة
بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون رر
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان وان ترشد غزية
ارشد ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني
وتقول السلم عليكم ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجئ بعدها ويجعد رر
في هل وساير كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا
من موجبات كون هل اعم **قوله** السلم ان المشهور ان لو لامتناع

قال الحفيد في شرح الكافية فتقول هلا ضربت
زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا رر
ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا
يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل
للاتساع في الظرف فيجوز الفصل
بين الحرف وفعله مع عدم جوازه
بغيره انتهى اقول يمكن
ان يكون هذا جوابا لما
قلنا لكن يتوجه عليه
انه مخالف لقاعدة
الاضمار على
شريطة رر
التفسير
تو
اسن

انتفاء لانتفاء الاول وهذا اللازم معناه ذهب المحقق التفتازاني الى
لو موضوعة لذلك وكانه خالف لكون اداة الشرط على نحو واحد في الوضع **قوله**
وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود
بل يعم الموجود والمعدوم كما حققوه في محله **قوله** فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به هذا ايضا اذ استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم
او يكون مساويا له وكلاهما ممنوعان **قوله** وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث **قوله** ومع هذا الاستعمال توهم المص
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح المص بسبب تخطئتهم فقال
الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من
انتفاء السبب انتفائه ووافقه الرضي في الدخول وزيف الدليل بان
الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم
واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفائه **قوله** موضع
منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه يجب
ان يكون الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال وقع موضع منطلق
فوجه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه
بان جعل الخبر ماضيا لغو لانه لو علم ماضويته وبان المراد موضع منطلق
على دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا علق بلو وجب وضع انطلقت
موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء
في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض
دخل عليه لام مفتوحة وحذف اللام قليلا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة
او حالا شرطها بدليل له فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية

خلافا

خلافا للزمخشري **قوله** اذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فراده دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك
في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان
المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف لسيما اذا كان
ما يوجب التسامح والهندي صحح بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم
داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي
كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا اي ان المكان المبهم عنده فتصب بتقدير
في بلا خفية **قوله** واحترز به عن توسط القسم بتقدير خبر الشرط قال الرضي
بتقديم ما يطلب خبرا من المبتدا ولم يدخل عليه ناسخ او دخل والحاقل
بتقديم خبر الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله عليه الشرط
وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط يحصل بقوله اول الكلام
لا محالة فقوله عليه الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزم
القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في
القسم يكن قوله وكان للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على
انه جعل ضمير لزمه بغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب لئلا
يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو ممتنع وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب
جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه انه بتكلف
ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم **قوله** وللشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم

وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم
معنى حجم مجموع الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على ترتيب اللف لان تقديم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله
انا والله ان تأتني آتك تقدم الخبر كما انه مقدم على جواز الغاء القسم
لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط
على ترتيبه نظرا لان تقديم الخبر كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول
مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون على اللف باعتبار
التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار
مثال انا والله آه وان ان تأتني اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار
الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الاول الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار
الشرط والغائه فكلامه مما يحجب الناظر ويجعل نظره عن الاحاطة بمقصده
القاصر وقد بلغني نسخة لا يحجبه عليه شيء وكان الخط الصحيح بعض من اصلح كتابه
لكونه مجازا اساعنده بهذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير
ان يعم الى القسم ~~ لانه~~ في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدمه اول (اي من الاجازة / اي من عند الشارح)
الكلام **قوله** وان ان تأتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله آه
فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله على قوله والله ان
تأتني فيكون في خبر انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من
قوله بتقديم الشرط او غيره مما تقدم الشرط والغير معا **قوله**
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي آه نحو على ان رابه





السهيل الماكي **قوله** الخلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف والنشر **قوله** او مقدرة
ملفوظة فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي في بحث اما لو ان في تتني
اكرمك بالجزم اكثر من ان ضر بتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
بجزم الاتيان بالفاء والان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول
من السيئي عن تقدم القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر
بل اللازم اما الفاء او اذا الان او يسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم
انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل
مجموع الشرطية والجزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى
ويجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله
جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع ما تقدم جزاء عند الكوفي ويلزم
معنى الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا
في وقع في توجيه ما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان اه من انه بتقدير اما في
عدم تقدير التقدير كما ينبغي **قوله** والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في
جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال
زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولا ونشواهد كثيرة في
القرآن لعدم لزومها بل جعل حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى
الشرط وانما جاز ان عمل المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع
المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة

الظاهر ان المراد بالاعتبارين اعتبار التقديم والجواز كما لا يخفى على ذوق السليم ولا على من تأمل السياق وسياق الكلام

مطلب واما التفصيلية

منصوبا به نحو

حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضوية وصارت لازمة
لما كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** مما في حيز ما اى حيز فاريد هذا الوجه دون الآخر
لانه يصح التعويض بحركة مما في حيز اما مطلق ما لم يكن في حيز الفاء فان مما في حيز
اما معمول للشرط كما اثبته المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في حيز ما مطلق الملا تخل اذا
لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وجاز اما يوم الجمعة فانا منطلق اما ان فانا منطلق
يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد
واختاره المص **قوله** علة مطلق جعل مطلق صفة مفعولا مطلقا وقدر علة بمعنى
معمول له وتقديره ظرفا او وضع نحو وابعد عن التكلف **قوله** واما تقديره على
تقدير الرفع فلمما يذكر زيد آه اورد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلق
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما
يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل وجود تقدير العائد اى منطلق فيه
ولجاز النصب في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وان رجح اختيار تقدير
الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه
لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق
بالكون المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق الحكم ان مهما يكون بمعنى لا بمعنى
سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة فاذا يكن يوم الجمعة فيلزم يكن ضمير
الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء الضمير بل يكن
زيد مهما وكذا التقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما هو بمعنى الوقت
وتقدير العائد اى وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا
فيقول اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى
الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية قال هو افتراء على لغة

العرب

العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبها المغني بانه ليس فيما استشهد
به ابن مالك شاهد لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو مذهب
الاول **قوله** وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر آه عدم
جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والاخفش سمعت جوازه مع جوازه
بتقدير العائد **قوله** تقول للشخص فلا يفضك فتقول كلا آه هذا ردع
للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر اتى به المتكلم منكرا كقوله تع و
اتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا **قوله** وقد جاء اى كلا
بمعنى حقا ونحو بجواز ان تجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان
لا يجاب به نحو قوله تع كلا بل تحبون العاجلة **قوله** لانها مختصة بالاسم فلو
لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز
عن المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم
لانه مما تتطرق اليه المنع وانما عد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة
التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة
واما عدم عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء وان شار
الى علامة تا حروفا في لغة ضعيفة تنبيء لبيان حكم تاء التانيث فافهم **قوله**
لتانيث المسند اليه حقيقيا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث
بالتاء **قوله** فان كان اى المسند اليه آه او المعنى فان كان تانيث المسند اليه
ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي
**قوله** اى فانت مخير بين الحاق تانيث وبين عدمه او فهو مخير اى الحاق
تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى جعل اسم مكان **قوله**
وهذه المسئلة قد نقلت الا انها ذكر ح آه بهذا لا يندفع كون ذكرها

مستغني عنه فالوجه ان يقال المثبت درس قوله يلحق الوجوب فانه يستثنى منه الظاهر
الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان انه يمتنع الضعف
حين الاسناد الى الظاهر لا مطلق كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله
فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير لصار مقيدا الكلم بالكسر مما ينبغي ان يقصد لانه
مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي اذ خلت نونا به
اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه اذ قال النون الذي يسمى تنوينا قال
في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسم قوله
قسم ما به نون المثنى لا يقال لزيد المعرب انه ما ضرب زيد ليس التنوين ما به
ينون المثنى اي ادخال النون على المثنى بل هو النون الداخل قوله نون
ساكنة اي بذا انما ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب
التحريك فكل نون في آخر المعرب نحو محس وصابح كذلك وان اراد مع اخر فلبس
حتى يتكلم عليه قوله فلا يضر ما الحركة العارضة الخ فلا يضره ليرجع الضمير الى التعريف
التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي شاملة لنون
من اراه هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون اه هي كلمة
لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك الشمول قوله تتبع حركة الآخر اي آخر
الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاضٍ وبهري واخٍ بل المراد بالآخر
ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاضٍ فان الضاد ليس آخر الكلمة لا حقيقة
ولا حكما بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله لان المبنا درس متابعتها
الآخر آه فيه بحث بل المبنا درحنه لحوقه من غير تخلل حرف فالوجه ان اراد الحركة
للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتأكيد الفعل
فخرج نون التأكيد الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتأكيد الفعل للتمكن



او التنكير لا يستغنى عنه قوله فلا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل الطلق قد
عرفت ما في الانتقاض ودفعها ذكره يوجب اخراج ما يتبع حركة الآخر نون
التأكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضي فجعل
مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق
بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة
فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
قوله اي اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا الآن
طلبا ... لا يمتنع امتثاله اذا لم يفرغ الآمر عن امره ولا يتهيأ للمخاطب الا الحكم
الاقدام به فقولهم اسكت السكوت الآن مسامحة معناه اسكت سكوتا
متصلا بالآن قوله لمكان العلمية والتأنيث قال الزمخشري نادى مسلمات
ليست متمحضة للتأنيث ووجود المانع عن تقدير التاء ايضا فلا مجال
مسلمات على انه ينصرف قوله وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء فسمي
تنوين الترنم حسن لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه بما ذكره
قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التغني نون
التأكيد التنوين ولا وجه تحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر
ان الحاق التنوين مع عن تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول الشاعر هو
رؤبة على ما في الشموس وتحريك عين الخفق منه للضرورة الشعر والخفق
حركة السراب واضرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح و
قد يضم اطراف المفازة والاوى للخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه
الاعلام الشباس علامات تعرف بها الطرق والواو في قوله وقاتم واو
رب بريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت قوله

وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم
وقد صرح بذلك ابن يعيش كما ستأتي
والذي صرح به سيبويه وغيره من
المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان
الترنم وهو التغني يحصل بحرف
الاطلاق لقبولها لمد الصوت
فيها فاذا انشدوا ولم
يترنموا جاؤوا بالنون
في مكانها مغني
اللبيب
تم

واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر
ان التنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة
وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد
مع قول المص وهي للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا حاكي
حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له وخطا لحذف
الف ابن وهام فيما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف
بالمضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما كانه قاعدة وضعوا على خلاف
قاعدة العربية قوله وكذا لو سمي فلان ابن فلان آه في الرضي وطاهر بن
طاهر وبرتين بن ونحل بن حنظلي لانه يجب به لحسن الاعرف اجراءه مجرى العلم
وان كان يدخل فيه كل من بهذه الصفة بهذه كلامه وفي القاموس طاهر بن
طاهر لمن لا يعرف هو ابوه وطامر بن طامر بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي
بيع بن تكلم بها على وزن الناس ولو دام ذهب في الارض لا نعرف سابع
ولده فلم تحس منه اثر قوله الالف حذف فيهما نها فانها لا تحذف حينما كانت
لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء
بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب
التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجوز له حذف الالف للتخفيف
لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم
الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة وحدة ولو لكنها بعض من حد لولها قوله لانها جزء
والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة لحذف نون من ررر
الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالثاني بعد الحذف هو الساكن لكن هذا
انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب

سيبويه

سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الالف
الفاصلة اصل الاولى الاكتفا بالتغيير قوله تختص اي نون التاكيد الظاهر ان تختص خبر
ثان لنون التاكيد فتختص الضمير باو من حيث رجوعه الى القسمين بتاويل كل
واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص ما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن
فالاولى ان يجعل في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد ويعلم من هذا التفصيل قوله اضربا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الا
الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في تجنبها مع النفي ما نظر اذ ربما دخلت
النفي بلا لمشابهته النهي حتى قيل تجنبها في النفي بلا والمتصل قياس عند ابن جني بخلاف
المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يعرفن زيد والمراد بالنفي ما يشمل
الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب
الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي من ان الاضافة من قبيل
جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه
قوله ان الشرط المؤكد حرفه بما سوى كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما
او جائزا كما في متى واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل
على الواو المحذوفة وفي نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة
قوله ان اشترط التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة ررر
واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم الحذف في اضربان واضربنان وسيعلم الحق
انه لا تردد في الاشتراط ان يكون الساكنين كائنا في كلمة واحدة والمفردة
في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر

غايبا كاياه وصيغة المتكلم ايضا **قوله** بمنزلة الاستثناء اي من الحكم بفتح ما قبلها
وذلك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها
واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله في التثنية والجمع المؤنث اضربان
واضربنان بيان ذلك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة في لا يكون
المفقود الاستثناء **قوله** فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده اولانه نزل
المخففة منزلة المشددة لكونها فرعا ومع تجويزه ذلك الالحاق من يكسر النون
وعليه حمل قوله نع ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم
التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا يضربني بالالحاق نون الوقاية
واضربانني بادغام نون المخففة في نون المفعول لان المشددة ليست
مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في كلمة واحدة كما في المشددة
والف التثنية **قوله** وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا
قال الشارح ولكن كلامهم يكون غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية
وصيغتي الجمع والواحدة المؤنثة حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية
دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المد والمدغم في كلمة واحدة
ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع
الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو اد جاب والف
يحاجه فانه يمتنع من الادغام باد وجيء فما ذكره الرضي ان نسبتها لضمير المتصل لا يصح
مطلقا لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل يسمي ان يشبه بالف
التثنية لا يصح اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية
كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال المد مع النون
بتشبيهه ما ع ف حاله من الادغام مع المتصل الف التثنية لكان وجه ما لا لحمل

على

على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا
يستغنى عن التعليل وليس كلمة علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون
بل هما سيان في وجوه التعليل **قوله** واما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا يختص في التسمية
لانه قد يكون غايبا من الضمير نحو ليضربن زيد **قوله** وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب الخ يعني لمراعات ترتيب تصريفها فاتت مراعاة ترتيب المنثل لها فيها
**قوله** حطا مرتبة ما بعد فعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلايم الفعل فادخاله على الاحق
الا هم اولى **قوله** فيرد ما حذف متفرعا على الحذف
في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف
للساكنين الا ان يجعل الرد اعم
من الرد في الكتابة ايضا **قوله**
والمفتوح ما قبلها تقلب الفا
بناء الكتابة في الاخر على الوقف
وفي الاول على الابتداء
كما تقرر في محله فوجب ان
لا يكتب الخفيفة التي
لم يفتح ما قبلها ويكتب
الفا اذا انفتح ما قبلها
فكانت بناء خلاف
القياس
تم تم

بنحو ان زيد تدبر
الشام م



